



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض
معدلات البطالة في السودان 1999-2013
(دراسة حالة شركة بترonas)

***The Role of Foreign Direct Investment in Reducing
Unemployment Rate in Sudan 1999-2013,
Case study of Petronas Company***

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير
في الاقتصاد

إعداد الطالبة / إعتدال مصطفى عبد الحميد دياب
إشراف د/ خالد حسن البيلي

مارس 2015

I

الاستهلال

قال الله تعالى:

چ و و و ی ی ی پ

⤵

صدق الله العظيم

(سورة التوبة، الآية)

وفى الحديث:

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَتَّبِعِيهِ فِيهِ عِلْمٌ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ وَلَنْ الْمَلَائِكَةُ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا لَطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَصْنَعُ وَلَنْ الْعَالَمُ لَيَسْتَغْفِرَ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ حَتَّى الْخَيْتَانِ فِي الْمَاءِ وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَبْدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ وَ إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَلَنْ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يَدُورْ ثَوْبُهُمْ نِيَارًا وَلَا زَيْلُهُمْ إِلَّا فِي سَائِرِ الْكَوَاكِبِ وَرَثُوا الْعِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّ وَافٍ).

رواه أبو داود والترمذی

الإهداء

إلي من تغمرني بالحنان دوما والدتي المفضاله إلى والدي الغالي متعهما الله
بالصحة والعافية وأطال في عمرهما

إلي من كان قلبهم معي دوما أدام الله الود بيننا

إلي أخواني وأصدقائي الذين ساعدوني في إخراج هذا البحث بهذه الصورة التي
عليها

إلي أهلي وعشيرتي وزملائي

الشكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى اله وصحبه الطاهرين.

أتقدم بوافر شكري وتقديري للأستاذ الجليل د. / خالد حسن البيلي

المشرف على هذه الدراسة، الذي أثناني بعلمه ومعرفته الواسعة، وكانت لملاحظاته وتوجيهاته العلمية القيمة طوال فترة الدراسة الأثر الطيب في إخراج هذه الدراسة بهذه الصورة.

الشكر موصول للإخوة العاملين بمكتبات كلية الدراسات العليا جامعة دنقلا، جامعة الخرطوم ومكتبة وزارة الاستثمار بالخرطوم. ومكتبة السودان. أسمى آيات الشكر والتقدير للأخوة بوزارة تنمية الموارد البشرية بإداراتهم المختلفة،

أخيراً الشكر موصول لكل من أسهم برأي أو جهد أو مشورة لإكمال هذه الدراسة.

ج

قائمة المحتويات

البند	المحتوى	الصفحة
-------	---------	--------

أ	الاستهلال	1
ب	الإهداء	2
ج	الشكر والعرفان	3
د	قائمة المحتويات	4
هـ	قائمة الجداول	5
و	قائمة الأشكال	6
ز	مستخلص البحث	7
س - ح	Abstract	8
5 - 1	المقدمة	9
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة		
15-7	المبحث الأول: مفاهيم الاستثمار وأنواعه	10
40-16	المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي	11
48-41	المبحث الثالث: تجربة مصر في الاستثمار الأجنبي	12
68-49	المبحث الرابع: مفهوم وأنواع البطالة	13
الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة في السودان		
85-70	المبحث الأول: خلفية تاريخية عن الاستثمار الأجنبي في السودان	14
103-86	المبحث الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	15
115-104	المبحث الثالث: البطالة في السودان الأسباب وسياسات المعالجة	16
الفصل الثالث: دراسة الحالة		
126-117	المبحث الأول: شركة بتروناس النشأة والأهداف	18
129-127	المبحث الثاني: دور شركة بتروناس للتسويق في خفض معدلات البطالة	19
133 - 130	المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات	20
135-134	الخاتمة -النتائج – التوصيات	21
139-136	المصادر والمراجع	22

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
87	الاستثمارات الأجنبية في السودان في الفترة من 1999 – 2008م	1
89	إجمالي الاستثمار الأجنبي في المجال الخدمي في الفترة من 1999 – 2008م	2
89	أمثلة لمشاريع أجنبية في المجال الخدمي	3
90	إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المجال الصناعي	4
90	أمثلة لمشاريع أجنبية في القطاع الصناعي	5
91	إجمالي الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي	6
91	أسماء المشاريع في المجال الزراعي	7
92	عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمصدقة من 2000 – 2007 بالسودان.	8
93	الحجم الفعلي للاستثمار الأجنبي من 1999 – 2006م	9
94	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول كنسبة من الناتج المحلي من 1999 – 2006م	10
96	عدد وحجم المشاريع الأجنبية المباشرة من حيث العمالة	11
107	القوى العاملة لسنة 1996م وإسقاطاتها في الفترة 2007 – 2011م بالسودان	12

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
51	حالة الأجور المرنة	1
53	حالة الأجور غير المرنة	2
57	حجم التشغيل للعمالة مقارنة بين سوقي A - B	3
62	حالة توازن سوق العمل	4
66	الفرق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن	5
87	نسبة توزيع العمالة على المشاريع الأجنبية في السودان حسب القطاعات 1999 - 2008م	6
88	نسبة توزيع رؤوس الأموال على المشاريع الاستثمارية الأجنبية في السودان حسب القطاعات 1999 - 2008م	7

تهدف هذه الدراسة لدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان من خلال دراسة حالة شركة بتروناس وذلك خلال الفترة 1999-2013 وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المصادر الثانوية والأولية معا. اختبرت الدراسة الفروض الآتية:

الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة.

هنالك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان.

كذلك أن بيئة الاستثمار في السودان تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية بالبلاد. وقد تم إثبات جميع الفرضيات.

من أهم توصيات البحث ضرورة اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تشكل حافزا قويا للمستثمرين، إضافة لاهتمام الدولة بتحسين البنى التحتية من طرق وكباري وكهرباء ومن أهم نتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة، موقع السودان الاستراتيجي ووفرة الموارد الطبيعية إضافة للتعديلات الايجابية على قوانين الاستثمار كلها يمكن أن تمثل عوامل جاذبة للاستثمارات الأجنبية بالبلاد.

Abstract

This research aimed at examining the impact of foreign direct investment (FDI) on reducing unemployment in Sudan through studying the case of Petronas Company during the period 1999-2013. The research adopted the descriptive analytical method while using both secondary and primary sources of data. The research tested the following hypotheses: FDI played an important role in reducing unemployment in Sudan; there are many constraints that facing FDI in Sudan; the investment environment in Sudan constitutes an attractive factor for foreign investors to invest in the country. All these hypotheses had been verified. The research main results indicated the positive role played by FDI in reducing unemployment rate in the country. Moreover, the strategic location of the country, the availability of natural resources, besides the existence of attractive investment laws may constitute attractive factors for foreign investors to invest in the country.

The research most important recommendations called for the state to design and implement attractive economic and financial policies in order to attract FDI in the country, besides improving its inadequate infrastructure such as paved roads, bridges, and electricity.

المقدمة

تمهيد:

بدأ الاهتمام في السودان بالاستثمار منذ الاستقلال عندما أصدرت الحكومة قانون الميزات الممنوحة 1956م، وتلا ذلك صدور العديد من القوانين وصولاً لقانون الاستثمار 2013م وقد عملت كل هذه القوانين على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في البلاد لما له من آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني خصوصاً فيما يتعلق بزيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات البطالة.

مشكلة البحث:

يصنف السودان من ضمن الدول الأقل نمواً حيث تشيع فيه سمات ومؤشرات تدل على ذلك، من بين هذه المؤشرات مشكلة البطالة ونقص معدلات القوى العاملة في الاقتصاد، حيث تعتبر مشكلة البطالة من أحد أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد السوداني خاصة في الآونة الأخيرة، ولحل تلك المشكلة قامت الحكومة بالعديد من السياسات لحلها. من أهم هذه الحلول فتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية من أجل زيادة القوى العاملة في الاقتصاد، هذا البحث يهدف لدراسة الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي في خفض معدلات البطالة من خلال دراسة حالة شركة بتروناس إضافة لدراسة أهم العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمارات الأجنبية في البلاد.

ويحاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:

1/ ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة؟

2/ ما هي المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية بالبلاد؟.

3/ ما هي العوامل التي تمثل مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية في السودان؟

أهمية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة بإضافة منهجية تربط بين معدلات البطالة والاستثمار الأجنبي في السودان، كما تتبع أهميتها من الأهمية العلمية للبحث العلمي ومساهمته في التوصل إلى حل كثير من المشاكل من خلال رسم ووضع السياسات والخطط كما تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه. حيث تطور الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة وشمل أنواعا جديدة. الأمر الذي أدى إلى محاولة معظم الدول النامية إلى استقطابه لما له من أهمية قصوى في حل الكثير من المشاكل التي تواجه الدول. كما ترجع أهمية الدراسة إلى أن النتائج التي توصلت إليها يمكن أن تساعد في رسم ووضع السياسات واتخاذ القرارات التي تجذب الاستثمارات الأجنبية للداخل من خلال مشاريع تنمية هامة.

أهداف البحث:

1/ التعرف على دور الاستثمار الأجنبي في السودان وأثره في خفض معدلات البطالة.

2/ التعرف على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية في السودان.

3/ التعرف على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

4/ التعرف على المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان.

فروض البحث:

1/ الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة.

2/ هنالك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان.

3/ بيئة الاستثمار في السودان تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية بالبلاد.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي، واعتمد على المصادر الأولية المتمثلة في

المقابلة أما المصادر الثانوية فشملت الكتب والمراجع والدوريات والتقارير.

الحدود الزمانية والمكانية:

- الحدود الزمانية: يشمل البحث الفترة (1999-2013).

- أما الحدود المكانية فقد تم اختيار شركة بتروناس كدراسة حالة.

هيكل الدراسة:

يحتوي هذا البحث على ثلاث فصول مقسمة على عدد من المباحث في كل فصل.

الفصل الأول يتكون من الإطار النظري للدراسة ويشتمل على مفهوم الاستثمار الأجنبي

وأنواعه - نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي - تجربة مصر في الاستثمار الأجنبي وأخيرا

مفهوم وأنواع البطالة.

الفصل الثاني يتناول دور الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة في السودان - خلفية

تاريخية عن الاستثمار الأجنبي في السودان - التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر

في السودان - البطالة في السودان الأسباب وسياسات المعالجة.

أما الفصل الثالث والأخير تناول البحث فيه دراسة الحالة لشركة بتروناس النشأة والأهداف -

دور شركة بتروناس في حل مشكلة البطالة في السودان - مناقشة الفرضيات،

الخاتمة "النتائج والتوصيات".

الدراسات السابقة:

1/ مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية (الصادق احمد عثمان، 2005).

تمثلت مشكلة الدراسة في انه هل تعتبر الاستثمارات الأجنبية أداة من أدوات الهيمنة الغربية للاستيلاء على ممتلكات الدول الفقيرة؟ وهل يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيق أهدافه الرأسمالية دون أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية؟ وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الخطة الخمسية للاستثمار الأجنبي في السودان نجحت في استجلاب رؤوس أموال أجنبية كبيرة. أن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى استفادت المستهلكين حيث أن المستثمر الأجنبي يستخدم الآلات المتقدمة تقنيا مما يخفض تكاليف الإنتاج ويحسن مستوى الجودة.

2/ الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية في السودان (هالة محمود حماد، 2005)

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الاستثمار الأجنبي لعب دورا هاما وله تأثير واضح على التنمية في البلاد. أن الحوافز والامتيازات ليست هي المهددات الرئيسية لقرار الاستثمار الأجنبي.

3/ تقويم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات في السودان (انس محمد

احمد الحاج، 2009).

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في قطاع الاتصالات ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمارات الأجنبية في قطاع الاتصالات أدت إلى تدهور ميزان المدفوعات بسبب التحويلات التي تقوم بها الشركات الأجنبية في شكل أرباح وسداد للقروض التي قامت باستجلابها من الخارج. ما

زالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دون الطموحات ودون الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السوداني.

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة أن الدراسة الحالية تناولت دور الاستثمار الأجنبي في خفض معدلات البطالة.بينما تناولت الدراسات الأخرى دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية عموماً.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

- المبحث الأول: مفهوم الاستثمار وأنواعه
- المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي
- المبحث الثالث: تجربة مصر في الاستثمار الأجنبي
- المبحث الرابع: مفهوم وأنواع البطالة

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار وأنواعه

1.1.1 مقدمة:

يعتبر الاستثمار من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما انه يعتبر احد أهم العوامل المحددة لمسار النمو في الدول النامية وبصفة خاصة الدول العربية، ليس فقط لأنه احد مكونات الطلب الإجمالي ولكن أيضاً لأنه احد أهم بنود محددات المخزون الرأسمالي ولهذا فهو المصدر المستقبلي للتوسع في الطاقة الإنتاجية وزيادة فرص العمالة ومعدلات النمو.

1.1.2 تعريف الاستثمار:

يعرف الاستثمار على انه الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية أو الاستثمارية مثل شراء المعدات والآلات الجديدة والمباني والمصانع، ومثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وإنما يتوقع أن تضيف إلى المخزون السلعي والدخل في المستقبل. بمعنى آخر الإنفاق على السلع الرأسمالية بهدف الوصول إلى الربح profit. مثلاً إنفاق المشروعات على إنتاج المعدات.

عموماً يستند مفهوم الاستثمار على فكرتين مختلفتين، فقد يهتم بشراء الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق المالية بجميع أنواعها. أي توظيف الأموال والأوراق المالية التي يمكن أن تنتج نتيجة إصدارات جديدة أو شراءها من بورصة الأوراق المالية. كذلك يهتم

الاستثمار بشراء المعدات والآلات التي تعتبر منتجات يمكن استخدامها في منتجات أخرى. يمكن أن تكون هذه الآلات والمعدات (السلع الرأسمالية) جديدة أو مستخدمة.⁽¹⁾

يصنف الاستثمار إلى عدة أنواع ومن ثم يختلف قرار الاستثمار طبقاً لكل نوع، فهناك استثمار إحلالي واستثمار صافي والاثنين معا يمثلان إجمالي الاستثمار. الاستثمار الإحلالي يمثل القدر اللازم من الاستثمار الذي لا يضيف شيئاً إلى رصيد المجتمع من رأس المال بل يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي. أما الاستثمار الصافي يمثل الاستثمار الذي يضيف إلى رصيد المجتمع من رأس المال والاثنين معا يمثلان الاستثمار الإجمالي.

1.1.3 مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه:

الاستثمار الأجنبي يحمل في طياته عدة معاني أهمها: هو استثمار يقوم به المواطنون الأجانب في دولة غير دولتهم وينطوي على سيطرة كاملة أو جزيئية على المنشأة مع الوجود المادي للمنشآت الأجنبية أو الأفراد. أيضاً تم تعريفه بواسطة IMF (صندوق النقد الدولي) بأنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة خلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي. بالإضافة إلى اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروعات عن طريق امتلاك 10% من ملكية المشروع (على الأقل).

¹. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 1997م، ص 181.

أما منظمة التعاون الاقتصادي ركزت في تعريفها على هدف ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر لدور الرقابة على مشروع الاستثمار الأجنبي من خلال ملكية 10% أو أكثر من أسهم المشروع، وبالتالي التمتع بقوة التصويت في المشروع.

أيضا جاء تعريفه من قبل صندوق الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنه العلاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد وينتمي لدولة غير دولة المستثمر. ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي بواسطة الأفراد إضافة إلى منشآت الأعمال، وطبقا لهذا التعريف تشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال الذي يتم توفيره بواسطة مستثمر أجنبي مباشر أي مشروع أجنبي مباشر.

يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة عناصر رئيسية هي المشاركة في رأس المال أو إعادة استثمار الأرباح أو القروض بين الشركات.

أيضا هو قيام طرف أجنبي بالاستثمار في دولة أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات والمشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية أي بمعنى آخر هنالك موجودات للشركة الأم في الدولة المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخصخصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدولة المراد الاستثمار فيها. فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات متعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهياكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو

المؤسسات الأجنبية والمحلية ودائماً ما تقوم الشركات متعددة الجنسيات باستثماراتها في دول تتوفر فيها الموارد الطبيعية والسوق المناسبة والموارد البشرية الكافية للقيام بالعملية الإنتاجية هنالك نوعان من الاستثمار الأجنبي هما:

1.1.3.1 الاستثمار الثنائي:

هو من أكثر الأنواع شيوعاً في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معاً المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيها، بالتالي يشاركه في قرارات الإدارة وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم أو مصادرة فضلاً عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

1.1.3.2 استثمار الشركات متعددة القوميات:

لقي هذا النوع من الاستثمار رواجاً واهتماماً كبيراً من قبل الدول النامية لسببين أولاً: أنه يأتي في مجموعة عناصر تحتوي على قروض تمويلية كبيرة الحجم بالإضافة إلى تمويل الأسهم وخبرات إدارية وتكنولوجية حديثة ومهارات فنية وقدرة على الوصول للأسواق العالمية.⁽¹⁾ وثانياً أنه يحتوي على عناصر أخرى لا تقل أهمية عن تمويل الأسهم. تسيطر على هذه العناصر الشركات متعددة القوميات التي تضاهي أو تزيد حجمها وسلطانها الاقتصادية حجم وسلطة الدولة المضيفة. تعود معظم الاستثمارات المباشرة في الدول النامية للشركات متعددة القوميات، وتعرف على أنها منشآت ذات عمليات إنتاج كبيرة في أكثر من

¹ مايكل جيلز ومايكل رومر اقتصاديات التنمية، تعريب: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 606

دولة ويعتبر الإنتاج الخارجي محور اهتمام هذه الشركات وتأتي هذه الشركات بمختلف الأحجام ومن جميع أرجاء العالم إلا أن عددا قليلا له السيطرة.

الشائع أن معظم الاستثمار الأجنبي للدول الصناعية يتم في الدول النامية إلا أننا نجد العكس لأن معظم الدول المتقدمة تستثمر داخل بعضها البعض باستثناء اليابان، وتقع ثلاثة أرباع هذه الشركات الفرعية للشركات متعددة القوميات في السوق الأوروبية وسويسرا أو شمال أمريكا، وخلال توسع استثمار الشركات المتعددة القوميات ذات الأصل الأمريكي في الفترة 1950-1970 نمت استثمارات أمريكا الخارجية وذهبت 30% فقط من هذه الاستثمارات للدول النامية.⁽¹⁾ إلا أنه في الوقت الراهن تغير الوضع فأصبحت أمريكا توجه معظم استثماراتها إلى الدول النامية.

أما في منتصف السبعينيات حصلت الدول النامية على 15% فقط من استثمار الشركات الأمريكية أما الشركات متعددة القوميات من أصل بريطاني وفرنسي وألماني وصلت حصة الدول النامية إلى 19% من مجموع استثماراتها أما الشركات ذات الأصل الألماني والفرنسي وصلت إلى حوالي 30%، بعكس اليابان التي وصلت استثماراتها في الفترة من 1960م-1976م إلى 60%.

الملاحظ أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الغنية في الدول الفقيرة يعكس محاولة من قبل الشركات متعددة القوميات لنقل الصناعات التحويلية إلى الدول النامية للاستفادة من العمالة الرخيصة، وإن كان هذا في اعتبار بعض هذه الشركات وإن الدول النامية تحاول خلق هذه العمالة الناتجة عن استثمارات الشركات متعددة القوميات فيها إلا أن

مجموع الاستثمار بالصناعات التحويلية لم تزد عن 38% من تدفق استثمارات الدول الغنية في الدول الفقيرة.

لقد تركز استثمار هذه الشركات في الدول النامية تاريخيا على استخراج الموارد الطبيعية وهي عملية تستعمل رأس المال بكثافة ولا تعتمد على وفرة عنصر العمل الرخيص ولكن على وجود هذه الموارد الطبيعية في الدول النامية، إذ يذهب الجزء الأكبر من استثمارات هذه الشركات إلى دول نامية عالية الدخل والأجور بدلا من الدول الفقيرة ذات العمالة الرخيصة.

أخذت هذه الشركات تلعب دورا رئيسيا في الاستثمار الدولي وتفوق مبيعات وأصول العديد من هذه الشركات الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول المضيفة النامية، بالرغم من أن مقارنة مجموع المبيعات بالناتج القومي ليست مقارنة سليمة لان الناتج القومي لا يقيس مجموع المبيعات ولكن القيمة المضافة، وان كانت مقارنة أصول الشركات مع أصول الدول يعطي نتائج سليمة إلا أن البيانات عن أصول الدول النامية غير متوفرة.

لقد قامت الشركات متعددة القوميات التي تعود أصولها للدول النامية بالاستثمار في عدة دول ولعدة عقود ومثال لذلك الشركات ذات الأصل الآسيوي مثل كوريا وهونج كونج والهند والفلبين وماليزيا حيث قامت بإنشاء حوالي 700 مشروع استثمار أجنبي وبشكل خاص في استثمارات التمويل كثيفة العمل ومشاريع الأخشاب.

تعددت جنسيات هذه الشركات في الفترة الأخيرة وتعدد إنتاجها وملكيته وحجمها مما جعل معرفة خصائصها أكثر صعوبة.⁽¹⁾

¹ المرجع السابق نفسه، ص 614.

نجحت هذه الشركات في تجميع مجموعة من الموارد تغري بها الدول المضيفة نامية وغير نامية، ويمثل رأس المال جزءا مهما منها، نظرا لقدرة هذه الشركات على تجميعه، ونجحت هذه الشركات في امتلاك عناصر يصعب على الدول النامية الحصول عليها مثل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والمهارات الفنية والقدرة على الوصول للأسواق، وتعتبر جميعها حيوية جدا ليس فقط لعملية التصنيع ولكن للتأقلم مع المجتمع العالمي الزائد التعقيد والتغيير السريع.

ونجد التكنولوجيا تشكل الجزء المهم في هذه المجموعة وهي العنصر الذي تحميه الشركات أكثر من أي عنصر آخر لان الحفاظ على الميزة التصنيعية تحدد حياة الشركات في الأجل الطويل، وتتمثل المكونات التكنولوجية في العمليات كما في علم المعادن أو في صناعة النسيج، وفي المعدات كما في صناعة الصلب والاتصالات وتحتوي أيضا على المعلومات و المهارات الفنية المطلوبة لفهم وتركيب وتشغيل وصيانة المعدات. ويمكن جذب هذه الخبرات أحيانا ولكن هذا يصعب مع هذه الشركات التي لا تسمح بتمليك هذه المعلومات لأي جهة أخرى. ثاني هذه المكونات هي القدرات الإدارية والتي بدونها يصبح الحصول على التكنولوجيا شيئا ليس له جدوى إلى حد كبير، وبدون شك هنالك بعض الدول النامية التي تمتاز بوجود منظمين ومكتشفين محليين، إلا أن عدد هذه الدول التي تحتوي على عدد كبير من الخبرات الإدارية لتنظيم وتشغيل مشاريع صناعية كبيرة كالتي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات قليل جداً، وتشكو جميع هذه الدول من قلة الأفراد ذوي التدريب

المتقدم في الإدارة، وحتى الأفراد الآخرين من ذوي الخبرات الفنية والذين باستطاعتهم القيام بالمهام الإدارية قليلون في هذه الدول.

أما المكون الأخير هو القدرة على الوصول للأسواق العالمية، إذ نجد الدول النامية التي باستطاعتها الإنتاج بتكاليف تنافسية عالية صعوبة في محاولة دخول الأسواق الأجنبية، لأنه في اغلب الأحيان يكون التسويق لإنتاج الشركات متعددة القوميات عملية تبادل داخل أفرع الشركة نفسها خاصة في مجال الموارد الطبيعية.

ففي منتصف السبعينيات كانت صادرات الشركات الأمريكية من وإلى فروعها في الخارج تمثل 50% من إنتاجها، أما صادرات الشركات الكندية والسويسرية لفروعها في الخارج تمثلت 30% من مجموع صادراتها. وفي بعض الحالات استطاعت هذه الشركات تطوير اتصال مفضل للعملاء عن طريق عقود طويلة الأجل لتوريد منتجات مخصصة بنوعية جيدة وبرامج تنفيذية زمنية مرضية كما هو الحال في مجال الإنشاءات والهندسة.⁽¹⁾ وتتطلب جهود الدول النامية للتغلب على ميزة هذه الشركات التسويقية عادة سنوات طويلة لتحقيق الهدف.

وبما أن معظم هذه الشركات ترفض تجزئة هذه المجموعة، وذلك اعتقاداً منها أن العناصر ككل أكثر ربحية وإن بعضها غير قابل للتجزئة، لم يكن أمام كافة الدول النامية إلا القبول بجملتها أو رفضها. نجد أن هذه الشركات قاومت التجزئة خوفاً منها على أسرار التكنولوجيا التي تصبح عندها أكثر قابلية للسرقة من قبل الشركات المنافسة. وتمثل شركات البترول العالمية مثالا شائعا في رفض عملية التجزئة إذ فضلت هذه الشركات الاستثمار

¹ المرجع السابق، ص 615

المباشر في قطاع البترول بأرصدة ملكية مكونة الجزء الأكبر من مجموع الاستثمار، وتحتاج الدول النامية ذات الاحتياطات البترولية إلى متطلبات رأسمالية كبيرة للتنقيب عن البترول بالإضافة إلى ما هو أهم من ذلك وهو العوائق الفنية والتسويقية.⁽¹⁾

وبالرغم من محاولات الدول النامية لتجزئة صفقات هذه الشركات في مجال البترول والحقول الأخرى إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بعد. وأيضاً النتائج المترتبة عن التجزئة ليست ذات فوائد كبيرة حسب ما يراه بعض المراقبين ذوي الاطلاع على عكس ما تتوقعه هذه الحكومات.

كما في بعض الدول النامية خاصة في أمريكا اللاتينية حيث حاولت إغراء شركات البترول لتجزئة صفقة الموارد وجعلها تحت تصرفها وصممت وسائل تعاقدية مثل (عقود الخدمات) service contract للحد من المديونية الرأسمالية للشركات وليست الملكية وانتزاع عملية التسويق من الشركات لجذب المهارات الفنية والإدارية التي تحافظ عليها الشركات متعددة القوميات كثيراً. بذلك أصبحت الشركات تقوم بدورين، الدور المصرفي من ناحية وبائع للتكنولوجيا والمهارات من ناحية أخرى.

¹ المرجع السابق نفسه، ص 616.

المبحث الثاني

نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي

1.2.1 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من أشكال الاستثمار بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط على شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات كما انه يكون للمستثمر الحق في اتخاذ القرار والرقابة حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر وهجرة العاملين في المشاريع الخاصة بهم وسيلتان هامتان تمكنان من نقل التكنولوجيا، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تمويل ودعم الاستثمار المحلي ويقي الاقتصاد المحلي من بعض الهزات والمستجدات من الناحية الاقتصادية خاصة المؤقتة منها إضافة إلى انه يوفر فرصة للتوظيف أو التشغيل، فقد كان السبب في بلوغ 60% من حجم استخدام التوظيف في الصناعة التحويلية في بعض الدول مثل سنغافورة. وكما تركز الاستثمار الأجنبي في كثير من الدول على التصنيع نجده قد اخذ طريقه إلى التحول في مجال الخدمات، لذا من المتوقع أن تزيد تأثيراته على التوظيف والاستخدام.

ونجد أن الاستثمار الأجنبي ارتبط بصورة قوية بالنمو الأعلى للناتج القومي المحلي في كونه يقلل من مخاطرة المستثمرين المحليين في مسالة الخسارة بالإضافة إلى أن السداد يعني ربحية الاستثمارات المحلية بغض النظر عن نجاح المشروع أو فشله، إلا أن هذه المكاسب مرتبطة بتوفير مناخ استثماري جاذب ممثلة في تنفيذ قوانين الاستثمار وتطبيقها بصورة عادلة مع وجود مستوى حماية منخفض مع أدنى حد من الاعتمادات على الإعفاءات

من ضريبة الدخل ودعم الائتمان المقدم للمؤسسات الأجنبية، وقد أدى تناقص فرص البلدان النامية في الحصول على قروض من المصارف التجارية في زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لرأس المال اللازم لتنفيذ مشاريعها التنموية، كما تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

إن تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار أصبح من ضمن الحلول التي لجأت إليها الدول لتحل مشاكل أزمة الديون الخارجية وذلك لما يمكن أن يتوفر للبلاد من الموارد الأجنبية والتي تعوض إلى حد كبير نقصان نفقات القروض المصرفية وتدفقات القروض الثنائية الحكومية والذي كان من نتائج تفاقم الديون الخارجية لتلك الدول حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية ونمو الناتج القومي بالإضافة إلى أنه يساعد على إجراء عمليات التكيف الهيكلي وذلك بدخوله في القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير.

وبرغم كل هذه المزايا للاستثمار الأجنبي إلا أن به مساوي تتمثل في أن الاستثمار الأجنبي لا يسهم في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية في الدول المضيفة، يرجع هذا إلى الطرق الفنية للإنتاج التي يقوم بإدخالها المستثمر الأجنبي، والتي قد لا تتوافق مع ظروف البلد المستثمر فيه ومع نسب توفر عوامل الإنتاج، ولا يقوم المستثمر الأجنبي بتغيير هذه العوامل بما يتلاءم مع الظروف المحلية. كما تسهم الشركات الأجنبية بقدر كبير في التباين الموجود

¹ إشراقة محمد صالح، أثر العوامل الاقتصادية الكلية على التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى السودان الفترة 1990م، 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، كلية الاقتصاد، ص29.

في مستوى الأجور وشروط العمل مما يدفع معظم الكوادر المؤهلة بالتحول من القطاعات المحلية لخدمة هذه الشركات من خلال قوتها الشرائية الكبيرة.

1.2.2 فوائد الاستثمار الأجنبي:

تكشف تشريعات الدول المضيفة تجاه الاستثمار الأجنبي أن الدول التي تريد الاستثمار الأجنبي تتوقع فوائد مادية ومعنوية متنوعة من صفقة الموارد التي تخص بها الشركات هذه الدول وربما خلق العمالة ونقل التكنولوجيا النافعة والمهارات أو الادخار أو الإيراد من العملات الأجنبية أهم هذه الأهداف المعلنة لهذه الدول بالإضافة إلى ذلك تود بعض الدول الحصول على الاستثمار الأجنبي وخاصة في الموارد الطبيعية بهدف تشجيع أهداف التنمية الإقليمية ولزيادة الإيرادات الضريبية المحلية. نجد أن هدف الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي من توسع العمالة الناتج عنه غير مرضي. مع اعتقاد البعض أن إحلال الشركات المتعددة الجنسيات تقلل العمالة المحلية ويرجع ذلك إلى أن الدول النامية نفسها لا تسمح بدخول الشركات إلا لقطاعات معينة مثل المعادن والبتروك والكيمائيات والتي بطبيعتها تعتمد على الكثافة الرأسمالية مثلاً مصفاة البترول والتي تقدر قيمتها بـ 500 مليون دولار لا تستخدم أكثر من 40 عامل ومصنع تسيل الغاز الطبيعي الذي يكلف 1 مليون دولار يعمل عادة بأقل من هذا العدد. حيث نجد أن استثمارات الشركات في قطاع استخراج الموارد الطبيعية في الدول النامية تقدر بحوالي 42% في الفترة من 1965-1972م وتصل تكاليف الوظيفة الواحدة في هذه الصناعات إلى مستويات عالية.⁽¹⁾

¹ مالكونم جبلىز، مرجع سابق، ص619

الجدير بالذكر أننا نجد الشركات متعددة القوميات التابعة للدول النامية أكثر فعالية في خلق وظائف بالرغم من أن حجم استثماراتها قد أصبح ضعيفا نسبيا، هذا ما ظهر في دراسات عديدة على أن هذه الشركات التابعة للدول النامية تستخدم وسائل أكثر كثافة للعمل من الشركات التابعة للدول الصناعية الكبيرة، وتتركز استثماراتها في مشاريع صناعية ذات كثافة عمالية مثل النسيج والسلع الاستهلاكية البسيطة مثل الشمسيات ومصابيح الكيروسين وأدوات وآلات متعددة الأنواع. وتعتمد هذه الشركات على قدرات إنتاجية خاصة وعلى الحجم الصغير وهذا من خصائص الإنتاج كثيف العمل.

تعتبر التكنولوجيا والمهارات والمعرفة ثاني الفوائد الأساسية للاستثمار الأجنبي. وبما أن معظم نشاطات البحث والتطوير قامت بها شركات في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان فإن بحوزة هذه الشركات مصدرا للمعلومات المهمة عن التكنولوجيا وعمليات الإنتاج ووسائل التسويق والإدارة الحديثة. فإذا أمكن نقل هذه المعلومات للدول المستثمر فيها ازداد النمو والإنتاجية في الأجل الطويل، ولكن استفادة الدول النامية من هذه الفرص يعتمد على عدة عناصر منها:

1/ قدرة الدول النامية على استيعاب المعلومات الجديدة والذي يحددها مهارة مواطنيها.

2/ رغبة الشركات متعددة القوميات في تلبية رغبة هذه الدول في نقل التكنولوجيا.

3/ سياسات الدول النامية تجاه نقل التكنولوجيا والمعلومات وهضمها إجمالا.

تعتمد الطاقة الاستيعابية لنقل التكنولوجيا من الشركات على طبيعة المشروع

الاستثماري فهناك مشاريع لا تتطلب سوى التعليم الأساسي والرغبة في العمل في منشآت

حديثة بمعايير واضحة عن برامج العمل اليومية ونطاق العمل، ولكن بعض النشاطات مثل صناعة الحديد والصلب والكيماويات تتطلب وجود مخزون من الفنيين ذوي التدريب العالي من المهندسين والجيولوجيين وغيرهم. بالفعل قامت بعض الدول النامية بتدريب عدد كبير من الفنيين الصناعيين وبذا أصبحت قادرة نسبيا على الاستيعاب السريع للتكنولوجيا الحديثة. أما الدول التي تفتقر لهذه الخبرات المحلية قامت بجهود قوية لتدريب مواطنيها بهدف السيطرة على الصناعات التي يمتلكها الأجانب.⁽¹⁾

أما عن رغبة الشركات متعددة القوميات في تلبية رغبة الدول النامية في نقل التكنولوجيا فنجدها تحرص على الحصول على عائد مقابل الخدمة باعتبار أن عملية إنتاج التكنولوجيا عملية مستمرة كما ما هو الحال في الاستثمارات الأخرى. ونجد أن الدول النامية لا تمانع في ذلك لأن معظم الصناعات التي تهمها لا تحتاج إلى عمال مهرة وبالتالي تحتاج إلى تكنولوجيا بسيطة وغير مكلفة.

وفيما يخص سياسات الدول النامية تجاه الاستثمار الأجنبي ومحاولة نقل التكنولوجيا نجد أن هذه الدول تتخذ عدة إجراءات لذلك منها إصرار هذه الدول للشركات متعددة القوميات على استخدام العمالة المحلية في المشاريع كثيفة العمل وكذلك كثيفة رأس المال ولا تهدف هذه السياسات فقط إلى خلق الوظائف فحسب ولكن إلى زيادة القدرة على استيعاب التكنولوجيا المنقولة عن طريق الشركات وأيضا بعض الدول توفر حوافز قوية لتدريب العمال المحليين وتحاول هذه الدول إجبار الشركات على تحمل أعباء التدريب. وطلبت بعض الدول من الشركات استيراد أحدث الآلات الرأسمالية ومنعت بعضها من استيراد الآلات

¹ المرجع السابق نفسه، ص 621.

القديمة، ولكن هذه الإجراءات تعمل لغير صالح هذه الدول لأن الآلات القديمة تميل لأن تكون أكثر كثافة للعمل بالإضافة إلى أنها أرخص، ويشكل هذا مثالا شائعا لاتجاه بعض البلدان النامية إلى ربط نقل التكنولوجيا باستيراد الآلات بدلا من المعلومات، فيما فرضت بعض الدول ضرائب على الشركات لتمويل مراكز البحوث الحكومية أو استثمار الشركات في إقامة مختبرات للبحث والتطوير.

ومن السياسات التي تتبعها الدول المضيفة لنقل التكنولوجيا من الشركات المستثمرة أيضا إصرار هذه الدول على أن تدخل الشركات الأجنبية كشريك لشركة محلية لتشكيل مشاريع مشتركة. وتقوم الفكرة من وراء المشروعات المشتركة على الرأي القائل بأن باستطاعة الشركات المحلية الرقابة على التكنولوجيا القادمة وهضمها ومن ثم زرعها في اقتصاد الدولة المضيفة.⁽¹⁾

1.2.3 تطور حركة الاستثمار الأجنبي:

إن حركة الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى البلدان النامية قد مرت بتطورات عديدة وهنا نميز بين أربعة مراحل أساسية

المرحلة الأولى (الاستقلال المبكر للدول النامية)

في هذه المرحلة شهدت هذه البلدان انتقالا حقيقيا للموارد التي جاءت إليها من الدول الرأسمالية حيث تم تمويل المشروعات الاستثمارية في مجال الموارد الأولية والزراعية.

¹ المرجع السابق، ص 624.

وكانت الخاصية المميزة لهذه المرحلة هي أن الشكل الغالب للموارد الأجنبية ممثلاً في الاستثمار الأجنبي المباشر.⁽¹⁾

أما القروض الأجنبية التي حصلت عليها تلك الدول في هذه الفترة محدودة مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية، وكانت تحويلات الأرباح وفوائد ودخول هذه الاستثمارات إلى البلد الأم تقل عن الموارد الحقيقية المنقولة إلى البلاد النامية وحتى هذه الأرباح والفوائد التي تعود على الدول النامية كانت تدفع من الفائض في موازينها التجارية لذلك لم تكن هنالك مشكلة في خدمة أعباء الالتزامات الخارجية.

المرحلة الثانية: (نهاية الحرب العالمية الثانية):

وهي تمتد إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وبدء حصول كثير من هذه الدول المستعمرة وشبه المستعمرة على استقلالها السياسي وفي هذه المرحلة رسخت الاستثمارات الأجنبية على معظم الجوانب الأساسية للإنتاج والدخل والتوظيف والتوزيع والتداول في هذه الدول، وأصبح تصدير عوائد ودخول وفوائد هذه الاستثمارات للبلاد النامية يزيد عما يدخل إلى هذه البلاد من موارد أجنبية، وهذه المرحلة شهدت تصدير رؤوس أموال من جانب الدول الرأسمالية إلى حكومات الدول النامية في شكل قروض ولكن هذه القروض لم تستخدم في الصناعة أو تميمتها.⁽²⁾

المرحلة الثالثة: (من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الستينيات)

في هذه المرحلة انهار النظام الاستعماري وحصلت معظم الدول على استقلالها السياسي مما عرض الاستثمارات الأجنبية لرياح الثورات الوطنية حيث قامت بعض الدول

¹ إشراقة محمد صالح، مرجع سابق، ص32.

² رمزي زكي، بحث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985م، ص210.

بتأميم هذه الاستثمارات، أو شاركت في ملكيتها ووضعت قوانين وقيود تحد من حرية هذه الاستثمارات في الاستفادة من الفائض الاقتصادي المتحقق في هذه الدول. إلا أنه ما أن بدأت هذه الدول في تحقيق طموحات تنموية بوضع برامج استثمار محلي لرفع معدل النمو الاقتصادي اصطدمت بمشكلة فجوة الموارد المحلية وقصور حجم المدخرات الوطنية، فلجأت إلى التمويل الخارجي عن طريق القروض الخارجية بدلا من الاستثمارات المباشرة وأفرطت في نسب التمويل من هذا المورد الخارجي. سهولة الحصول على القروض في تلك الفترة أدت إلى الإفراط في الاستدانة من الخارج مما أوقع البلاد في مشكلة الديون الخارجية وما تبع ذلك من استنزاف احتياطياتها النقدية الدولية لمقابلة أعباء هذه الديون.⁽¹⁾

المرحلة الرابعة: (من أواخر الستينيات إلى 2010م)

في هذه المرحلة ونتيجة لتفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية لجأت هذه الدول إلى الاستثمارات الأجنبية ظنا منها أنها المخرج الوحيد من تلك الأزمة، فقد تزايد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي في تلك المرحلة. ومبرر الدول النامية الوحيد أنه وعن طريق الاستثمار الأجنبي يمكن تخفيف الالتزامات الناشئة عن الديون الخارجية تحت دعوى أنه في حالة الاستثمارات الأجنبية الخاصة لن تلتزم الدولة بدفع مبلغ ثابت للعالم الخارجي، وإنما تضمن فقط تحويلات أرباح ودخول هذه الاستثمارات للخارج في حالة نجاحها وتحقيق الفائض من جراء نشاطها داخل البلاد.

ولكن بالرغم من الترحيب الذي أعلنته كثير من الدول بالاستثمارات الأجنبية الخاصة إلا أن حجم هذه الاستثمارات وانسيابها كان ضئيلا إلى تلك الدول، ولا تتناسب مع حجم

¹ إشراقه محمد صالح، مرجع سابق، ص35.

الضمانات والامتيازات التي تقررت لهذه الاستثمارات، هذا ما زاد حوجة هذه الدول إلى زيادة الاقتراض الخارجي على غير المتوقع ومن ثم زيادة نصيب الديون الخارجية من جملة هذا الانسياب. بهذا نجد أن نصيب الدول الرأسمالية من فوائد هذه الاستثمارات كان أكثر من العائد للدول النامية.

1.2.4 نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر:

هنالك عدة نظريات تفسر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هذه النظريات:

أ - نظرية التحركات الدولية لرأس المال:

تقوم هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة وتفسر الاستثمارات الخارجية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلافات سعر الفائدة بين الدول. فالاستثمار المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات معدلات العوائد المرتفعة، وينبع هذا الرأي من فكرة محتواها انه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فان الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية، فإذا كانت العوائد الحدية المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم وبافتراض أن التكلفة الحدية متساوية فهنا يوجد حافز أعلى للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم.⁽¹⁾

هذه النظرية تعجز عن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لعدة أسباب:

1/ أنها تفترض ضمناً أن هنالك معدلاً واحداً للعوائد بين أنشطتها المختلفة داخل الدولة وبالتالي فان هذه النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار الأجنبي المباشر وخروجه في وقت واحد.

¹ المرجع السابق نفسه، ص 27.

2/ أنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات.

3/ أن عامل الربحية طبقا لما تنص عليه هذه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى مثل توسع نطاق السوق.

ب - نظرية عدم كمال السوق:

تفسر هذه النظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة أو عدم كمال المعلومات، وقد تم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء ذلك من زاوية (ساكنة) تتناول دوافع المنشآت الصناعية ومن زاوية (متحركة) تركز على اعتبارات دورة حياة المنتج فبالنسبة لدوافع المنشأة الصناعية، فإن الدافع الرئيسي الذي يشجع الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية في الخارج هو تمتع هذه الشركات بمزايا احتكارية مثل التقدم التكنولوجي أو القدرة على تنويع المنتجات أو توفر رؤوس الأموال مقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة بحيث تكون هذه المزايا عوضا للمخاطر التي تواجهها نتيجة استثماراتها في الخارج. أما التفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي فقد تم توضيحه من خلال نموذج (دورة حياة المنتج لفيرنون) والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد افترض فيرنون أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى عبر الزمن. وذلك لأن هذه المنتجات تمر بدورة حياة والتي تنقسم حسب رأي فيرنون إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة يتم اختراع المنتج الجديد وإنتاجه وبيعه في الدولة المبتكرة وهي عادة دولة متقدمة تتوفر لديها الموارد المالية والتنظيمية اللازمة لإجراء البحوث (جانب العرض) كما أن بها عددا من المستهلكين ذوي الدخل المرتفعة مما يسمح باختيار المنتج الجديد في الدولة الأم (جانب الطلب) ثم يتم تصدير المنتج إلى دولة متقدمة أخرى وذات ظروف طلب مشابهة، وذلك لتلبية الطلب الأجنبي المتزايد على المنتج عندما يبدأ في التوسع.

المرحلة الثانية:

وتتميز باستمرار وتزايد الطلب الخارجي على المنتج الجديد مما يعطي فرصة للإنتاج على المستوى الاقتصادي الكبير. كما تزداد المنافسة بين المنتجين مما يدفعهم إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وفي نفس أسواق التصدير وذلك لتدعيم مركزها الاحتكاري.⁽¹⁾

المرحلة الثالثة:

وفي هذه المرحلة تحدث المنافسة بشكل كبير وتميل المنتجات لأن تكون كثيفة العمالة كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تحديد مواقع الإنتاج مما

¹ أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2004، ص 29

يدعو الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية الأقل تكلفة، بحيث تستخدم هذه الدول كقاعدة تصدير إلى الدولة الأم وإلى الدول المتقدمة الأخرى. حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السوقي الكبير.

أهم ما يميز هذه النظرية هو تأكيدها على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها هذه الدول النامية لجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي فيها كما تؤكد أهمية الابتكار والتفوق التكنولوجي كدافع رئيسي لتحركات الشركات متعددة الجنسيات وامتداد نشاطها الاستثماري في الخارج، إلا أنها من ناحية تغفل عن الدوافع الأخرى المؤثرة في القرار الاستثماري للشركات وهذه الدوافع قد تكون اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

ج- نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة لان عدم كمال السوق وعدم كمال المعلومات يحول دون قيام تجارة دولية كافية في الأصول غير المنظورة، أو المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج. ومن ثم فإن قيام الشركات متعددة القوميات والمالكة غالباً لهذه المزايا بتحويل عملياتها داخلياً أي قيامها بممارسة كافة أنشطتها الإنتاجية والتسويقية داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع في الدول المقام فيها الاستثمار، بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة يمكنها من تخطي القيود التي تفرضها الحكومات المختلفة على الأسواق والتي من شأنها التأثير على حرية التجارة والاستثمار من ناحية كما يضمن لها من ناحية أخرى وضع قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق وتمنع تسرب الابتكارات الحديثة إلى أسواق الدول المستثمر فيها من خلال قنوات أخرى. وذلك لأطول فترة ممكنة.⁽¹⁾

¹ إشراقه محمد صالح، مرجع سابق، ص25.

مميزات نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:

تحقق هذه النظرية عدة مزايا للشركات المستثمرة:

- 1/ تحقيق معدل أرباح في الخارج أعلى نسبيا مما يمكن تحقيقه داخليا.
 - 2/ تقليل تكلفة المعاملات مثل نفقات الاتصالات والنفقات الإدارية إلى أدنى حد ممكن.
 - 3/ زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين تخطيط ومراقبة الإنتاج خاصة فيما يتعلق بالإمداد بالمدخلات الهامة للإنتاج.
 - 4/ التغلب على التدخلات الحكومية (التعرفة الجمركية - الضرائب - الحصص - التحكم السعري) من خلال تحويل الأسعار والقدرة على استخدام التمييز السعري.
- من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:

- 1/ إغفالها المزايا المكانية كعامل هام محدد للاستثمار في الخارج،
- 2/ عدم اهتمامها بالقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول المضيفة للاستثمار، التي يمكن أن تؤثر سلبا على الممارسات الوقائية التي تتخذها الشركات متعددة الجنسيات لحماية أنشطتها وذلك على مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.

د - نظرية الموقع:

تركز هذه النظرية على الدوافع التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج والمتمثلة في المزايا المكانية للدولة المضيفة للاستثمار.

أن العوامل الموقعية تؤثر على قرار الشركة بالاستثمار في دولة ما من جهة ومن جهة أخرى على قرارها بالمفاضلة بين اختيار هذه الدولة للاستثمار فيها أو التصدير إليها.

وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق على النحو التالي:

- 1/ العوامل المرتبطة بالسوق: مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونحوها في الدول النامية.
- 2/ العوامل التسويقية وهي درجة المنافسة ومدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.
- 3/ العوامل المرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام ومدى توافر الأيدي العاملة وانخفاض تكلفة العمالة ومدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطة وبقية التسهيلات الإنتاجية.
- 4/ ضوابط التجارة الخارجية: مثل التعرفة الجمركية -نظام الحصص -القيود الأخرى المفروضة على الاستيراد والتصدير.
- 5/ العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، استقرار الدول السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية بالإضافة إلى القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
- 6/ الحوافز والامتيازات التي تمنحها الحكومة المضيئة للمستثمرين الأجانب.
- 7/ عوامل أخرى مثل الأرباح المتوقعة -المبيعات المتوقعة -الموقع الجغرافي -مدى توافر الموارد الطبيعية - القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

هـ- النظرية الانتقالية:

ترجع هذه النظرية للعالم (دينج)، وهي نظرية شاملة تفسر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها تجمع بين العناصر الأساسية للتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية

في نظرية واحدة شاملة عرفته بنموذج (الملكية / الموقع / الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية).

افتراض دينج انه لابد من توافر ثلاثة شروط حتى يتم اتخاذ قرار الدخول في الاستثمار الأجنبي ويجملها في الآتي:

1/ **مزايا الملكية:** وهي تشمل المزايا الاحتكارية التي تتفرد بها الشركة المستثمرة في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في الاقتصاد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر. وتتمثل هذه المزايا في امتلاك الشركة أصولاً غير منظورة مثل التسويق، التمويل، المعرفة الفنية والتكنولوجية المتقدمة بالإضافة إلى مزايا الحجم مثل القدرة على تنويع المنتج، سهولة الوصول إلى أسواق الإنتاج.¹

2/ **مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية:**

هنا تفضل الشركة المستثمرة استخدام مزاياها الاحتكارية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه انفع وأفضل من الاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية عن طريق البيع أو التأجير أو الترخيص حيث تقوم الشركة المستثمرة باستخدام هذه المزايا للتغلب على (التدخل الحكومي، تخفيض تكلفة المعاملات، التغلب على عدم تيقن المشتري، التعويض عن غياب الأسواق المستقبلية، تجنب تكاليف تنفيذ حقوق الملكية الفكرية والتحكم في منافذ البيع).

3- **مزايا الموقع:**

¹ أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص33.

هي المزايا المكانية للدولة المضيفة والتي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم مثل اتساع السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة العمالة وحوافز استثمار مختلفة.

نلاحظ أن هذه النظرية دمجت ثلاثة مداخل جزئية مختلفة في نظرية واحدة وبذا نجحت في تفسير واقع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير.

1.2.5 محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

ركزت معظم الدراسات الحديثة على دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل فقد اهتمت بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدول المضيفة من موقع جغرافي متميز ووفرة المادة الخام وبقية عوامل الإنتاج خاصة العمالة الرخيصة، كما نجد أن حجم السوق واحتمالات النمو من بين أهم العناصر المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر.⁽¹⁾ غير أن نمو الاستثمارات الخارجية وتدفقها إلى أي بلد يتوقف على مدى ملائمة المناخ الاستثماري العام والذي يشمل الظروف والأوضاع المكونة للبيئة التي تتم بها العملية الاستثمارية ومدى تأثير تلك الأوضاع والظروف سلباً وإيجاباً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ومن ثم حركة الاستثمارات واتجاهاتها وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

ومن أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ - حجم واحتمالات النمو:

¹ المرجع السابق، ص16

يعتبر من العوامل الحيوية المؤثرة على قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر والمسبب له فكبر حجم السوق يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا المقياس يعتبر مؤثرا للطلب الجاري أو معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعبر عن حجم اقتصاد أي دولة. وأيضا مقياس حجم السكان الذي يعتمد عليه في قياس الحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية. وأكدت الدراسات العملية وجود علاقة قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس لحجم سوق الدولة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

ب - السياسات الاقتصادية الكلية المستقرة:

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مريحة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات من العوامل الأساسية المحفزة للاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة لأنها تهتم بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي وهذا يعد من المتطلبات الأساسية لتدفق الاستثمار. وبالإمكان الوصول إلى هذه البيئة عن طريق تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي التي تعمل على التحكم في مشكلة التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري.

يعتبر تطبيق برنامج نشاط الخصخصة جزءا متمما لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية فهو عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال

إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين الوصول إلى السوق والمشاركة في اقتصاد البلد المعني
وبإزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات الحكومية.

ج - الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار:

لابد من وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمارات، وحتى يكون هذا
الإطار جاذب للاستثمار لابد أن يحوي قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية
والاستقرار وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى، وأن يتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية
الصادرة لحكم وحماية المستثمر. كذلك لابد أن توجد ضمانات كافية لحماية المستثمر من
المخاطر المعروفة مثل التأميم والمصادرة وفرض الحراسة ونزع الملكية. وتكفل له حرية
تحويل الأرباح للخارج و دخول رأس المال وخروجه بالإضافة إلى وجود نظام قضائي
مستقل قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة
المضيفة بكفاءة.

د - بنية أساسية عالية:

يعتبر توفر بنية أساسية مناسبة محدداً هاماً ورئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي
المباشر للدولة المضيفة إذ أنها تسهم في تخفيف تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل
العائد على الاستثمار الخاص. فمثلاً خطوط النقل الحديثة بأنواعها تسهل عملية الوصول
إلى داخل الدولة المضيفة وكذلك للعالم الخارجي، كما أن وجود نظام اتصالات ذات كفاءة

عالية يمكن من سهولة الاتصال بين أفرع الشركة متعددة الجنسيات في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم، فضلاً عن تسهيل عملية تبادل المعلومات والبيانات بين المركز والفروع.

هـ - مدى اهتمام الدولة المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي:

تشمل الكفاءات البشرية مختلف القدرات الفنية والإدارية والتنظيمية، ويأتي التعليم والتدريب المهني في صدارة العوامل المؤثرة في مستوى الموارد البشرية. كل هذه العوامل تسهم في زيادة مهارة العمالة. لذلك نجد توفر عمالة مؤهلة ومدرّبة من بين العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يعتبر الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محدداً ضرورياً لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع طرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة.⁽¹⁾

و - الحوافز المالية والتمويلية:

أولاً: الحوافز المالية: تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها (الإعفاءات الضريبية المؤقتة، ائتمان ضريبة الاستثمار، الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية أو ضرائب الواردات الأخرى بالإضافة إلى حافز التصدير).

¹ أشراقة محمد صالح، مرجع سابق، ص 41

ثانياً: الحوافز التمويلية: تشمل الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال / الإنتاج / تكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري وفي الائتمان الحكومي المدعم. وكذلك مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية التي تتضمن مخاطر تجارية مرتفعة.

ز - تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي:

من العوامل الهامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية سعيها نحو تفعيل احد أشكال التكامل الاقتصادي والإقليمي فيما بينها. وبالنسبة للدول العربية فان المضي قدماً نحو دخول السوق العربية المشتركة حيز التنفيذ من شأنه زيادة حركة الاستثمارات البينية من جهة وخلق سوقاً إقليمياً كبيراً يسهم بشكل فعال في عمليات التفاوض مع الاستثمارات الأجنبية التي يمكن أن تتدفق إلى المنطقة العربية من جهة أخرى.

1.2.6 الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يكون الاستثمار الأجنبي غير المباشر في صورة قروض أو اكتتاب في سندات للحكومات الأجنبية أو الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة فيها دون أن تعطي الحق في الإدارة.

ويعرف أيضاً بأنه الاستثمار في محفظة الأوراق المالية لأنه يتعلق بشراء الأجانب لأسهم وسندات في الدولة المضيفة دون السيطرة الإدارية⁽¹⁾ حيث انه يمكن لحكومات الدول

¹ محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدارة القومية للنشر، بلا تاريخ، ص258

النامية أن تصدر للمستثمرين الأجانب بمعدل فائدة مضمون على تلك السندات على حسب تاريخ واستحقاق السند وما إذا كان مصدرا بالعملة الأجنبية أو المحلية.

يتم التعامل مع الأدوات المالية بالبيع والشراء لآجال متوسطة أو طويلة في سوق

الأوراق المالية، ويتكون هذا السوق من نوعين هما:

- السوق الأولية (سوق الإصدار) ويتم فيه بيع الإصدارات الجديدة أو الأسهم والسندات عن طريق طرحها للجمهور لأول مرة.

- السوق الثانوية (سوق التداول) ويتم فيه تداول الأوراق المالية التي سبق تداولها أو بيعها في السوق الأولية، وتنقسم السوق الثانوية إلى سوق منظمة (بورصة الأوراق المالية) وسوق غير منظمة حيث تتم فيه التعاملات خارج البورصة.

هنالك نوعان من الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

- التوظيف: هو استخدام رأس المال الأجنبي في شراء أسهم في بعض المشروعات بحيث لا يكون لأصحابها سيطرة على توظيفه وقد يكون استثمار غير مباشر طويل أو قصير الأجل.

- الإقراض: وهو تقديم رأس المال الأجنبي بصفة دين، و هنا يمكن أن يكون اقتراضا خاصا أو عاما، وهنالك إقراض خاص طويل الأجل مثل شراء احد المواطنين سندات مشروع لدولة أخرى، والسند (صك دين) أي قرض طويل ممنوح لمشروع من المشروعات الأجنبية.⁽¹⁾

الاستثمار في محفظة الأوراق المالية يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة ويعني شراء الأوراق من أسهم وسندات لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى، ويعطي هذا الاستثمار الحق للمستثمر في نصيب أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات ولكن ليس له الحق في الرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركات بعكس الاستثمار الأجنبي المباشر. والدافع الرئيسي للقيام بهذا النوع من الاستثمار هو الحصول على عائد مرتفع مع تخفيض وتوزيع مخاطر الاستثمار. ويتم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بعدة وسائل هي:

1/ تملك المستثمرين الأفراد من الأجانب أسهم شركات إحدى الأسواق الصاعدة أو أكثر وذلك بشكل مباشر.

2/ الاستثمار من خلال مستثمرين ذوي طابع مؤسسي مثل صناديق المعاشات وشركات التأمين على الحياة.

3/ الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار القطرية حيث يقوم مدير ومحافظ الأوراق المالية باستثمار أموال الصندوق في محفظة متنوعة من الأوراق المالية الخاصة بسوق ناشئة أو أكثر.

¹ إفؤاد مرسي (العلاقات الاقتصادية الدولية) دار المعارف مصر 1958م ص48

4/ السندات الدولية حيث يمكن للدول النامية الحصول على تمويل أجنبي عن طريق قيام كيانات مستقلة في هذه الدول بإصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية

1.2.7 محددات الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

ميّز الكتاب المحدثون بين نوعين من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدول النامية والتي أدت إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار في أسواق تلك الدول. النوع الأول يتمثل في العوامل الخارجية التي حدثت في البيئة الاقتصادية العالمية النوع الثاني تتمثل في العوامل الداخلية الخاصة بالدول النامية.

أ - العوامل الخارجية: وتشمل الآتي:

1/ الركود الاقتصادي وتباطؤ معدلات النمو الذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات والذي ألقى بظلاله على انخفاض سعر الفائدة في هذه الدول.

2/ الاتجاه نحو زيادة التنوع الدولي لمحفظة الأوراق المالية من جانب مؤسسات الاستثمار مثل صناديق الاستثمار، شركات التأمين، صناديق المؤسسات، البنوك المتعاملة في الأوراق المالية.

3/ التغييرات الهيكلية في أسواق المال الدولية: من أهمها استمرار التحرير المالي في الدول الصناعية من أجل زيادة التكامل العالمي لأسواق الأوراق المالية، وقد أدت هذه التغييرات إلى إحداث تغييرات في البيئة التنظيمية لأسواق رأس مال هذه الدول. لعبت كل هذه العوامل سابقة الذكر في زيادة تحركات رؤوس الأموال تجاه الدول النامية ولكن هذه العوامل تقع خارج نطاق تحكم صانعي السياسة في هذه الدول وبالتالي فهي غير كافية لضمان استمرارية

تدفق رؤوس الأموال لان العوامل الداخلية الخاصة بالدولة يعول عليها ضمان تدفق رأس المال في المستقبل إلى هذه الدول.⁽¹⁾

ب - العوامل الداخلية:

تتمثل في الآتي: استقرار السياسات الاقتصادية الكلية في الأسواق الصاعدة وتشمل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الأسواق الصاعدة والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم وبالتالي زيادة العائد المتوقع من الاستثمار في هذه الأدوات.

أيضا انخفاض معدلات التضخم من العوامل الهامة لزيادة تدفقات المحفظة للأسواق الناشئة فهناك ارتباطا عكسيا بين التضخم وأسعار الأوراق المالية. إذ أن ارتفاع معدل التضخم يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية لأصول المستثمر المالية ولدخله المتولد من هذه الأصول، مما يؤدي إلى تراجع رغبة المستثمر عن هذا النوع من الاستثمار.

كما أن استقرار سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية التي تمكن المستثمرين الماليين من اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومربحة لان تقلب سعر الصرف أو عدم استقراره في الدولة المستثمر فيها يؤدي إلى تقليل العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية في الأوراق المالية من ناحية وزيادة المخاطر التي تتعرض لها من ناحية أخرى. وبالتالي تتراجع حجم تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل إلى داخل هذه الدول بل يشجع على خروج رأس المال، كما أن سياسة الخصخصة التي تنتهجها الدولة تحفز المستثمرين في الدخول في

¹ اميرة حسب الله محمد، مرجع سابق ص 20

هذا النوع من الاستثمار، وتتم الخصخصة بعدة طرق أهمها طرح أسهم منشآت عامة للاكتتاب العام وتداولها في سوق الأوراق المالية.⁽¹⁾

تعمل الخصخصة على توسيع قاعدة الملكية عن طريق نشر ملكية الأسهم بين عدد كبير من المستثمرين.

¹ المرجع السابق، ص22.

المبحث الثالث

تجربة مصر في الاستثمار الأجنبي

مما لا شك فيه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تقوم بالمساهمة في سد فجوة الادخار الموجودة في العديد من الدول النامية ومنها مصر، خاصة أن أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره في عملية التنمية قد زادت بعد التغيرات الكبيرة التي طرأت على النظام العالمي الدولي في أعقاب أزمة المديونية الخارجية في أوائل الثمانينات.

وسوف نبحث عن الدور الذي يمكن أن يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية في مصر، من خلال بيان حدود درجة الاعتماد عليه في تحقيق التنمية المستهدفة في مصر في الفترة القادمة.

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تحويلية أو إنشاءية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر. وتشترك كل من الدول النامية والمتقدمة في السعي لجذب أكبر قدر من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإن كانت هناك أهمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول النامية لعدة أسباب منها:

1/ أن هذه الاستثمارات تساعد في استيعاب قدر من العمالة وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة التي تتسم بطابع هيكلي في هذه الدول.

2/ مواجهة الحاجة الكبيرة لدي الدول النامية إلى التمويل الخارجي بسبب نقص معدلات الادخار في الدول النامية واتساع فجوة الادخار لديها.

3/ ما تعرضت له حركة الإقراض الدولية من بطء وذلك بعد اندلاع أزمة المديونية الدولية عام 1982 وتوقف بعض الدول النامية عن دفع أعباء ديونها في هذا العام، وذلك بعد أن كان للقروض دور بالغ الأهمية في تمويل الاستثمارات في البلدان النامية خلال السبعينيات. وفي نفس الوقت فقد أصبحت قروض المنظمات الدولية أو المعونات الثنائية شديدة الشروط من جانب الدول المانحة.

4/ كما أن الدول النامية تعول على هذه الاستثمارات في استقدام تكنولوجيا جديدة ومتطورة وفن إنتاجي متطور يساعد في تقدم القاعدة الإنتاجية لديها.

5/ كما أنها تأمل في أن يؤدي جذب هذه الاستثمارات إلى المساعدة في حدوث حالة من الرواج الاقتصادي في الاقتصاد القومي من خلال حجم الروابط الأمامية والخلفية لهذه الاستثمارات بباقي وحدات الاقتصاد الوطني.

لذلك أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع نهاية الثمانينات المصدر الرئيس لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية ومثلت تلك الاستثمارات حوالي 75 % من إجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة وذلك بالنسبة لعدد 93 دولة نامية خلال الفترة من 1986م إلى 1990م بينما لم تتجاوز النسبة 30 % خلال الفترة من 1980م إلى 1985م.

ولكن رغم الأهمية الكبيرة التي تمثلها هذه الاستثمارات للدول النامية فقد أوضحت إحدى الدراسات أن 85% من الحجم الكلي للاستثمار المباشر خلال الفترة من 1988 إلى 1990م ذهبت إلى البلدان الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة أما نصيب البلدان النامية فكان 15% ويرجع ذلك إلى لجوء الدول المتقدمة إلى استخدام الاستثمارات المباشرة كوسيلة لتلافي القيود الجمركية التي وجدت كنتيجة لقيام تكتلات اقتصادية كالسوق الأوروبية المشتركة و "النافتا " وغيرها⁽¹⁾.

كذلك تزايد أعداد الاتفاقيات الثنائية التي تشجع الاستثمارات بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولكن السبب الأهم هو بحث هذه الاستثمارات عن الدول التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، حيث تنخفض درجة المخاطر فرغم منح العديد من الدول النامية لامتيازات وإعفاءات مبالغ فيها لرؤوس الأموال الأجنبية فلا زالت الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية أقل من المطلوب بكثير.

كما يمثل ضعف البنى الاقتصادية والهياكل الإنتاجية في الدول النامية عاملاً آخر من عوامل نفور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبعدها عن الدول النامية.

ولقد سعت مصر كغيرها من الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منحها العديد من الامتيازات، حيث بدأت مصر هذا الاتجاه منذ النصف الثاني لل سبعينيات ومع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في بداية التسعينات، حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر زيادةً في معدلات نموها وفي حجمها حيث وصل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر عام 1999م مليار و 100

مليون دولار وفقاً لتقرير الاستثمار الدولي الذي يصدره "الانكتاد" ذلك بعد أن كان حجمها لا يكاد يصل إلى 300 مليون جنيه عام 1991، وإن كانت زيادة متواضعة.

كما أنه وفقاً للتقرير السابق فإن 20 % من الشركات متعددة الجنسيات على مستوى أفريقيا تعمل في مصر في مجال السيارات والنفط والالكترونيات والأدوية كما أن مصر جاءت في المركز الثاني من الدول الأفريقية في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أرضها.

ولكن يلاحظ على هذه الاستثمارات بالنسبة لمصر أمران الأول: هو تذبذبها، والثاني: هو وجود العديد من العقبات والصعوبات أمام مصر في سبيل زيادة حصتها من الاستثمارات العالمية. فبالنسبة للأمر الأول يلاحظ عدم ثبات تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر حيث تراوحت خلال عقد التسعينيات بين الزيادة والنقص.

فبعد أن ارتفعت قيمتها عام 1991 إلى 298 مليون جنيه مقابل 243 مليون جنيه عام 1990 بمعدل 22.6 % ونسبة 14.6 % من إجمالي قيمة الاستثمارات ونسبة 0.3 % إلى إجمالي الناتج المحلي، إذا بها تنخفض عام 1993 حيث بلغت 674 مليون جنيه بنسبة انخفاض 11.7 % عن عام 1992 ثم انخفضت أيضاً عام 1995 ليصل إلى 698 مليون جنيه بنسبة انخفاض 33.8 % عن العام السابق⁽¹⁾.

ثم إذا بها تحقق طفرةً في خلال عامي 1997م، 1998م حيث بلغت 3.221، 5.103 مليون جنيه بنسبتي نمو 113.6 %، 58.4 % على التوالي وترجع وزارة الاقتصاد

التحسن الملحوظ إلى الأسباب التالية:

الجهود المبذولة من الدولة عن طريق:

1/ إزالة القيود والعقبات أمام المستثمر الأجنبي.

2/ إلغاء القائمة السلبية للاستثمار فمعظم مجالات الاستثمار متاحة أمام المستثمر ومسموح بها.

3/ أحقية الأجانب في تملك الأراضي والمشروعات.

4/ تحويل الأرباح حسبما يطلب المستثمر.

5/ عوامل الجذب والإغراء التي تلقاها رؤوس الأموال الأجنبية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة.

6/ الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار واستدامة هذه السياسات.

7/ القوانين والضمانات وحوافز الاستثمار التي أصدرتها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم 8 لسنة 1997.

8/ الجانب السياسي وتحسين العلاقة مع الولايات المتحدة.

ورغم هذه الإجراءات التي أخذتها الحكومة إلا أنه توجد العديد من الصعوبات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر حيث ساهمت مجموعة من العوامل في انخفاض انسياب الاستثمارات الأجنبية لمصر منها⁽¹⁾:

1/ عدم وجود مؤسسة مستقلة تقوم بعملية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر حيث يتصف المناخ العالمي بالمنافسة الشديدة لجذب هذه الاستثمارات.

2/ تفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة العمل في دولة لديها أيدي عاملة مدربة وبنية اقتصادية متطورة حيث تفتقد مصر هذان الأمران برغم توافر ميزة نسبية لها هي وفرة الأيدي العاملة إلا أنها أيدٍ عاملة تفتقد إلى التدريب وانخفاض المستوى التعليمي وخاصة الفني والمهني.

3/ أن مناخ الاستثمار في مصر غير مهياً بالدرجة الكافية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر.

هذا المناخ الذي يتكون من وجهة نظر المستثمر الأجنبي من عدة عناصر مثل مدى توافر البنية الأساسية وارتفاع درجة كفاءة ومعدلات النمو الاقتصادي المرتفعة وانخفاض معدل التضخم وتحرير التجارة وانخفاض مستوى الضرائب والتعريفات الجمركية كذلك مدى توافر عناصر الإنتاج بتكلفة مناسبة وكفاءة عالية (تجربة الهند مع صناعة البرمجيات والحاسبات) واستقرار سعر الصرف وحرية الدخول وخروج الأموال دون قيود أو تكاليف مالية، وكذلك تبسيط إجراءات الاستثمار وجعل المستثمر يتعامل مع جهة واحدة وليس العديد من الجهات⁽¹⁾.

ورغم أهمية العوامل السابقة للاستثمار إلا أن هناك عامل آخر على درجة كبيرة من الأهمية منها مدى انتشار البيروقراطية والفساد وتأثيرها السلبي على الاستثمار فقد ثبت على سبيل المثال من نتائج صحيفة الاستبيان التي قامت بها غرفة التجارة الأمريكية عام 96، والتي تم تطبيقها على الشركات الأمريكية التي تعمل في مصر أن ما نسبته 84 % من هذه الشركات أعلن أن انتشار البيروقراطية يؤثر سلباً على الاستثمار.

ومن ناحية أخرى فإن انتشار الفساد يرفع من تكلفة المعاملات مما يؤثر سلباً على الاستثمار.

وبلاحظ أن مصر طبقاً لمقياس انتشار الفساد الذي تقع في ترتيب يشير إلى مستوى أعلى من انتشار الفساد مقارنةً بدول أخرى نامية تنافس مصر في جذب الاستثمارات الأجنبية. حيث سجلت مصر معدل 2.84 مقابل 7.7 في إسرائيل (كلما اقتربت قيمة هذا الرقم من عشرة كلما دل ذلك على انخفاض الفساد في الدولة والعكس).

4/ عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار وإتباع منهاج يتسم بالديناميكية والفاعلية في التعامل مع المستثمر لرفع كفاءة الاقتصاد وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما ساعدت أيضاً بعض العوامل على الصعيد العالمي في نقص حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر منها:

- التغيرات الاقتصادية الحادثة في بلدان أوروبا الشرقية وما صاحبها من حدوث التوسع الاستثماري في أوروبا الشرقية برؤوس أموال غربية وأمريكية ويابانية، وبالتالي حدوث تحول جغرافي في الاستثمارات المتدفقة إلى الدول النامية ومنها مصر إلى دول الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية⁽¹⁾.

- تزايد استخدام الاستثمار المباشر كوسيلة لتلافي القيود الجمركية التي وجدت نتيجة لقيام التكتلات الاقتصادية وبالتالي تفضل رؤوس الأموال العمل داخل هذه التكتلات حيث يمكنها النفاذ إلى أسواق ذات حجم كبير وهو الأمر الذي لا يتوافر بالنسبة لمصر فالسوق العربية

المشتركة تواجه العديد من العقبات بحيث تبدو بعيدة المنال وتجربة الكوميسا لا زالت في طور البدء كما أنه توجد العديد من العقبات في سبيل استفادة الاقتصاد المصري من الانضمام إليها.

- اتجاه دول شرق آسيا إلى اتباع إستراتيجية ذات توجه انفتاحي فقد قامت هذه الدول بخفض التعريفات الجمركية وإزالة القيود المفروضة على الواردات وانتهاج سياسة مرنة لسعر الصرف واتباع سياسات مالية مناسبة كذلك رخص الأيدي العاملة مع مهارتها بجوار المزايا الضريبية كل ذلك ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدول.

والحقيقة أن هذه العوامل السابقة مثلت عقبة في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى مصر. الجدير بالذكر أن تجارب التنمية في جنوب شرق آسيا قد أثبتت أنه مع العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورؤوس الأموال الأجنبية إلا أنه يجب العمل في نفس الوقت على زيادة نسبة الادخار المحلي والاستثمارات المحلية.

لذلك فإنه يجب ألا نبالغ في تقدير أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المساعدة في تحقيق الأهداف التنموية الخاصة بمصر.⁽¹⁾

المبحث الرابع

مفهوم وأنواع البطالة

تعريف البطالة:

تُعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم انه راغب وقادر على القيام بالعمل وبناءا على ذلك يمكن اعتبار الفرد المتعطل عن العمل بأنه الفرد الذي عمره عند حد معين. لكنه لا يجد عملا علما بأنه مستعدا للعمل ويبحث عنه.

وتعرف البطالة بأنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه. إلا أن البعض يعتبران مفهوم البطالة غير محدد بعض الشيء، لأن من الممكن نظريا أن نقول أن أي فرد سيكون راغبا في العمل مقابل تعويض مجزي وسخي. وقد دأب الاقتصاديين على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجر ويقاس حجم البطالة بمقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب أو المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة.

تمثل البطالة احد أهم المشكلات الرئيسية لبلدان العالم المختلفة، والبطالة تخص العمال وصانعي السياسة والاقتصاديين أكثر من أي مشكلة أخرى. فعندما تكون البطالة مرتفعة في بلد ما فان الموارد الاقتصادية تعاني من هدر وحجم الدخل في البلد يكون منخفضا وتمتد الضائقة الاقتصادية لتؤثر على عواطف الناس وحياتهم العائلية، يؤكد الاقتصادي Arthur Okun بأنه عندما تكون البطالة مرتفعة فان الناتج القومي الإجمالي

(G N P) الفعلي يكون دون مستوى الناتج القومي الإجمالي الكامن (Potential) الأمر الذي يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني.

1.3.1 معدل البطالة Unemployment Rate :

يمثل نسبة العاطلين عن العمل إلى قوة العمل الإجمالي (total labor force) كما

في المعادلة الآتية: معدل البطالة =

$$\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد العاملين}} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{100 \times \text{حجم قوة العمل}}$$

ويضرب الناتج في 100 لنحصل على نسبة مئوية. وقد تركّز اهتمام البلدان المختلفة على التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة عبر الزمن. ونجد أنه كلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية، وبالمقابل كلما كان معدل البطالة منخفضا كلما كان الوضع اقرب لما يعرف بالعمالة الكاملة full employment وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم العمالة الكاملة لا تعني عدم وجود بطالة مطلقا وإنما يعني معدل البطالة يكون متدنيا ويتراوح بين 3 إلى 4 بالمائة.⁽¹⁾

1.3.2 التفسير الاقتصادي للبطالة:

نستخدم هنا التحليلات الاقتصادية لتفسير البطالة بالاعتماد على منحنيات العرض والطلب. وهنا فإن منحنى عرض العمل يفترض أن يتجه إلى الأعلى ثم يصبح عموديا عند كمية العمل L^* التي تتساوى من حجم العمل كما هو موضح في الشكل البياني (9-1)

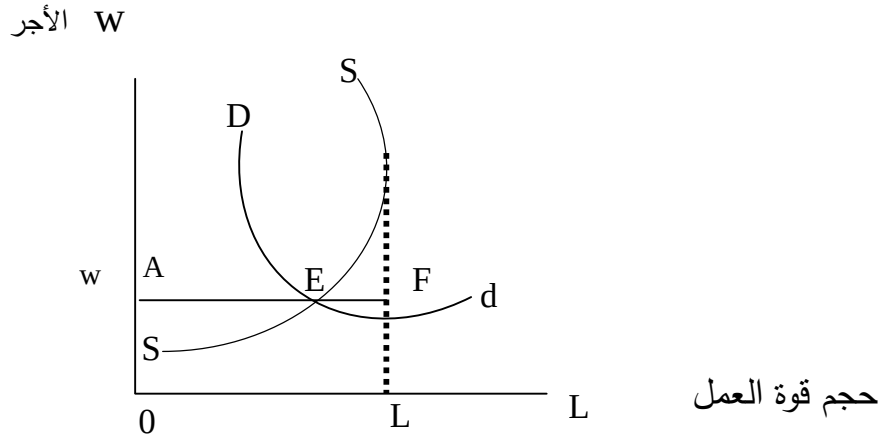
¹ مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، جامعة البلقاء، دار وائل للنشر، الأردن، 2007م، ص184.

وعند مستوى منخفض من الأجور تنخفض الكمية المعروضة من العمل. وهناك نوعان من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية وهنا نتعرض لكل منهما في إيجاز.

أ - البطالة الاختيارية:

ففي الشكل (1-9) يظهر كل من منحنى عرض العمل S_s ومنحنى الطلب على العمل (D_d) ومن تقاطعهما يتحقق التوازن في سوق العمل عند النقطة (E) حيث تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة.

حالة الأجور المرنة الشكل (1)



المصدر: مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، 2007م

أن الخط الأفقي من A إلى E يمثل عدد العمال المشتغلين فعلا والخط E إلى F يمثل عدد العمال الذين يرغبون في العمل لكنهم يمثلون البطالة الاختيارية $voluntary$ $unemployment$ أي أنهم لا يريدون أن يعملوا عند الأجر السائد في السوق. وعليه ففي سوق العمل الذي تسود فيه الأجور المرنة $flexible wages$ لا يوجد هنالك بطالة إجبارية $involuntary$ لان الأجور والأسعار تتحرك بحرية لتعيد الوضع إلى حالة التوازن، لكن هنالك بطالة اختيارية مثل، هذا الوضع ينسجم مع أفكار وموقف الاقتصاديين الكلاسيك حيث

يؤكدون بان البطالة لو وجدت فإنها سرعان ما تختفي لان الأسعار والأجور مرنة،تتكيف لتعيد حالة التوازن وتختفي البطالة بعد فترة قصيرة.

تعود أسباب البطالة الاختيارية إلى عدة عوامل منها:

- 1/ الرغبة في الحصول على اجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المنافسة.
- 2/ البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب ومؤهلات ورغبات الأفراد المعنيين.
- 3/ الانتقال إلى عمل في مكان آخر مناسب.

4/ النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة، ونجد أن اقرب أنواع

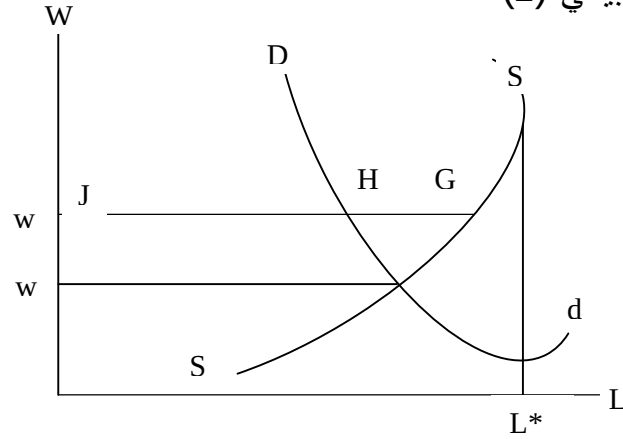
البطالة للبطالة الاختيارية هي البطالة الاحتكاكية " Frictional unemployment "

ب - البطالة الإجبارية:

لقد رفض (Keynes) فرضية مرونة الأجور التي أكد عليها الاقتصاديون الكلاسيك وقال أن الأجور في الواقع جامدة (Rigid) وخصوصا في الإتجاه الإنخفاضي لان العمال لا يقبلون تخفيض الأجور في حالة الركود الاقتصادي وذلك بسبب طبيعة عقود العمل المبرمة بين اتحادات العمال وأصحاب العمل لفترة زمنية محددة، إضافة إلى طبيعة التقاهم غير النظامي فيما بينهم حول الأجور وغيرها من الأسباب ويسبب جمود الأجور تحدث البطالة الاختيارية.⁽¹⁾

¹ المرجع السابق نفسه، ص185.

كما يبين الشكل البياني (2)



المصدر: مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، 2007م

عندما يجد سوق العمل نفسه عند اجر مرتفع كما هو الحال عند w وان الأجور غير مرنة فان مستوى الأجر يبقى على حاله عند w وعندها فان عدد العمال الراغبين في العمل يكون عند (G) على منحنى العرض لكن المنشآت الإنتاجية تحتاج فقط كمية من العمل (H) على منحنى الطلب وان الفرق البالغ HG يمثل البطالة الاختيارية.

العوامل المؤدية إلى جمود الأجور:

هنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى جمود الأجور وأهمها:

- 1/ وجود النقابات العمالية التي ترفض تخفيض الأجور النقدية المتفق عليها مع أصحاب العمل كما أن النقابات تطالب باستمرار برفع الأجور لتحسين مستوى المعيشة لأعضائها.
- 2/ وجود العقود المبرمة بين العمال وأصحاب العمل والتي تحول دون أي تخفيض في الأجور.

- 3/ وجود القوانين التي تضع حدود دنيا للأجور في العديد من بلدان العالم.

4/ وجود بعض المؤسسات التي ترغب في وضع أجور أعلى من باقي المؤسسات في السوق وذلك رغبة منها في الاحتفاظ بما لديها من عمال، أو اجتذاب العمال المرغوب بهم.

5/ قبول بعض العمال بالأجور المدفوعة وعدم رغبتهم في تغيير المؤسسة وذلك لعدة أسباب خاصة بهم مثلاً التعويضات الأخرى بجانب الأجر المدفوع أو مكان العمل الملائم أو أي مزايا أخرى.

1.3.3 أنواع البطالة:

هنالك أنواع أخرى من البطالة مختلف عليها بين الاقتصاديين أهمها:

أ - البطالة الاحتكاكية: (Frictional unemployment)

هذا النوع من البطالة يحدث حتى في حالة التوازن في سوق العمل والتي تمثل العمالة الكاملة و تسمى أيضاً بالبطالة الاختيارية، ويظهر هذا النوع من البطالة لان أسواق العمل دائمة الحركة بطبيعتها وان عملية البحث عن فرص عمل ووظائف تأخذ وقتاً ولاسيما وان تدفق المعلومات حول فرص العمل لا تتم بالصورة المثلى وحتى ولو كان حجم القوى العاملة ثابتة فسيكون في كل فترة من الزمن هنالك بعض الأفراد الداخلين إلى سوق العمل بحثاً عن عمل جديد أو يريدون الذهاب إلى منطقة جغرافية جديدة.⁽¹⁾

أن أرباب العمل في الدول الرأسمالية ميالون لهذا النوع من البطالة لأنها تمنحهم مجالاً واسعاً في اختيار العمال الذين يريدونهم وأنها بمثابة تحذير غير مباشر لمستخدميهم بأن استبداله لغيرهم يبدو أمراً سهلاً لان ذلك يتوافق مع مقولة عن الاقتصاد الرأسمالي يتطلب وجود احتياطي معين من العمل كما يعتقد البعض.

¹ مايكل ألد جمان، مرجع سبق ذكره، ص446.

الملاحظ أن الاقتصاد الرأسمالي معرض لحدوث فجوة انكماشية أكثر من الاقتصاد الاشتراكي لان الأول معرض للآزمات (وهي مرحلة من مراحل الدورات الاقتصادية) حيث أن الأول يخضع للتخطيط الشامل بخلاف الثاني فإنه يخضع لجهاز السوق الحر.⁽¹⁾

يتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في اقتصاد ما بعدد الأفراد الذين يتدفقون من وإلى سوق العمل وكذلك بالسرعة التي يمكن بها للعاطل عن العمل أن يجد عملاً وهذا ما يشجع عدد أكبر من العمال على ترك وظائفهم والبحث عن وظائف أفضل فتزداد بذلك البطالة.

ب - البطالة الهيكلية " Structural unemployment "

تتمثل في وجود عدد من الأشخاص المتعطلين عن العمل بسبب وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد. أي عدم وجود حالة توازن بين الطلب والعرض على الأيدي العاملة في المهن والقطاعات المختلفة فأحياناً نجد أن هنالك فائضاً في الطلب على العمل في بعض المهن والقطاعات نتيجة الازدهار مع وجود قطاعات ومهن أخرى تواجه فائضاً في العرض من العمل أي (بطالة) من جراء حالة (الركود) وتظهر البطالة الهيكلية إذاً عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب patterns of demand على العمل إلى عدم توافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة في منطقة معينة أو صناعة معينة ويمكن القضاء على هذا النوع من البطالة إذا كانت هنالك مرونة في الأجور مع انخفاض تكاليف الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة وأيضاً تكاليف الانتقال بين المناطق المختلفة وهذا قلما يحدث من الناحية العملية.⁽²⁾ علماً بأن القطاعات الاقتصادية المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة لا تزدهر كلها في آن واحد، فعندما تكون هنالك قطاعات تعاني من كساد وتقلص نجد في المقابل البعض الآخر يزدهر

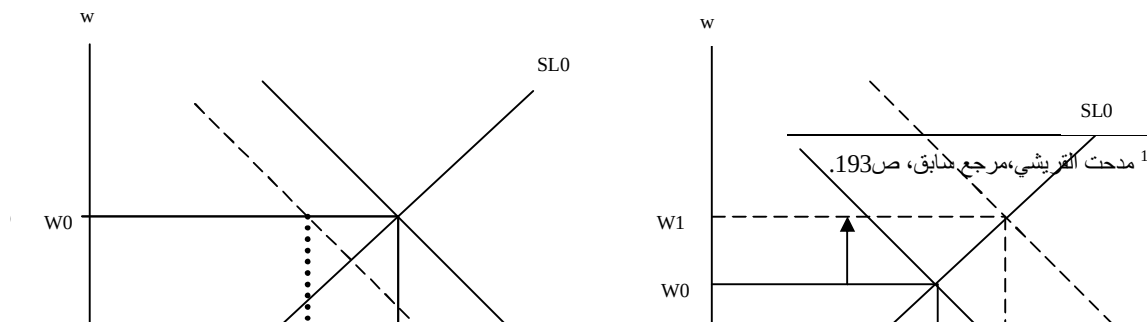
¹ محمد طاقية وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلّي، إثراء للنشر التوزيع، الأردن، 2009م، ص312.

² مدحت القرشي، مرجع سابق، ص190.

ويتوسع، فالأولى يحدث فيها فائض في عرض العمل (بطالة) والثانية تواجه فائضاً في الطلب على العمل. علماً بأن برامج التدريب والتأهيل يمكن أن تساعد في حل هذه المشكلة أو التخفيف منها وكذلك تغيير توجهات التعليم العالي والمهني ليتلاءم مع حاجات سوق العمل.

يمكن توضيح ذلك في نموذج مبسط لقطاعين A و B نفترض أن السوق A يوظف عمالاً شبه مهرة في صناعة الأحذية، والسوق B يوظف عمالاً ماهرين في صناعة الحاسب الآلي ونفترض أن السوقين في حالة توازن ابتداءً وبسبب اختلاف تكلفة التدريب والخصائص غير المالية للعمل في كل سوق، فإن الأجور قد تختلف بين القطاعين.

الآن نفترض أن الطلب على العمال شبه المهرة في صناعة الأحذية قد انخفض بسبب منافسة السلع المستوردة، بينما ازداد الطلب على عمال الحاسب الآلي بسبب توسع استخدام الحاسب الآلي. ونتيجة لذلك يتحرك منحنى الطلب في الحالة الأولى إلى اليسار وفي الحالة الثانية إلى اليمين، فإذا كان الأجر الحقيقي في السوق (A) غير مرن في الاتجاه الانخفاضي (Sticky downward) في ظل وجود عقود العمل أو بعض القيم الاجتماعية أو التشريعات الحكومية فينخفض حجم التشغيل للعمال في سوق إنتاج الأحذية من OL إلى $OL1$ وسيؤدي هذا إلى بطالة مقدارها $(L^1 - L)$ أما سوق مبرمجي الحاسب الآلي فسوف يزداد حجم التشغيل للعمال من (OL) إلى $(OL1)$ وترتفع أجورهم من OW بدلاً من 1 بسبب مرونة الأجور في هذا السوق.⁽¹⁾ كما موضح في الشكل رقم (3)



سوق (A) صناعة الأحذية

سوق (B) الحاسب الآلي

المصدر: مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، 2007م

فإذا كان من الممكن لعمال صناعة الأحذية أن يتحولوا إلى مبرمجين للحاسب الآلي دون أن يتحملوا أي تكاليف تذكر فينتقل هؤلاء العمال المتعطلون من السوق (A) إلى السوق (B) وبما أننا افترضنا أن الأجور في السوق B مرنة ففي النهاية تختفي البطالة نهائياً في السوق A بانتقال عمال الأحذية إلى صناعة الحاسب الآلي أما إذا لم يستطع عمال الأحذية من الانتقال إلى صناعة الحاسب الآلي بسبب ارتفاع تكلفة التدريب أو غير ذلك فتظل البطالة في صناعة الأحذية. فإذن البطالة الهيكلية تظهر عند التغير في أنماط الطلب على العمل الذي يحدث في مواجهة كل من عدم مرونة الأجور وارتفاع التكاليف الخاصة بالانتقال سواء الجغرافي أو فيما بين الوظائف إذ أن أي سياسة من شأنها أن تزيد من احتمال الانتقال من حالة البطالة إلى حالة العمالة سوف يساعد على خفض البطالة الهيكلية. ومن هذه السياسات تقديم إعانات للتدريب وتوفير المعلومات عن ظروف سوق العمل في المناطق الأخرى وتقديم المساعدات المالية لتحفيز العمال على الانتقال الجغرافي أو حتى الهجرة.

ج - البطالة الدورية " Cyclical unemployment "

يحدث هذا النوع نتيجة للدورة الاقتصادية trade cycle والتي غالبا ما تحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة من فترة زمنية إلى أخرى وذلك عندما يتحول الاقتصاد من فترة الانتعاش والازدهار إلى حالة الانكماش والركود وينشأ الركود الاقتصادي نتيجة لقصور الطلب الكلي على السلع والخدمات والذي يترجم بشكل انخفاض في الطلب على العمل وبمعنى آخر عند عجز الاقتصاد الكلي عن توفير فرص عمل لكل من يرغب في العمل ويبحث عنه. ذلك أن الطلب على العمل منشق من الطلب على السلع والخدمات كذلك ينخفض الطلب على العمل مقابل جمود أو عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه الانخفاضى.⁽¹⁾

لعل سبب هذا الجمود في الأجور في الأغلب هو أن المنشآت لا تملك حرية خفض الأجر النقدي بسبب وجود اتحادات العمال التي تعارض ذلك ولعلاج البطالة الدورية الناجمة عن قصور الطلب الكلي على السلع والخدمات فإن الحكومة تستخدم أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية التوسعية لغرض زيادة الطلب الكلي والتي تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب وزيادة معدل نمو عرض النقد إلى جانب الإعفاء الضريبي المرتبط بحجم التوظيف في المنشآت وكذلك برامج التوظيف في القطاع العام

د - البطالة الموسمية "Seasonal Unemployment":

تحدث البطالة الموسمية بسبب موسمية بعض النشاطات والقطاعات الاقتصادية فنجد أن هنالك قطاعات يزداد الطلب لديها على الأيدي العاملة في موسمها مثل القطاع السياحي

¹ المرجع السابق، ص195.

والقطاع الزراعي حيث تعتمد على المناخ وغيره ويقل الطلب على الأيدي العاملة في هذه القطاعات خارج الموسم مما يؤدي إلى ظهور البطالة في هذه الفترة خارج موسمها.

تتشترك البطالة الموسمية مع الدورية في أن كل منها ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل غير أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاما فمثلا يقل الطلب على عمال البناء في المناطق الباردة أثناء موسم الشتاء ويقل الطلب على عمال الإنتاج في بعض الصناعات خلال مواسم معينة من السنة وخاصة عندما يلجأ المصنع إلى إدخال معدات بغرض التغيير (مع الموضحة) وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض المنشآت تدفع أجور عالية لتعويض العامل عن فترة التعطل عن العمل وهناك انتقاد موجه لنظام تامين البطالة (وهو النظام الذي يؤمن الإعانات التي تقدم للعاطلين عن العمل أثناء فترة البطالة) كل هذا يؤدي إلى إطالة فترة البحث عن العمل من جانب العامل وهذا ما يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي فقد أشار Arthur Okun إلى أن أي انخفاض في الناتج القومي الإجمالي بنسبة 2% عن الناتج القومي الإجمالي الكامن يؤدي إلى زيادة البطالة بمعدل 1% وبهذا فإن ارتفاع معدل البطالة له تكلفة على الاقتصاد الوطني وعلى الناتج المحلي، لذا فهناك ضرورة ملحة على إتباع سياسات تساعد على خفض معدل البطالة الدورية بطريقة لا تؤدي إلى التضخم النقدي، يمكن أيضا العمل على خفض البطالة الاحتكاكية والهيكلية عن طريق تحسين أداء سوق العمل. ويمكن تقليل البطالة الموسمية من خلال الإجراءات التي تقلل من موسمية الإنتاج، كذلك العمل على تنويع النشاطات الاقتصادية لكي تعمل طيلة مواسم السنة.

هـ - البطالة المقنعة "Disguised unemployment":

هذا النوع يتمثل في وجود عدد من العاملين يعملون في قطاعات اقتصادية معينة ولكنهم لا يضيفون شيئاً للإنتاج، أي معدل الإنتاجية لديهم صفر أو حتى سالب وتظهر هذه البطالة بصورة واضحة في القطاع الزراعي وفي القطاع العام لدى البلدان النامية بشكل خاص وهنالك خطورة في هذه الظاهرة حيث أنها تؤدي إلى هدر الموارد الاقتصادية ولا تساعد في زيادة الناتج القومي الإجمالي. ونجد أن هذه البلدان النامية تخلق هذا النوع من البطالة برغم علمها التام بتأثيرها السلبي على الاقتصاد. إلا أن هذه الدول تجد نفسها مضطرة إلى فتح الباب أمام التوظيف في القطاع العام لتقليل آثار البطالة الاقتصادية والاجتماعية نسبة لأنها تعتبر ذلك من السياسات القادرة على حل مشكلة البطالة وارضاء الناس.⁽¹⁾ غير أن إيجاد فرص العمل الغير منتجة أمر غير مقبول اقتصادياً بأنه يمثل عبئاً على الاقتصاد وهذا ما يطلق عليه مصطلح (الترهل الإداري)، وهو وجود أعداد من العاملين يفوق قدرة الجهاز الإداري على تشغيلهم بشكل منتج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الإنتاجية

هنالك نوع آخر من البطالة ظهر حديثاً في الأدبيات الاقتصادية ويعرف:

و - البطالة السلوكية "Behavioral Unemployment":

هذا يحدث في بعض البلدان نتيجة عزوف بعض العاملين عن العمل من الانخراط بأعمال دنيا خوفاً من نظرة المجتمع كالعامل في تنظيف الشوارع أو جمع القمامة وأعمال البناء وغيرهم وبالتالي يستحوذ عليها عمال وافدون من بلد يعاني من بطالة والسبيل للتخلص

¹ مايكل إيدجمان، مرجع سابق، ص 447.

من هذا النوع من البطالة نشر الوعي والتوجيه بأهمية العمل مهما اختلفت أنواعه ومستوياته بقية التخلص من هذه النظرة الضيقة والتقاليد البالية.

1.3.4 المعدل الطبيعي للبطالة "The Natural Rate of Unemployment":

بما أن معدل البطالة الطبيعي يمثل أحد القضايا المهمة في السياسة الاقتصادية ولمعرفة أسباب ارتفاع معدل البطالة، وما هو دور البلدان في تقليص الهدر والبطالة الناجم عن البطالة المرتفعة، لابد أن نتعرف على المعدل الطبيعي للبطالة الذي يعتبر المعدل الذي يكون عنده أسواق العمل وأسواق السلع مستقرة مما يحافظ على توازن معدل تضخم الأسعار والأجور، فنجد أن من المهام الأساسية للاقتصاد المعاصر منع حدوث معدلات مرتفعة للتضخم لذا نجد أن المعدل الطبيعي للبطالة يمثل المستوى الأدنى الذي يسعى الاقتصاد للحفاظ عليه والذي ينعكس على مستوى تشغيل مستدام يتوافق مع الناتج الكامن للبلد.

إن معدل البطالة الطبيعي لن يكون صفر بأي حال من الأحوال مهما كانت فاعلية الاقتصاد كما أن معدل البطالة الطبيعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية تضخم النقود لذا السبب الوحيد في عدم السماح لارتفاع معدلات البطالة في أي اقتصاد هو الخوف من آثاره التضخمية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مستوى الإنتاج الذي يتوافق مع المعدل الطبيعي للبطالة يمثل الإنتاج الكامن للبلد (potential out put).⁽¹⁾

1.3.5 الموقف الكلاسيكي والكنزي من البطالة الإجبارية (الدورية)

أولاً الاقتصاديون الكلاسيكي (الأحرار) يرفضون فكرة وجود بطالة إجبارية في الاقتصاد انطلاقاً من فرضهم بسيادة حالة التنافس الكاملة ومرونة الأسعار والأجور لتضمن استمرار

¹ مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 196.

حالة التوازن في سوق العمل وحتى إذا ظهرت البطالة سرعان ما تختفي ونوضح ذلك في الشكل البياني (4) توازن سوق العمل بداية عند النقطة e_1 حيث يتقاطع الطلب d_1 مع العرض s_1 ويتحدد الأجر عند w_1 وحجم العمل عند L_1

المصدر: مدحت القريشي اقتصاديات العمل،

وبالرغم من أن عدد العاملين L_1 اقل من قوة العمل الكلية L^* إلا أن جميع من يرغب في العمل عند الأجر السائد في السوق w_1 يجد عملاً وبالتالي فإن الفجوة البالغة $(L_1 - L^*)$ تمثل بطالة اختيارية (احتكاكية). وفي مرحلة التراجع الاقتصادي يقل الطلب على السلع والخدمات وبالتالي يقل الطلب على العمل من D_1 إلى D_2 وبافتراض المنافسة في سوق العمل ومرونة الأجور في التكيف التام كما في حالة المدرسة الكلاسيكية فإن هذا التراجع في الطلب عن العمل سيؤدي إلى انخفاض الأجور من w_1 إلى w_2 وانخفاض حجم التشغيل من L_1 إلى L_2 ومرة أخرى فإن كل من يرغب في العمل عند الأجر التوازني w_2 يجد عملاً ولا توجد بطالة إجبارية (دورية) ولكن حجم التشغيل تراجع من L_1 إلى L_2 وبالتالي ارتفع حجم البطالة الاختيارية إلى مستوى $(L^* - L_2)$ أن ذلك يعني أن العمال قرروا ترك

العمل لعدم قناعتهم بجدوى العمل عند مستوى الأجور المنخفض ولهذا ففي ظل فرضية مرونة الأجور فإن التراجع الاقتصادي لا يخلق أي بطالة إجبارية أو دورية.

ونجد أن افتراض الاقتصاديون الكلاسيك بان مرونة الأسعار يخلق بطالة اختيارية لكن هذا الافتراض يرفضه الاقتصادي الشهير (كينز) مبررا بان معدلات الأجور نحو الانخفاض يميل إلى الجمود أو التباطؤ الأمر الذي لا يتكيف سرعة وكما لإعادة توازن السوق، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بطالة دورية وإجبارية في الاقتصاد ككل.

افترض كينز حالة الجمود التام للأسعار عند المستوى التوازني الأول W_1 في الشكل رقم (9-4) إن تراجع الطلب من D_1 إلى D_2 مع ثبات الأجر عند W_1 يعني حدوث فجوة بين رغبة العمال ورغبة أصحاب العمل في هذا السوق، حيث يرغب أصحاب العمل بتشغيل L_1 فقط عند هذا الأجر ويرغب العمال بعرض الكمية L_1 عند الأجر W_1 إن ذلك يعني حدوث بطالة إجبارية تساوي $L_1 L$ (فجوة فائض عرض) إذن سبب ظهور البطالة الإجبارية ينحصر في جمود الأسعار وبقاءها مرتفعة في حالات التراجع الاقتصادي وأسباب جمود الأجور تطرقنا إليه آنفا.⁽¹⁾

عليه يرى كينز وأنصاره انه حتى مع الاعتقاد بمبدأ الحرية الاقتصادية فإن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة توازن. أي أن الطلب الكلي على السلع والخدمات مساويا إلى العرض الكلي منها أي أن هنالك توازن في الاقتصاد مع وجود بطالة إجبارية. أي أن الطلب الكلي على السلع والخدمات لا يتوافق مع مستوى الطلب الكلي اللازم لتحقيق التشغيل الكامل.

¹ المرجع سابق، ص 199.

من هنا يتضح أن ظاهرة البطالة موجودة في كل الاقتصاديات وفي كل الأوقات وخاصة الاختيارية لذلك لابد للدولة من القيام ببعض السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) بهدف تشجيع وتوسيع الطلب الكلي على السلع والخدمات للوصول إلى مستوى الطلب الكلي اللازم للتشغيل الكامل ، الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة ومن ثم امتصاص الفائض من القوة العاملة كما يرى كينز والكينزيون من بعده.

هنا تأتي أهمية توفير برامج التأمين ضد البطالة للتخفيف من المعاناة التي يتعرض لها العاطلون عن العمل واجتياز فترات التكيف والبحث عن أعمال جديدة.

1.3.6 أسباب البطالة:

تختلف أسباب البطالة حسب نوع البطالة فمسببات البطالة الدورية مثلا تختلف عن مسببات البطالة الموسمية وهذه تختلف عن مسببات الهيكلية، إلا أنها وبشكل عام ترجع إلى قصور جانب الطلب الكلي عن استيعاب المعروض من القوى العاملة والذي ينجم عن مجموعة من العوامل منها السياسة النقدية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والتصحيح الاقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص، ارتفاع معدلات النمو السكاني، انخفاض مرونة التوظيف مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي، كثافة رأس المال في الصناعة، ضعف موازنة

مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، تدفق العمالة الوافدة، تراجع معدلات الهجرة إلى الدول المجاورة والأحداث السياسية والإيرادات العامة.⁽¹⁾

1.3.7 آثار البطالة:

بالرغم من أن الاقتصاديون يركزون على دراسة الآثار الاقتصادية للبطالة، إلا أننا نجد آثارها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب. فيمكننا تقسيم الآثار الناجمة عن البطالة إلى ثلاث أقسام وهي:

أ - الآثار الاقتصادية:

للبطالة آثار سلبية على الحالة الاقتصادية للعاملين، فنجد أنها تؤدي إلى انخفاض دخلهم بشكل ملحوظ أو يصل دخلهم إلى الصفر أحياناً، حيث أنهم يلجأون إلى إنفاق ما سبق أن ادخروه. فانخفاض الدخل أو عدم وجوده يترتب عليه انخفاض مستوى الإنفاق العام ومن ثم يؤثر على صحة الأفراد مما يؤثر على انخفاض إنتاجيتهم في حال عودتهم إلى العمل. هذا ولا يقتصر الأثر الاقتصادي على المتعطلين فقط وإنما يشمل اقتصاد الدولة ككل، ففي حالة وجود ركود اقتصادي والذي يعني وجود بطالة وركود حركة الإنتاج والبيع والشراء مما يؤثر على حركة الاستثمار والذي يعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والذي يترتب عليه انخفاض الإنتاج الفعلي عن الإنتاج المحتمل من جراء تعطل أعداد من العاملين عن العمل والإنتاج.

كما هو موضح في الشكل (5) حيث أنه Y_1 يمثل الإنتاج الفعلي وأن Y_0 يمثل الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل (أي الإنتاج الممكن) وأن الفجوة الاقتصادية التي تمثل

¹ أسام بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999، ص 332.

مقدار الخسارة في الإنتاج يمثل الفرق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن، أي أن

$$\Delta Y = OY^* - OY_1$$

الشكل (5-9)

المصدر: مدحت القريشي اقتصاديات العمل

وتزداد الفجوة الاقتصادية (الخسارة) كلما زاد حجم البطالة وان العلاقة بين الرفاهية

الاقتصادية والبطالة هي علاقة عكسية فكلما زادت البطالة انخفض مستوى الرفاهية.

- هنالك دول ترى انه من واجب الدولة بتقديم إعانات مادية للعاطلين لتخفيف معاناتهم

وتسمى تكلفة إعانة العاطلين: وهذه تختلف باختلاف البلدان واختلاف الإعانات المقدمة.

- خسارة الإنفاق على التعليم وذلك لان تكلفة التعليم التي تتفق على الأشخاص العاطلين

عن العمل يصبح إنتاجا غير مجدي أثناء فترة التعطل عن العمل وهذا يمثل خسارة

للاقتصاد الوطني.

- انخفاض حجم إيرادات الدولة من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخل الناجم عن

البطالة كما في المعادلة الآتية $T = ty$ حيث أن T مقدار الضرائب على الدخل وأن Y

تمثل حجم الدخل القومي و T تمثل ضريبة الدخل بمعنى كلما زاد حجم الدخل زاد حجم

الضرائب المتحصلة للدولة والعكس صحيح. وفي حالة وجود البطالة فإن قدرة الدولة على تقديم الخدمات تكون أقل بسبب انخفاض العائد من الضرائب الناجم عن انخفاض الدخل

ب - الآثار الاجتماعية:

- انخفاض مستوى الرعاية الاجتماعية والصحية التي تقدمها الدولة بسبب انخفاض عوائد ميزانية الدولة.

- تؤثر البطالة سلباً على الحالة الاجتماعية والنفسية للفرد حيث يظهر الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس والانتماء وجدوى الحياة. يزداد هذا الشعور حدة كلما طالت فترة البطالة، فمثلاً الانتماء يؤثر على عملية التنمية الشاملة إذ أن الفرد المتعطّل يشعر أن له فرص عمل ولم يحصل عليها لسبب أو لآخر، هذا ما يجعل إقناعه في التجاوب والتعاون مع متطلبات برامج التنمية في البدأ أمرًا في غاية الصعوبة.

- تؤدي البطالة إلى ارتفاع معدلات الجريمة والانتحار وزيادة التفكك الأسري في بعض الأحيان.⁽¹⁾

ج - الآثار السياسية:

تتمثل في رواج المناخ الملائم لانتشار الأفكار السياسية المتطرفة والمناقضة للاستقرار عند ارتفاع معدلات البطالة وتولد الاستياء وعدم الرضاء في بعض فئات المجتمع.⁽²⁾

¹ المرجع السابق نفسه، ص333.

² مدحت القرشي، مرجع سابق، ص202

الفصل الثاني:

دور الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة

المبحث الأول: خلفية تاريخية عن الاستثمار الأجنبي في السودان

المبحث الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي في السودان

المبحث الثالث: البطالة في السودان الأسباب وسياسات المعالجة

المبحث الأول

خلفية تاريخية عن الاستثمار الأجنبي في السودان

2.1.1: تمهيد

الاستثمار عموماً أهدافه ومرامييه كثيرة ومتعددة ومتنوعة لعل أهمها تحقيق الأبعاد الاقتصادية والتنموية وإحداث التقدم والتطور المنشود لدى الشعوب، الدول أخذت تتبارى وتتنافس في جذب المستثمرين وبالذات الأجانب. في السودان بدأ الاهتمام بالاستثمار منذ فجر الاستقلال عندما سنت القوانين والتشريعات (قانون الميزات الممنوحة 1956) وتلا ذلك صور العديد من القوانين والتشريعات الاستثمارية حسب مقتضيات الواقع وتطوراً وتماشياً مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والإدارية حتى الوصول لقانون الاستثمار الحالي للعام 2013م.

ففي مجال الاستثمار الصناعي نجده بدأ بالسودان منذ زمن بعيد وكان قيام بعض المشاريع قبيل الاستقلال - بعد الاستقلال أخذت الصناعة في الازدهار والتطور حتى أخذ السودان موقعاً جعله يمتلك قاعدة صناعية عريضة.

2.1.2 تاريخ الاستثمار الأجنبي إدارياً:

كان الاستثمار قبل قيام وزارة الاستثمار جزءاً من وزارة الصناعة والاستثمار (جهاز الاستثمار) والهيئة العامة للاستثمار ولاية الخرطوم بالإضافة للولايات الأخرى وكل منهم يمارس الصلاحيات المحددة له في قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2000م الأمر الذي خلق نوعاً من الازدواجية خاصة في التعامل مع المستثمرين الأجانب

والمشروعات الاتحادية حيث كان للمستثمر الحق في التعامل مع أكثر من جهة على المستوى الاتحادي والولائي، حيث كان المستثمر يمتلك ملفين لمشروع واحد، أدى ذلك إلى ازدواجية في منح الامتيازات التي مثلت نسبة كبيرة من الفاقد الضريبي والجمركي وازدادت من صعوبة المتابعة للامتيازات مما حدا بمجلس الوزراء تكليف لجنة لدراسة أثر الإعفاءات على الإيرادات القومية لإزالة تلك السلبيات.

أما فيما يختص بالجانب التشريعي الذي يمثل القانون واللائحة لم تكن هنالك جوانب ضعف إلا أن هنالك بعض السلبيات التي تمثلت في مدى تفعيل بعض نصوص القانون وتشمل متابعة تنفيذ المشروعات التي أسندها القانون للوزارات الاتحادية عدم وضوح تعريف لإعادة التأهيل مع عدم تفعيل نصوص اللائحة في تحديد بدء الإنتاج التجاري واكتماله لإعادة التأهيل، عدم تحديد المشروعات الولائية بصورة واضحة.

أما في مجال الإجراءات والتنسيق فقد كانت إجراءات الاستثمار مطولة والخطوط متباعدة لعدم وجود الجهات المختصة لجزء من الوزارة (منسق الجمارك فقط) كما أنه لم يكن هنالك تنسيق بالمعنى المفهوم حيث ظلت الوزارة آنذاك تعمل بمعزل عن الجهات المكملة لحلقة الاستثمار الجمارك، الضرائب والأراضي بصفة خاصة حيث أن الوزارة كانت تصدر التراخيص بميزتين فقط ولم تفلح في تخصيص الأراضي سوى بالسلطة الأصلية أو بالوساطة بالرغم من وجود نص واضح في قانون الاستثمار أعطى بموجبه الوزير سلطات تخصيص الأراضي بالتنسيق مع الجهة المختصة (لم تمارس هذه الصلاحية تمسكت الولايات بنصوص الدستور بأن الأراضي ولائية).

بعد ذلك تم إنشاء وزارة الاستثمار كجهاز منفصل ولقد قامت الوزارة ببعض المعالجات منذ قيامها. قامت الوزارة أولاً ومنذ تأسيسها وقبل مباشرة المهام الموكلة إليها بحزمة من الإجراءات التنسيقية مع كافة الجهات ذات الصلة وتشمل الآتي⁽¹⁾:

أولاً: التنسيق مع ولاية الخرطوم في عدة محاور تمثلت في حل الهيئة العامة للاستثمار وبالتالي إلغاء قانون الاستثمار الولائي يليه التنسيق مع وزارة المالية حيث شمل تعديل قانوني الضرائب والجمارك لتبسيط الإجراءات وجعل الميزات الجمركية تلقائية بتطبيق التعريف الضريبية لواردات المشروعات الاستثمارية من التجهيزات الرأسمالية وتوحيد الفئة الجمركية لمدخلات الإنتاج 3%.

في جانب الضرائب تم إلغاء إعفاء إعادة التأهيل وتطبيق فئة موحدة للقطاع الصناعي بتخفيض ضريبة أرباح الأعمال إلى 10% بدلاً عن 30%.

ثانياً: التنسيق في جانب الأراضي حيث تم الاتفاق مع ولاية الخرطوم في ضم مفوضين للأراضي - التخطيط العمراني - المساحة ومن ثم التنسيق مع ديوان النائب العام حيث تم إنشاء مكتب مفوض لمسجل أسماء الأعمال داخل الوزارة، أيضاً تم التنسيق مع بنك السودان لتكوين لجنة مشتركة لإجراءات التسجيل وتقييم رأس المال الأجنبي، أيضاً التنسيق مع الطيران المدني لإنشاء صالة خاصة لاستقبال المستثمرين، وأخيراً التنسيق مع الولايات بإنشاء إدارة خاصة تتولى شؤون الولايات لتوحيد وتبسيط إجراءات الاستثمار بالتعامل عبر الفاكس والوقوف على العقبات التي تعترض مسار الاستثمار بالولايات وتوحيد الجهود الترويجية والمساعدة في تدريب الكوادر وتبادل المعلومات.

¹ مثاني محمد علي معلى، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005، جامعة الخرطوم قسم الاقتصاد، ص35.

2.1.3 بداية الاستثمار الأجنبي في السودان:

التفت السودان لأهمية جذب الاستثمارات الأجنبية مبكراً فقد شهد السودان دخول المستثمر الأجنبي منذ العام 1921م مع دخول المستثمر الانجليزي فكانت أول مطبعة عام 1922م أنشأها لورد ماركو كوديل وفي أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينيات انشأ المستثمر الانجليزي مصنع الإسمنت بعطبرة وشركة باتا للأحذية بالخرطوم بحري ومصنع اللحوم بكوستي، وكرد فعل طبيعي قد منحت قوانين الاستثمار السودانية ذلك المستثمر الأجنبي أسوة بالدول النامية الأخرى تسهيلات عديدة إلا أن تلك التسهيلات والميزات الممنوحة رغم استحداثها وترميمها لم تعد تلبي طموح المستثمر الأجنبي وتطلعاته في ذلك الوقت. وكما هو معلوم فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقف بصورة كبيرة على توفر المناخ الاستثماري الجاذب ونتيجة للتحسين الذي طرأ على مناخ الاستثمار في السنوات الأخيرة حدث تطوراً مطرداً في التدفقات الاستثمارية وحركة رؤوس الأموال نحو السودان.

2.1.4 أهمية الاستثمار الأجنبي للسودان:

تمثلت الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية في السودان منذ الاستقلال حيث اصدرت الدولة في ذلك الوقت العديد من القوانين التي تعني بجذب الاستثمارات الأجنبية وكان أول هذه القوانين قانون 1956م كمحاولة لحفز المستثمر الأجنبي للولوج للاستثمار في البلاد ومواجهة المتطلبات التنموية وتغيير أساليب الإنتاج وتطويرها.

يعتبر الاستثمار الأجنبي محرك رئيسي لمختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية لدوره في زيادة التدفقات المالية في الاقتصاد الوطني والتجديد والتطوير وما إلى ذلك من انعكاسات

واضحة تعمل على تحقيق معدلات نمو عالية والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾ بطريقة غير مباشرة تتمثل في زيادة المواعين الاستيعابية للكوادر الوطنية من عمال وموظفين وهو مطلب تسعى إليه مختلف الدول، وإضافة إلى تحقيق مكاسب أخرى لا يمكن تداولها في الأسواق كالخبرات الإدارية والوصول إلى الأسواق العالمية عن طريق ضبط الجودة وخلق سمعة عالمية للمنتجات يعبر عنها بخلق ماركات تجارية فهذا الدور مهم للاقتصاد الوطني بالإضافة إلى جلب التقنية الحديثة والتكنولوجيا⁽²⁾.

دور التقنية حاسم في تحقيق طفرة الاقتصادية والتقنية المطلوبة تختلف باختلاف القطاع المستهدف تطويره فالقطاع الزراعي يحتاج إلى الميكنة الزراعية للتوسع الرأسي والأفقي للعمل على زيادة منتجات القطاع الزراعي بما فيها الحزم التقنية والإرشاد الزراعي الذي ارتبط بالبحث العلمي، وهذه التقنية واستخداماتها تعاني الدول النامية من عدم توفرها ويعد الاستثمار الأجنبي أحد المفاتيح التي تتيح استخدام التقنية وجلبها.

كما نجد أن القطاع الصناعي يحتاج إلى آليات ومعدات متطورة لمواجهة الإنتاج بالحجم الكبير لاستيفاء حاجة السوق المحلي مع الإقلال في التكاليف مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار وبالتالي تحقيق الرخاء⁽³⁾. وتمثل الفجوة التمويلية لمقابلة احتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنيات التحتية فالمؤسسات المالية الوطنية واجهت مخاطر عدم الإيفاء بالتسديد مما انعكس بدوره على عدم توفير التمويل للجهات الراغبة في ذلك وخلق مشكلات عديدة لذا كان اللجوء للاستثمارات الأجنبية هو المخرج الوحيد من ضعف

¹ خليل محمد سيد، مناخ الاستثمار العلاقات الاقتصادية التركية، ورقة عمل قدمت لسمنار العلاقات السودانية التركية، 2001

² مثاني محمد علي معلى، مرجع سبق ذكره، ص40.

³ الصديق محمد أبو بكر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة في السودان في الفترة 1990-2000، رسالة ماجستير غير منشورة 2004، ص70.

التمويل. تتطلع الدول النامية والتي من ضمنها السودان لتحقيق معدلات نمو عالية في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة قطاعياً وجغرافياً تعمل لزيادة وتوظيف ونقل التقنية المتطورة بتغيير أنماط الإنتاج السائدة وتسعى أيضاً لجذب الاستثمارات الأجنبية لتوجيهها نحو التصدير وفتح أسواق عالمية وإقليمية جديدة⁽¹⁾.

2.1.5 عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان:

أ - موقع السودان الاستراتيجي:

يمثل السودان مدخل القارة الإفريقية من الجهة الشرقية وتجاوره تسع دول إفريقية، كما أنه يعتبر منفذ بحري لعدد منها كما تجده يطل على البحر الأحمر الأمر الذي يجعل السودان يتوسط الأسواق العالمية في الشرق الأوسط والشرق الأقصى في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة كما توجد طرق جوية وبرية تربط السودان بدول الجوار كما يرتبط مع بعضها الآخر بالملاحة البحرية والنقل النهري.

ب - وفرة الموارد الطبيعية:

يملك السودان موارد طبيعية مقدرة تشمل الأراضي الزراعية والتي جعلته يدخل من ضمن الدول التي يمكن أن تحل مشكلة الغذاء في العالم، وكذلك يمتلك موارد المياه العذبة من مصادر متعددة كالأنهار والأمطار والمياه الجوفية إضافة إلى الغابات والمراعي الطبيعية والثروة الحيوانية الثروات المعدنية التي تشمل الذهب وبعض المعادن النفيسة بالإضافة إلى الثروة البترولية. كما يتميز السودان بوفرة المواد الخام لمعظم الصناعات وكذلك توفر الموارد البشرية.

¹ أبو القاسم أبو النور، طرق جذب الأموال للسودان، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الأفريقي بالخرطوم بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 14 ديسمبر 2004م

ج - القوانين والتشريعات التي تشجع الاستثمار:

تسعى جميع دول العام لجذب الاستثمار الأجنبي، بهدف زيادة الدخل القومي، ورفع احتياطي العملات الأجنبية. ولتحقيق ذلك يتم تشجيع الاستثمار بمنحه مزايا إعفاءات جمة من خلال قوانين الاستثمار المختلفة.

التطورات في التشريعات الاستثمارية منذ الاستقلال:

قانون الميزات الممنوحة لسنة 1956

وهو أول قانون صدر للاستثمار في السودان. وكانت سلطة تنفيذه من صلاحيات وزير التجارة و الصناعة و التمويل و التعاون. شجع القانون الاستثمار في القطاع الصناعي، و ذلك في محاولة لتغيير تركيبة الاقتصاد القومي من اقتصاد زراعي رعوي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث.

لم يشجع قانون الميزات الممنوحة لسنة 1956م الاستثمارات الأجنبية خشية من عودة الاستعمار للبلاد.

تلا ذلك في عام 1967م صدور قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار الصناعي عقب إنشاء وزارة متخصصة للصناعة و التعدين لأول مرة في العام 1966م⁽¹⁾ واهتم القانون بالاستثمارات الوطنية والأجنبية ومنح الاستثمارات الوافدة الضمانات. كما اشتمل على نصوص تتيح تحويل الأرباح و فوائد القروض ورؤوس الأموال الأجنبية. وبموجب هذا القانون تم التصديق لمؤسسات صناعية أجنبية ومشاركة. وفي العام 1969م تغير النظام السياسي في البلاد بمقدم ثورة مايو ذات التوجهات اليسارية وأصدرت قرارات التأميم في العام

¹ جمهورية السودان، وزارة الصناعة والتعدين، قانون تنظيم الاستثمار الصناعي لسنة 67 ص 6

1970م في سياق الفكر الاشتراكي التي كانت تحمله مما أنتج مناخ استثماري طارد وتوقف للمشروعات العاملة البلاد.

قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي 1972 م: في هذا العام تم إصدار قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي والذي تم بموجبه إلغاء قانون تشجيع الاستثمار الصناعي لسنة 1967م وصدر هذا القانون لمعالجة قضية الاستثمار في السودان لمعالجة قرارات التأميم التي صدرت في العام 1970م وهو مشابه قانون 1967م حيث أضيفت تمنع التأميم والمصادرة⁽¹⁾.

قانون 1973م في هذا العام وتوسيعا لمظلة الاستثمار صدر قانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية بهدف تشجيع الاستثمار بصفة خاصة في مجالات السياحة , النقل , التخزين , ومعدات الرش والمبيدات والخدمات الزراعية والإنتاج الزراعي. قانون سنة 1976م شهد هذا العام صدور أول قانون بغرض تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي للسودان فيما يحتاج إليه من المنتجات والزراعية.

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1980م:

¹ جمهورية السودان، وزارة الصناعة والتعدين، قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي، الخرطوم 1972 ص 9

في هذا العام 1980 رأت الدولة التحول من القوانين القطاعية للاستثمار إلى قانون موحد للاستثمار وقدم هذا القانون تعريفا شاملا للمشروع في كافة المجالات الزراعية والحيوانية والتعدينية والتصنيع والتخزين والإسكان وأي مجال اقتصادي آخر. وأوضح القانون انه يشجع المبادرات الاستثمارية من القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وقدم القانون تسهيلات تفضيلية للتنمية الإقليمية ومن أهم سمات هذا القانون جعل منح التراخيص عبر جهة واحدة وتم إنشاء الأمانة العامة للاستثمار التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني كجهة تنفيذية موكل لها تطبيق القانون يمنح من خلالها الميزات المختلفة.

لكن هنالك سلبيات واجهت التطبيق الفعلي لهذا القانون تمثلت في عدد من النقاط على النحو التالي:

- عدم اشتراك الجهات ذات الصلة بالاستثمار في الأمانة العامة للاستثمار آنذاك مما افقده الدور التنسيق مع تلك الجهات الشيء الذي أدى لإحجامها عند المشاركة بفعالية
- تضارب نصوص بعض القوانين التي تنظم وتحكم أعمال بعض الوزارات والمصالح مع قانون الاستثمار خاصة قوانين الأراضي والضرائب.

قانون 1990م⁽¹⁾:

عقب مجي ثورة الإنقاذ الوطني وفي إطار انعقاد المؤتمر الوطني للإنقاذ الاقتصادي والذي أوصي بإجراءات أصلحية هيكلية في السياسة المالية والاقتصادية، وفي هذه المتغيرات سعت الدولة لتشجيع وتحسين مناخ الاستثمار وبناء على ذلك كان هنالك مقترح

¹بخاري عبد الله احمد محمد، الحملات الإعلامية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على وزارة الاستثمار 2000-2003، رسالة ماجستير، 2007 ص 60

أوصى بإصدار قانون جديد للاستثمار يعالج السلبيات التي برزت في قانون 1980م وقد تم تعديل هذا القانون في مارس 1991م.

السمات العامة لهذا القانون:

1/ تم إنشاء جهاز مستقل يرأسه رئيس بدرجة وزير مركزي أكسبه الاستقلالية والحياد وذلك علي نقيض ما كان عليه قانون 1980م حيث كان الجهاز القائم علي أمر الاستثمار يتبع لوزارة المالية.

2/ حاول جهاز الاستثمار (الهيئة) إيجاد تنسيق مع الجهات ذات الصلة بالاستثمار، التجارة، الجمارك، الضرائب، بنك السودان... الخ تسهيلاً للإجراءات التي أخفق فيها قانون 1980م.

3/ أهتم القانون ولأول مرة بمسألة الترويج والإعلام في الداخل والخارج سعياً وراء جذب رؤوس أموال عربية وأجنبية وقد نجح إلي حد ما في هذا الأمر.

4/ أشار القانون أنه لا يجوز التمييز بين المشاريع المتماثلة فيما يتعلق بمنح الميزات أو التسهيلات أو الضمانات.

صدر قانون 1996م لتشجيع الاستثمار وتضمن نفس المزايا والتسهيلات والضمانات التي وردت في القانونين السابقين إلا أنه أبتدع ثلاثة مستويات للترخيص للمشروعات الاستثمارية والتعامل معها وأعطى كل واحدة منها سلطات وصلاحيات وهي على النحو التالي:

1/ الحكومات الولائية: سلطة إصدار التراخيص ومنح المشروعات الاستثمارية الإعفاءات الضريبية والرسوم الولائية والتوصية لوزارة المالية والاقتصاد الوطني بشأن منح الإعفاء الجمركي والضريبي المفروض بقانون إتحادي.

الوزارات المختصة: سلطة إصدار التراخيص ومنح المشروعات الاستثمارية الإعفاءات الجمركية والضريبية وفق ما سمي بالميزات النمطية بإعفائها بما لا يتجاوز 70% من الرسوم الجمركية علي الواردات.

وزارة المالية: سلطة منح الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات الاستثمارية الولائية ومنح الميزات التفضيلية للمشروعات الاتحادية بالإضافة إلى القيام بمهام الترويج للاستثمار مركزياً وإعداد الخارطة الاستثمارية القومية.

وفي 1998م صدر قانون الثروة النفطية متضمناً إجراءات منح الامتياز والتنقيب عن النفط محدداً للميزات الممنوحة للمشروعات العاملة في هذا المجال.

وفي العام 1999م صدر قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م لتلافي أهم أوجه القصور التي برزت خلال التطبيق والممارسة الفعلية لقانون 1999 م وصدرت اللائحة التنفيذية في نفس العام.

وجاء هذا القانون متلافياً لسلبات قانون 1996 م الذي صاحب تطبيقه بعض الإخفاقات وجاء مشابهاً للقانون السابق في كثير من المواد وقد تم تعديل القانون في عام 2000م وصدرت لائحته التنفيذية في نفس العام⁽¹⁾. والتي فسرت بنود القانون وكيفية تطبيقه.

¹ بخاري عبد الله احمد محمد، مصدر سابق، ص63

أيضا من سمات هذا القانون أنه وحد الجهة التي تصدر التراخيص مرة أخرى بعد أن كانت التراخيص من اختصاص 18 وزارة اتحادي و26 ولاية فأصبح استخراج التراخيص الاستثمارية الاتحادية من اختصاص وزارة واحدة فقط هي وزارة التعاون الدولي والاستثمار، أما التراخيص الولائية فمن اختصاص الولاية بعد موافقة الوزير الاتحادي.

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل لسنة 2003م:

جرت مراجعة لقانون الاستثمار في عام 2003م ليصبح أكثر مرونة وتبسيطا للإجراءات المعتمدة كما أعطى القانون أفضليات توجه الاستثمار للمناطق الأقل نموا وكذلك للمشروعات الإستراتيجية.

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل لسنة 2007م:

تم إجراء بعض التعديلات بمواد القانون ومن ضمنها تم تعديل المادة (10) من القانون والمختصة بمنح الإعفاءات الضريبية واستعاض عنها بنظام الفئة الموحدة والتي تفسر بالاتي:

- تحصل 10% من صافي الربح للمشاريع الصناعية.
- تحصل 15% من صافي الربح للمشاريع الخدمية.
- يحصل صفر % من صافي الربح للمشاريع الزراعية.

قانون تشجيع الاستثمار لسنة 2013م:

جاء هذا القانون بهدف تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف الإستراتيجية القومية وخطط التنمية والاستثمارات في القطاع الخاص السوداني والأجنبي و التعاوني والمختلط والعام وإعادة التأهيل مع التوسع في المشاريع الاستثمارية بدون تمييز في منح الضمانات والامتيازات. وتم بموجب هذا القانون إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار وهو السلطة العليا المسؤولة عن شئون الاستثمار والذي يهتم بإجازة السياسات العامة والاستراتيجيات والخطط والبرامج اللازمة لتحقيق أهداف الاستثمار ومتابعة التنفيذ بجانب تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار وإزالة المعوقات وتسهيل أداء الأعمال، تحديد مجالات وأولويات الاستثمار ووضع الموجهات العامة وفقا للسياسات العامة والخارطة الاستثمارية.

كما تم أيضاً بموجب هذا القانون إنشاء الجهاز القومي للاستثمار.

السمات العامة لهذا القانون:

- اهتم بالإعفاء الكامل لواردات المشروعات من التجهيزات الرأسمالية علي القيمة المضافة وأيضا الإعفاء من الرسوم الجمركية علي التجهيزات الرأسمالية التي لم ترد في التعريف الجمركية علي أن يكون الإعفاء للمشروع الولائي بتوجيه من الوزير الولائي لرئيس الجهاز وأيضا الإعفاء من الرسوم الجمركية لوسائل النقل وذلك باستثناء العربات الإدارية.
- تمنح بموجب هذا القانون المستثمر الأرض اللازمة لقيام المشروع القومي والاستراتيجي بالسعر التشجيعي وذلك بالتنسيق مع سلطات الولاية مع سرعة تسليم الأرض المخصصة للمشروع ومنح الترخيص خلال مدة لا تزيد عن أسبوع من تاريخ استلام أسم العمل.

- تم بموجب هذا القانون نظام النافذة الواحدة بعضوية مفوضي الوزارات المختصة والجهات ذات الصلة بالاستثمار ويكون لديهم تفويض كامل من الجهات التي يمثلونها حتى تتم كل الإجراءات المتعلقة بتقديم الخدمات للمستثمر عبر نافذة واحدة، بما في ذلك سداد الرسوم التي تدفع مقابل تلك الخدمات. وتكوين نفس النظام بالولايات على نسق النافذة الواحدة بالجهاز القومي.

ووفقاً لهذا القانون يتم تقديم ضمانات وتسهيلات للمشروع القائم مثل عدم التأميم والحجز والمصادرة أو الاستيلاء علي أصول وعقارات المشروع كلها أو بعضها إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفوري. وعدم الحجز علي أموال المشروع أو مصادرتها أو الاستيلاء عليها أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض حراسة عليها إلا بأمر قضائي أو أمر من النيابة المختصة. وأيضاً ضمان إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أو تصفيته أو التصرف فيه بأي وجه بموافقة الجهاز شريطة الوفاء بجميع الالتزامات المستحقة عليه قانوناً .

كما يمنح المستثمر بموجب هذا القانون إعادة تصدير أو بيع أو التنازل عن الآلات والمعدات والبضائع وكل مستلزمات المشروع التي تم استيرادها في حالة عدم تنفيذ المشروع كلياً أو جزئياً، وتحويل الأرباح وتكلفة التمويل عن رأس المال الأجنبي أو القروض بالعملة التي يتعامل بها بنك السودان وذلك بعد سداد الالتزامات المستحقة علي المشروع. كما يحق للمستثمر استجلاب العمالة المرخص لها وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها القوانين واللوائح المنظمة لذلك. مع حصول المستثمر الأجنبي علي تراخيص عمل والإقامة له

ولعائلته طوال مدة تنفيذ وتشغيل المشروع ولا تخضع أجور وعلاوات العاملين غير السودانيين للتأمين الاجتماعي.

- تم بموجب القانون إنشاء محكمة خاصة بالاستثمار للنظر من الدعاوي الخاصة بالاستثمار

نجد أن هذا القانون جاء تأكيداً لما جاء في القوانين التي سبقتة مع إضافة بعض الامتيازات والتي تشكل حافزاً للمستثمر المحلي والأجنبي معاً.

إن الهدف من صدور قوانين متعاقبة للاستثمار هو معالجة القصور ومنح أكبر قدر من الامتيازات والتسهيلات لجذب المستثمرين للاستثمار في السودان.

أيضاً نجد أن الحكومة السودانية قد تبنت العديد من الإصلاحات السياسية والتي من ضمنها اتفاقية السلام الشاملة 2005 وأبدت تعاون كبير مع المجتمع الدولي في محاربة الإرهاب إلا أن عدم استقرار الأوضاع الأمنية في إقليم دارفور لا يزال يشكل عائق أمام الاستقرار الأجنبي مما يجعل المستثمرون يتوجسون خيفة من الاستثمار في السودان ولكن بالرغم من ذلك كان الاستقرار السياسي النسبي خلال الستة عشر سنة الماضية في السودان قد أسهم لحد كبير في جذب الاستثمارات من الدول العربية والأجنبية في قطاع البترول والمعادن والخدمات مثل البنوك والنقل.

2.1.6 الأوضاع الاقتصادية والمالية:

شهد الاقتصاد السوداني خلال التسعينات ومطلع القرن الـ21 تطورات جذرية وشاملة أدت إلى تغيرات كبيرة في هيكل الاقتصاد وفي الأداء الاقتصادي حسب المعايير

الاقتصادية المعروفة والتي كانت من نتاج تبني مبادئ الاقتصاد الحر والحد من دور الحكومة في الاقتصاد وتوفير المناخ المناسب.

المبحث الثاني

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان

2.2.1 اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان:

في الفترة ما بين 1999 – 2008 دخلت إلى السودان العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من المجال الصناعي والزراعي والمجال الخدمي إذ نال القطاع الصناعي النصيب الأكبر من جملة أعداد المشاريع حيث بلغت 561 مشروع بنسبة 50.4% كما حل المجال الخدمي في المرتبة الثانية بعدد 498 مشروع بنسبة 44.8% بينما نجد القطاع الزراعي سجل أقل عدد من المشاريع حيث بلغت 53 مشروع فقط ما يمثل 4.8% من جملة عدد المشاريع الاستثمارية في السودان.⁽¹⁾

القطاع الصناعي أتى في المرتبة الأولى من حيث رأس المال المستثمر وذلك برأس مال قدره 42156.4 مليون دولار ما يمثل 87.3% من جملة رأس المال المستثمر، أما القطاع الخدمي حل ثانياً برأس مال قدره 5.101.8 مليون دولار بنسبة بلغت 10.6%، أما القطاع الزراعي حل أخيراً برأس مال قدره 993.1 مليون دولار بنسبة بلغت 2.1%، أما في مجال استيعاب العمالة والتشغيل فقد حل القطاع الخدمي المرتبة الأولى بتوفير 43.996 فرصة عمل بنسبة 55% فيما جاء قطاع الصناعة ثانياً بتوفير 33.240 فرصة عمل بنسبة 41% ووفر القطاع الزراعي عدد 2.706 فرصة عمل بنسبة 3.4%.

جدول (1) الاستثمارات الأجنبية في السودان (1999 - 2008م)

¹ جواهر الأمين أحمد عبد الله، أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد السوداني في الفترة من 1997-2008، بحث ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، مايو 2010، ص19

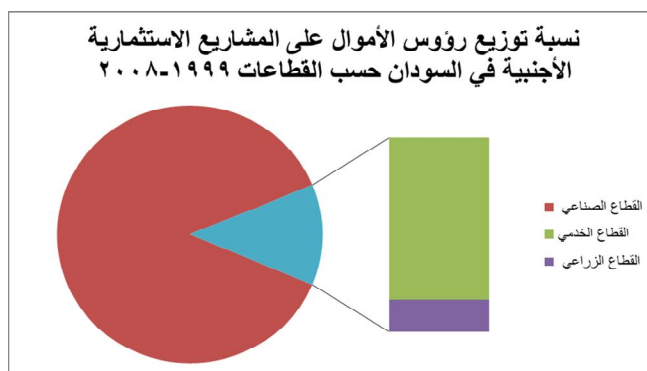
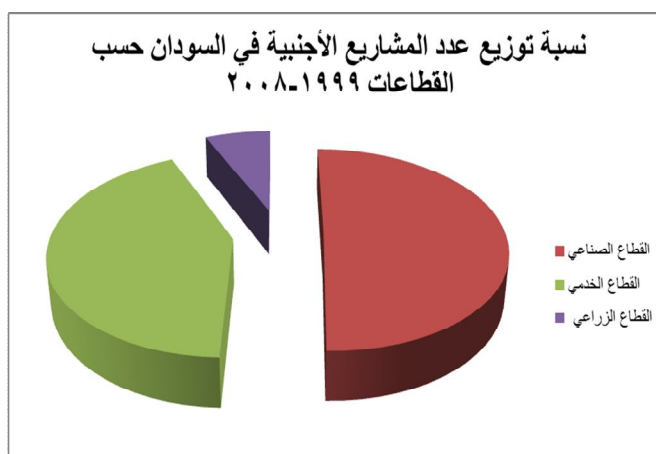
المجال	عدد المشاريع	رأس المال (مليون دولار)	عدد العمالة
الخدمي	498	5,101.8	43,996
الصناعي	561	42,165.4	33,240
الزراعي	53	993.1	2,706
المجموع	1112	48,260.3	79,942

المصدر: الجهاز القومي للاستثمار، إدارة البحوث و المعلومات، 2012م

نسبة توزيع العمالة على المشاريع الأجنبية الاستثمارية في السودان حسب القطاعات 1999 -

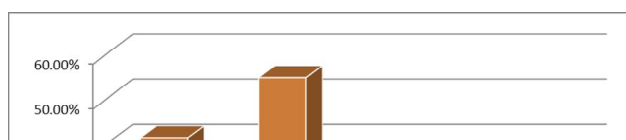
(الأشكال 6 - 7)

2008 م:



المصدر: وزارة الاستثمار، إدارة المعلومات، 2012م

شكل (8) جدول تكراري للمشاريع في القطاعات الصناعي والزراعي والخدمي



المصدر: الجهاز القومي للاستثمار، إدارة البحوث و المعلومات، 2012م

2.2.2 الاستثمارات الأجنبية في القطاع الخدمي للفترة 1999 - 2008م:

نجد أن خلال هذه الفترة تم تسجيل عدد 498 مشروع في المجال الخدمي برأس مال قدره 5.101.8 مليون دولار بنسبة 10.6% من إجمالي رأس المال المستثمر ومعظم هذه الاستثمارات كانت للدول العربية على رأسها السعودية والتي تعتبر أكبر دولة مستثمرة في المجال الخدمي في السودان من بين دول العالم حيث أنها ساهمت بـ 332 مشروع برأس مال قدره 1.517 مليون دولار بنسبة 30% من رأس المال المستثمر في المجال الخدمي. تأتي بعدها سوريا بعدد 72 مشروع برأس مال 977 مليون دولار وكانت تركيا أكبر الدول الغربية التي ساهمت في هذا المجال حيث بلغت حجم استثماراتها 68 مشروع برأس مال قدره 446 مليون دولار تليها بريطانيا بعدد 20 مشروع برأس مال قدره 2.492 مليون دولار وقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بعدد 6 مشاريع خدمية برأس مال قدره 358 مليون دولار.

وفيما يلي توضيح لإجمالي الاستثمار في هذا المجال في الفترة نفسها:

جدول رقم (2) إجمالي الاستثمار الأجنبي في المجال الخدمي (1999-2008)

عدد الدول المستثمرة	عدد المشاريع	رأس المال (مليون دولار)	عدد العمالة
28	498	5.101.8	43.996

الجدول (3) يوضح بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الخدمي

جدول (3) أمثلة لمشاريع أجنبية في القطاع الخدمي⁽¹⁾

اسم المشروع	مالك المشروع	جنسية المشروع	الموقع	رأس المال المستثمر (مليون دولار)
فندق برج الفاتح العظيم	الشركة الوطنية الليبية	ليبي	ولاية الخرطوم	120
مجمع عفراء المتعدد الأغراض	MZK للمجمعات التسويقية	سوداني - تركي	ولاية الخرطوم	24.3
البنك السوداني المصري	شركة البنك السوداني المصري	سوداني - مصري	ولاية الخرطوم	24.3
مصرف السلام	شركة مصرف السلام المحدودة	إماراتي	ولاية الخرطوم	100
بنك الإمارات السوداني	شركة بنك الإمارات السوداني	إماراتي	ولاية الخرطوم	2000
بنك بيبيلوس أفريقيا	شركة بنك بيبيلوس أفريقيا	لبناني	ولاية الخرطوم	100

2.2.3 الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي في الفترة 1999 - 2008م:

فيما يخص المجال الصناعي فقد دخلت للسودان 561 مشروع برأس مال قدره 42.165.4 مليون دولار وهنالك 6 دول ساهمت في هذه الاستثمارات بعدد 367 مشروع وهذا يمثل 65.4% من جملة الاستثمارات في هذا القطاع ومعظم هذه الاستثمارات كانت عربية من حيث عدد المشاريع، أما رأس المال المستثمر في هذه المشاريع العربية منها هو 39.032.3 مليون دولار وهذا يمثل 92.5% من جملة رأس المال في القطاع الصناعي عليه نجد أن مساهمة الدول العربية كانت الأكبر في عدد ورؤوس أموال المشاريع الصناعية الأجنبية في السودان.

جاءت تركيا في صدارة الدول الأوروبية المستثمرة في هذا المجال وذلك بعدد 136 مشروع برأس مال قدره 1.924 مليون دولار تليها بريطانيا بعدد 11 مشروع برأس مال قدره 742.07 مليون

¹ الجهاز القومي للاستثمار، الخرطوم، إدارة البحوث والمعلومات 2012م

دولار وفي هذه الفترة استثمرت الولايات المتحدة بعدد 9 مشاريع صناعية برأس مال قدره 906 مليون دولار ويمكن توضيح جملة الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع خلال الفترة نفسها كالآتي:

جدول رقم (4) إجمالي الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي

عدد الدول المستثمرة	عدد المشاريع	رأس مال المشروع (مليون دولار)	عدد العمالة
24	561	42.165.4	33.240

المصدر: الجهاز القومي للاستثمار، إدارة البحوث والمعلومات 2012

والجدول رقم (5) يوضح بعض الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي:

جدول رقم (5) أمثلة لمشاريع أجنبية في القطاع الصناعي

اسم المشروع	المالك	جنسية المشروع	الموقع	رأس المال المستثمر (مليون دولار)
سيراميك رأس الخيمة	شركة رأس الخيمة المحدودة	سوداني أماراتي	الخرطوم	40
مصنع الحياة للمياه	شركة استركو للصناعات الغذائية	سوداني لبناني	الخرطوم	5.5
شركة الخرطوم للبتروكيماويات	شركة سين وزارة الطاقة السودانية والصينية	سوداني صيني	الخرطوم	33.7
مصنع صافولا للزيوت الطعام	شركة صافولا للزيوت	سعودي	الخرطوم سوبا غرب	30
مصنع الأمجد لحديد التسليح	أمجد إبراهيم حسنين	أردني	الخرطوم سوبا	3.3

المصدر: الجهاز القومي للاستثمار، إدارة البحوث والمعلومات 2012

2.2.4 الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي للفترة 199-2008:

في تلك الفترة نجد أن هنالك 8 دول عربية استثمرت في هذا المجال في السودان بعدد 53 مشروع برأس مال قدره 9.93.1 مليون دولار وعدد 4 دول غربية بلغ حجم استثماراتها عدد 34 مشروع من جملة المشاريع أي ما يعادل 64% من العدد الكلي للمشاريع برأس مال قدره 9.90.1 مليون دولار من جملة رأس المال المستثمر أي ما يعادل

99% من جملة رأس المال المستثمر في المجال الزراعي.¹ وهناك دولة غربية واحدة هي

بريطانيا استثمرت في هذا المجال بعدد واحد مشروع برأس مال قدره 604 مليون دولار.

والجدول رقم (6) يوضح إجمالي الاستثمارات في هذا المجال:

جدول (6) إجمالي الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي

عدد الدول المستثمرة	عدد المشاريع	رأس المال (مليون دولار)	عدد العمالة
8	53	9.93.1	2.706

المصدر: الجهاز القومي للاستثمار، إدارة البحوث والمعلومات 2012

جدول رقم (7) أسماء المشاريع في القطاع الزراعي

اسم المشروع	المالك	جنسية المشروع	الموقع	رأس المال المستثمر (مليون دولار)
مشروع تالا الزراعي	شركة تالا للاستثمار المحدودة	سعودي	نهر النيل	21
شركة البشائر الأردنية للاستثمار الزراعي	شركة البشائر الأردنية للاستثمار	أردني	نهر النيل	18
صلاح لإنتاج الكتاكيت والأمهات	صلاح	كويتي	ولاية نهر النيل	4.2

المصدر: الجهاز القومي للاستثمار، إدارة البحوث والمعلومات 2012

2.2.5 تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والمشروعات المصدقة خلال 2000-2007م:

شهد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان ارتفاعاً واضحاً خلال الفترة

2000-2007 حيث ارتفع عدد المشروعات المصدقة من 84 مشروع في عام 2000م

برأس مال قدره 3.2 مليون دولار إلى 260 مشروع في 2007 برأس مال 5.021 مليون

دولار نوضحها في الجدول التالي:

جدول (8) عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصدقة من 2000-2007 في السودان (مليون دولار)⁽²⁾

¹ جواهر الأمين عيد الله، مرجع سابق، ص 23

² الجهاز القومي للاستثمار، الخرطوم، إدارة البحوث والمعلومات 2012

السنة	عدد المشروعات	معدل التغير %	حجم وقيمة الاستثمارات \$	معدل التغير %
2000	84	---	312	----
2001	105	25	710	127.6
2002	152	44.8	967	36.2
2003	173	13.8	782	19.1-
2004	207	19.7	1545	97.5
2005	234	61.3	3002	94.5
2006	348	4.19	2984	0.59-
2007	260	25.2-	5021	68.2

المصدر: الجهاز القومي للاستثمار، إدارة البحوث والمعلومات 2012

يوضح الجدول أعلاه عدد وقيمة المشروعات المصدقة خلاف مشروعات النفط بالنسبة للفترة من 2000-2004 أما الفترة من 2004-2007 تشمل المشروعات المصدقة بما فيها المشروعات في مجال النفط والملاحظ من واقع البيانات أنه توجد زيادة كبيرة في عدد المشروعات إذ بلغت المشروعات المصدقة من غير مشروعات النفط أعلى نسبة لها في 2002م وهي 44.8 وهو العام الذي تم فيه إنشاء وزارة الاستثمار والتي أسهمت بشكل كبير في تسهيل إجراءات الحصول على التصديق للمشروعات الاستثمارية.

كما أنه وفي عام 2005 وبعد اتفاقية السلام الشامل تدفق عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث بلغ عدد المشروعات المصدقة في النصف الأول من العام 150 مشروع برأس مال 962 مليون دولار من إجمالي المشروعات في هذا العام (234) خاصة وأن العامل السياسي والأمني يمثل أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي.

نجد أن البيانات السابقة توضح حجم وعدد المشاريع المصدقة في تلك الفترة إلا أن بعض المشروعات التي تم التصديق عليها قد لا تنفذ في نفس العام لذا نحتاج أن نتعرف على حجم الاستثمار الأجنبي الفعلي كما هو موضح بالجدول رقم (9):

جدول رقم (9) الحجم الفعلي للاستثمار الأجنبي من 1999 - 2006 م (مليون دولار)

السنة	الحجم الفعلي مليون \$	معدل النمو %
1999	538	52%
2000	760.6	41.4%
2001	1.286	69.1%
2002	1.474	15.5%
2003	1.349	8.5%
2004	1.511	12%
2005	2.304	52.5%
2006	3.400	47.6%

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني تقارير مختلفة.

من الجدول أعلاه نجد الزيادة الواضحة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي خلال 1999 - 2006 والتي بلغت أعلى قيمة لها في 2006 بحجم استثمار 3.400 مليون دولار وكان ذلك من نتائج المجهودات الكبيرة التي بذلت لتهيئة مناخ الاستثمار والتي تمثلت في تعديلات قانون استثمار 1999 التي سبق ذكرها، كذلك نتيجة لإنشاء الحكومة لوزارة الاستثمار وإدخال نظام النافذة الموحدة، بالإضافة إلى أن العام 2006 شهد استقراراً سياسياً نتيجة لاتفاقية السلام الشامل التي أبرمت في 2005.

كما نجد أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفعلية ركزت على قطاع الصناعة (قطاع البترول) ويمكن أن نوضح ذلك في الجدول رقم (10):

جدول رقم (10) الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول كنسبة من الناتج المحلي
1999 - 2006 (مليون دولار)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر FDI في البترول	الناتج المحلي الإجمالي GDP \$م	%GDP/FDI
1999	326.7	10755	3.0
2000	278.0	13133	2.1
2001	453.7	14570	3.1
2002	595.6	16219	3.6
2003	849.1	14048	6
2004	128.3	22199	6
2005	1926.2	24664	8
2006	2584.0	36430	7.1

المصدر: وزارة الطاقة والتعدين - المؤسسة السودانية للنفط 2006 - استثمارات البترول.

نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في البترول خلال 1999-2006 شهد تزايداً ملحوظاً

وبلغ أعلاه في 2006 (2584.0) مليون دولار، كذلك زادت مساهمته في الناتج المحلي

الإجمالي لتبلغ أقصاها في 2005 (8%) و (7.1 في 2006).

2.2.6 أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد السوداني:

كما اشرنا آنفا هنالك عدة فوائد للاستثمار الأجنبي للبلد المضيف عموماً وعلى

الاقتصاد بشكل خاص ويتضح ذلك جلياً من خلال المشروعات التي اجتذبتها السودان والتي

كان السبب من ورائها تدريب العمالة المحلية على استخدام التكنولوجيا الحديثة والتخفيف من

مشكلة البطالة. من أهم هذه المشروعات شركة بتروناس (دراسة الحالة) والتي أسهمت في

إدخال تكنولوجيا حديثة وأيضاً لعبت دور كبير في توظيف العمالة المحلية.

أ - أثره على التكنولوجيا:

إذا أردنا أن نتعرف على أثر الاستثمار الأجنبي على التكنولوجيا يمكن ذلك من واقع المشروعات إذ أن أهم القطاعات التي اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر هو قطاع التعدين والتقيب عن البترول لذا تم فيه استجلاب تقنية جديدة وجيدة من دول شرق آسيا وعلى وجه التحديد الصين وماليزيا لذلك يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر على جلب التقنية أي التكنولوجيا بالنسبة للبلد المضيف.

ب - أثره على العمالة:

يمكن أن نتعرف على أثره على العمالة من خلال دراسة الحالة للبحث (شركة بتروناس) والتي تمثل نسبة العمالة السودانية بها نسبة 99% وأيضا من خلال المشروعات الخدمية والتي استقطبت عدد عمالة اكبر 43.996 (2000-2008) عامل. أما القطاع الصناعي بالرغم من أنه القطاع الرائد من حيث عدد المشاريع ورأس المال لكن نجد أن عدد العمالة التي يوفرها أقل مقارنة مع القطاع الخدمي إذ يوفر 33,240 عامل في نفس الفترة.⁽¹⁾ أما القطاع الزراعي الذي حصل على أقل عدد من المشروعات الاستثمارية الأجنبية إذا يستقطب عدد 2706 عامل في نفس الفترة أقل عدد عمالة ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

جدول رقم(11) عدد وحجم المشاريع الأجنبية المباشرة (من حيث العمالة)

المجال	عدد العمالة
الخدمي	43.996
الصناعي	33.240

¹ جواهر الأمين أحمد عبد الله، مرجع سابق، ص24

الزراعي	2706
الإجمالي 79.942	

المصدر: وزارة الاستثمار – السودان 2012

2.2.7 مقومات الاستثمار الأجنبي في السودان:

يعد السودان من أكبر الأقطار الأفريقية حيث تبلغ مساحته حوالي 700 سبعمائة ميل مربع ويحتل موقعاً وسط القارة مما جعل منه معبر لمعظم الدول الأفريقية، ويتراوح مناخه بين الاستوائي والقاري ودرجات حرارة ما بين 16-42 درجة، ويبلغ تعداد السكان حوالي 30.3 مليون نسمة في عام 2001م بنسبة نمو سكاني سنوي 3% يمثل سكان المدن 24.6% وسكان الريف 75.4%.

أولاً نتناول مقومات الاستثمار من حيث الإمكانيات الطبيعية والبنيات الأساسية للقطاعات زراعي – طاقة وتعددين – صناعي وخدمي.

2.2.8 مقومات الاستثمار في المجال الزراعي:

يمثل القطاع الرئيسي وهو من أهم القطاعات الإنتاجية حيث يشمل هذا القطاع زراعة المحاصيل بأنواعها المختلفة والقطاع الحيواني والغابات ومصائد ومزارع الأسماك وأيضاً تتبع أهمية الزراعة من كونها مصدر الغذاء الرئيسي لغالبية السكان وأيضاً تمثل مصدر الكسب الرئيسي لكثير منهم.

نجد أن السودان يتمتع بإمكانيات زراعية تتمثل في وفرة الأراضي الزراعية الصالحة وبمعدلات أمطار متفاوتة وأيضاً به عدد من الأنهار والتي تشكل في مجموعها النيل وهي

النيل الأبيض والنيل الأزرق والدندر والرهد ونهر عطبرة مع توفر المياه الجوفية. كما تتوفر في السودان أيدي عاملة مدربة في المجال الزراعي كما أنه يمتلك ثروة حيوانية ضخمة بل أنه يعد من أكثر الأقطار امتلاكاً للثروة الحيوانية وأيضاً يتمتع بمخزون من الثروة السمكية وثروة مقدرة من الحيوانات البرية.

2.2.9 مقومات الاستثمار في مجال البترول:

الإمكانيات الطبيعية:

يتمتع السودان بإمكانيات وفرص استثمارية متنوعة في مجالات الطاقة تتمثل في ثروة لم يستغل منها إلا نسبة ضئيلة بجانب إمكانيات استثمارية في قطاع التعدين حيث تتوفر فيه الذهب في أجزاء مختلفة منه أيضاً لم يستغل منها إلا القليل جداً في شرق وشمال السودان، كما يوجد احتياطي مقدر من الفضة والكروم والنحاس البايرايت والرصاص والاسبسوس والمنجنيز والمايكا والنيكل بالإضافة إلى توفر كميات من الرمال البيضاء على أرضه، السودان غني بمصادر الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وتمثل هذه الطاقة ضعف احتياطي البترول في العالم وبه أيضاً طاقة رياح وكذلك توجد مخلفات زراعية كبيرة يمكن أن تستخدم كطاقة ومخلفات حيوانية كما تتوفر مصادر الطاقات المائية الصغيرة في المساقط الطبيعية والصناعية وتتوفر طاقة الحرارة الجوفية في مناطق جبل مرة والبحر الأحمر⁽¹⁾.

يتمتع السودان ببنيات أساسية تتمثل في الطرق والاتصالات الحديثة ووسائل النقل

المختلفة والبنيات الأساسية في مجال البترول هي:

¹ جواهر الأمين أحمد عبد الله، مرجع سابق ص 27

1/ وجود خارطة استثمارية توضح أماكن البترول حسب القطاعات المختلفة ومساحة كل قطاع.

2/ وجود خط أنابيب لنقل الخام كما يوجد خط لنقل المنتجات البترولية من بورتسودان للخرطوم.

3/ وجود مرفأً بشائر للشحن وتصدير الخام السوداني.

4/ يوجد في السودان عدد من المصافي لتكرير البترول.

5/ وجود معسكرات لتخزين المواد والآليات ذات الصلة بصناعة النفط.

6/ تم إنشاء مركز معلومات البترول لاستقبال وتخزين المعلومات الخاصة بشركات البترول هذا بالإضافة إلى إنشاء مركز التدريب النفطي لإعداد الكوادر الوطنية اللازمة لصناعة النفط.

7/ يوجد قطاع كبير لنقل الموارد البترولية والذي يتمثل في وجود خط للسكة حديد يربط بين مناطق الإنتاج وميناء التصدير والمصافي حيث يعتبر من أوسع شبكات النقل لكل أجزاء القطر.

8/ يوجد أسطول من الناقلات التي تعمل على النقل البري وهذا يربط أجزاء القطر التي تبعد عن الخط الحديدي وخط الأنابيب والخط النهري.

2.2.10 مقومات الاستثمار في القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي من القطاعات الإستراتيجية للدولة كما أنه يتكامل مع القطاع الزراعي ويلعب القطاع الصناعي دور إنمائي مهم في النهضة الزراعية كما أن خطط

التنمية تعتمد إلى حد كبير على التطور الصناعي⁽¹⁾. لذا نجد الدولة منذ الاستقلال شرعت في ترقية هذا القطاع لزيادة الدخل القومي ومن ثم الارتقاء بمستوى المعيشة الذي لا يتأتى إلا بتطوير الصناعة وتشجيعها وتصنيع جزء من الخامات الزراعية والمعدنية محلياً .

وكما أشرنا سابقاً أن السودان يتمتع بموارد طبيعية متنوعة فهذه الموارد تلعب دور في مسار التنمية بصفة عامة والصناعة بصفة خاصة. وكما هو معروف أن القطاع الصناعي يعتمد بشكل كبير على القطاع الزراعي إذ أن القطاع الزراعي يمد الصناعة بالمواد الأولية فإنه يمكن القول أن مقومات الاستثمار الزراعي التي ذكرت آنفاً هي نفس مقومات الصناعة بالإضافة إلى المعادن التي يزخر بها السودان كما يوجد قطاع مصرفي لتقديم خدمات للصناعة بصورة عامة وإن كان ضعيف إلى حد ما توجد عدد من المطاحن تعد نواة لصناعة الدقيق وتتوافر مقومات لصناعة الجلود والغزل والنسيج.

ففرص الاستثمار الصناعي في السودان متعددة لما يمتاز به السودان من موارد وتوفر المدخلات الأساسية من منتجات زراعية وحيوانية كما يمكن الدخول في مجال التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي وتقديم الخدمات البترولية المساعدة بالإضافة إلى إنتاج الطاقة الكهربائية والمائية والطاقات المتجددة، والطاقة الشمسية والهوائية والاستفادة من المخلفات الزراعية وغيرها.

كما يمتاز السودان بتركيبية جيولوجية متنوعة تشير إلى وجود موارد معدنية.

2.2.11 مقومات الاستثمار في قطاع الخدمات:

¹ جمهورية السودان، وزارة المالية العرض الاقتصادي 1996، الإدارة العامة للسياسات والبرامج، مايو 1997، ص58

يعد القطاع الخدمي أحد أهم قطاعات البنية الأساسية للاقتصاد السوداني إذ يسهم بأكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾. فهو يمثل المرتبة الأولى من حيث المساهمة في إجمالي الناتج المحلي والقطاع الخدمي لا ينفصل عن الصناعي والزراعي وذلك لأن معظم الخدمات التي تسعى الدول إلى توفرها ترتبط بصورة أو أخرى بالقطاعين الزراعي والصناعي⁽²⁾ ومن أهم الأنشطة المكونة لهذا القطاع قطاع النقل وقطاع الاتصالات وقطاع الطرق وقطاع المصارف وقطاع التعليم والصحة والمياه. فأى نمو سكاني أو اقتصادي يتطلب ضرورة تقديم خدمات وبصورة مستمرة حتى تواكب الزيادة المضطردة في عدد السكان.

2.2.12 مستقبل الاستثمار الأجنبي في السودان:

كثير الحديث عن مشكلات ومعوقات الاستثمار الأجنبي في السودان، وتكمن أهمية الاستثمار في أي بلد في جوانب عديدة يمكن أن يستفيد منها البلد المضيف حيث يعمل الاستثمار على مستوى الدخل القومي وعلى زيادة الدخل القومي باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الطلب الكلي، إضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة للبلد ويعمل على زيادة الخبرات المحلية وخاصة الخبرات الإدارية، بجانب أن الاستثمار يساعد على خفض البطالة خاصة إذا كانت الاستثمارات ذات كثافة عمالية مما يسهل عملية الادخار الاختياري من خلال الأجور والمرتبات للعاملين والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ويساعد في الخروج من دائرة الفقر ويدفع عجلة التنمية في البلاد وبالفعل صارت قضية الاستثمار هي الشغل الشاغل

¹ جمهورية السودان، وزارة المالية العرض الاقتصادي 1996، الإدارة العامة للسياسات والبرامج، مايو 1997، ص 82

² جواهر الأمين، بحث ماجستير، مصدر سابق، ص 31

والهم الأكبر للدولة على مستوى رئاسة الجمهورية وهذا ما يظهر في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الذي وصل إلى مليار دولار وأيضا صدر المجلس الأعلى للاستثمار القانون الجديد لتشجيع الاستثمار لسنة 2013 والذي يعد خطوة كبيرة في سبيل جذب المزيد من رؤوس الأموال⁽¹⁾، كما انه يهدف إلى إزالة جميع العقبات التي تعترض المستثمرين وتهيئة البيئة الاستثمارية وأيضا يعمل القانون الجديد على القضاء على البيروقراطية وذلك بتبسيط الإجراءات والعمل بنظام النافذة الموحدة بجانب إعفاء كامل لكل مدخلات الإنتاج من السلع الرأسمالية والاستثمارية في هذا القانون، وحفظ أموال المستثمر ومنع محاكمة المستثمر أمام المحاكم المدنية وأيضا تخصيص مناطق استثمارية حرة وفق صيغ اتفاقيات خاصة وهذا ما سيسهم على الأقل في الوقت الحالي في تجاوز الكثير من معوقات الاستثمار في البلاد.

بالرغم من سعي الدولة لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية إلا أن في الواقع هنالك أسبابا كثيرة ومعوقات تعيق دخول الاستثمار إلى السودان ويجعله ضعيفا وذلك لان عدم الاستقرار الأمني والسياسي والذي أفضى إلى الاضطرابات في دارفور وأخيرا ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق يتصدر الأسباب وذلك لان المستثمر لا يمكن أن يأتي لبلاد تعاني وتعيش ظروف حرب أو سياسات اقتصادية صعبة، خاصة وان البلاد تمر بأوضاع اقتصادية صعبة في هذه الأيام لفقدان الدولة إيرادات البترول وارتفاع سعر الدولار وعدم توفره بجانب تدهور القطاعات والمشروعات الإنتاجية الكبرى مثل مشروع الجزيرة وتدني إنتاجية الحبوب الزيتية وغيرها من المحاصيل، بجانب تدهور بعض المصانع والصناعات. لان العالم أصبح قرية واحدة ويمكن الحصول على المعلومات المطلوبة عن البلد وتحديد

¹ جريدة الصحافة، مقال الاستثمار الأجنبي بالبلاد - القوانين وحدها لا تكفي، 2013/7/23م

موقفها بكل سهولة⁽¹⁾. على أن مشكلة الاستثمار في السودان كبيرة وحلها يرتبط بالحل السياسي الشامل في البلاد والذي يمهد لقيام المناخ الملائم للاستثمار بجميع متطلباته السياسية والاقتصادية والتنظيمية ونجد أن كثرة معوقات الاستثمار أدت إلى هروب استثمارات محلية إلى دول الجوار وأيضاً تشير المعلومات إلى أن هنالك رغبة قوية في تحويل استثمارات محلية كبيرة إلى جنوب السودان الذي أصبح أرضاً بكرًا يمكن أن يكون مناخاً جاذباً للاستثمارات المحلية وإن الدولة في حال عدم اتخاذها وتنفيذها للتحذيرات والتهديدات على أرض الواقع فإن مستقبل الاستثمار في السودان لن يكون كما هو مطلوب.

فإذا أردنا وضع حلول جذرية لمعوقات الاستثمار لآبد من النظر للمعوقات الإدارية بنظرة كلية تستصحب عقلية المستثمرين وكيفية التعاطي مع عاداتهم، لأنه وفي ظل التحولات الكبيرة التي تعيشها البلاد وما يتبعها من سياسات الانفتاح الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية ودخول السودان في تجمع دول الكوميسا وما سينتج عنه من حرية كاملة لحركة التجارة وحركة رؤوس الأموال التي تبحث عن فرص استثمار.

كان لابد للسودان من أن يسعى للاستفادة من الموارد المتوفرة لديه، وذلك بجذب رؤوس الأموال اللازمة لتحريك هذه الموارد بخلق مناخ استثماري تتوفر فيه كل الظروف التي يحتاجها المستثمر الأجنبي والمحلي. أيضاً هنالك بعض المعوقات التي تقف أمام الاستثمار في البلاد والتي لا تقل أهمية عن باقي المعوقات وهي ضعف البنى التحتية وتخلفها والتي تتمثل في الطرق - المواصلات - المطارات ومرافق الخدمات العامة صحية - تعليمية.

¹ المصدر السابق

لذا فان مستقبل الاستثمار الأجنبي يتوقف علي مدى وعي الدولة بهذه المعوقات

والسعي الجاد لتذليل كافة الصعوبات والعقبات التي تحول دون جذب استثمارات إضافية

وتنبيت ما هو قائم حاليا من استثمارات.

المبحث الثالث

البطالة في السودان الأسباب وسياسات المعالجة

2.3.1. القوى العاملة في السودان:

تعرف القوى العاملة بأنها ذلك الجزء من السكان النشطين اقتصاديا والذين يسهمون في إنتاج السلع والخدمات ويشمل بالإضافة إلى العاملين فعلا العاطلين عن العمل والذين يرغبون فيه ولا يبحثون عنه ونجد أن التغيرات الديمغرافية الأساسية (الحضرية -الوفيات والهجرة) تؤثر ليس فقط في حجم القوى العاملة بل كذلك في تركيبها العمري و النوعي (هيكل القوى العاملة)،وهناك علاقة بين التغيير التكنولوجي الذي يتمثل في مستوى الإنتاجية المتوسطة للعامل ونسب المهن المطلوبة، كما توجد علاقة أيضا بين النسب ومتوسط دخل الفرد على المستوى الوطني بعكس التركيب المهني يمكن إرجاعها أساسا إلى التغيرات التي تطرأ على القطاعات الاقتصادية المختلفة وهذا لا يعني أن التركيب المهني محكوم دائما بعوامل الطلب بل تلعب عوامل العرض مثل التعليم والتدريب المهني دورا أساسيا في تحديد التركيب المهني للقوى العاملة.

نجد الزراعة تمثل القطاع الأساسي في الاقتصاد السوداني حيث يعتمد السودان اعتمادا رئيسيا على الزراعة حيث تمثل 80% من نشاط السكان إضافة للصناعة خاصة الصناعة التي تعتمد على الزراعة⁽¹⁾.تعتبر الزراعة من الأنشطة المهمة لأنها توظف 80%من قوة العمل ويساهم الإنتاج الزراعي في ثلث الناتج المحلي الإجمالي حيث تسهم

¹ ويكيبيديا، عبد الغني السلفي، اقتصاد السودان، مقالة مفصلة، الزراعة في السودان، أغسطس 2008م.

الزراعة بحوالي 40% من إجمالي الناتج القومي نسبة لانتساع الهائل للأراضي الزراعية الصالحة والظروف المناخية الملائمة للنمو الزراعي، ولا زالت الزراعة تستقطب أكثر من 54% من القوى العاملة النشيطة بينما يستحوذ قطاع الخدمات 21.1% ويأتي القطاع الصناعي في ذيل القائمة بنسبة لا تتجاوز 6.1% حيث يسيطر القطاع الزراعي بشقيه التقليدي والحديث على استيعاب القوى العاملة مقارنة بقطاعي الصناعة والخدمات بالرغم من توسع الإنتاج الصناعي الذي كان نتيجة لسياسة أملت لها الاحتياجات القومية كما كانت بنفس القدر مواكبة للتطور في القطاعات الأخرى من الاقتصاد⁽¹⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن الانتقال من الاقتصاد المتخلف نسبيا والذي يغلب عليه الطابع الزراعي ومجزأ إلى وحدات إنتاجية صغيرة (فردية - عائلية) إلى الاقتصاديات العصرية المتطورة والتي يغلب عليها طابع الإنتاج الكبير يؤدي كل ذلك إلى تغييرات في القوى العاملة.

أما بالإضافة إلى مرحلة التطور الاقتصادي فان التنظيم السياسي والاجتماعي للإنتاج يمكن أن يلعب دورا في تحديد أو التوزيع النسبي للعاملين في مختلف هذه الحالات، فنجد أن هنالك 55% من القوى العاملة يعملون لحسابهم الخاص وهذا انعكاس للنظم الزراعية المتبعة إذ أن أغلبية العاملين يحوزون حواشات أو أراضي زراعية يفلحونها ويستخدمون أسرهم.

¹ المصدر السابق.

2.3.2 القوى العاملة حسب الحالة التعليمية:

يتميز النظام التعليمي في السودان بهيكل متوحد قومياً إذ أن معدل القبول حسب المستوى التعليمي ينخفض كلما انتقلت إلى أعلى السلم التعليمي. فنجد أن القوى العاملة حسب المؤهل التعليمي عشرة سنوات فأكثر تمثل نسبة الإناث 16.2% أما الذكور حوالي 33.7% حسب تعداد مسح قوة العمل 2011 م. والجدير بالذكر ارتفاع المؤهل التعليمي في الحضر أكثر من الريف.

2.3.3 سياسات تنمية القوى العاملة:

تتأثر سياسات تنمية القوى العاملة (تعليم عام - فني - غير نظامي - تدريب مهني - محو أمية) بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية - التكنولوجية والديمقراطية والاجتماعية وهناك عوامل اقتصادية ذات اثر على هذه التنمية ومنها:

التقلبات المناخية التي تؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي ومنها ارتفاع أسعار السلع التجهيزية المطلوب استيرادها نتيجة للتضخم النقدي في الدول الصناعية مما استوجب إعادة النظر بصورة جدية في برامج الاستثمار وقد طرأت تغيرات كثيرة على العمالة والإنتاج أهمها:

- زيادة فئة العاملين في مقابل أو على حساب فئة العاملين في نطاق الأسرة.
- زيادة نصيب الصناعة من الأيدي العاملة وزيادة أسرع من نصيب قطاع الخدمات من الأيدي العاملة.

- التباين في معدلات نمو الإنتاجية من قطاع اقتصادي إلى آخر، فنصيب الزراعة من الأيدي العاملة يساوي ضعف نصيب إسهامها في الدخل القومي، وعلى العكس من ذلك فإن

نصيب قطاع الخدمات من الأيدي العاملة لا يمثل سوى نصف نصيب إسهامها في الدخل القومي

- الحركات الواسعة للهجرة إلى دول النفط من العمال المهرة حيث تتوافر فرص العمالة وهي كثيرة ومجزية إلا أن هذه المناطق تنقصها الأيدي العاملة.

2.3.4 حجم القوى العاملة:

في عام 2007م قدرت القوى العاملة بحوالي 11.1 مليون نسمة و 11.4 مليون نسمة في عام 2006م بنسبة نقصان 2.075 كما بلغ معدل البطالة حوالي 19.4 عام 2007 م مقارنة بـ 17.1 في 2008م الجدول التالي يشير إلى ذلك:

جدول (12) تقديرات القوى البشرية والقوى العاملة خلال 2002م-2007م

البيان	2003	2004	2005	2006	2007
القوى العاملة	11.3	10.7	11.1	11.4	11.1
المشتغلون	8.6	9	9.2	9.50	8.9
فرص التشغيل	0.29	441	611	3882	806
المتبطلين	1.8	1.7	1.8	1961	2.2
معدل البطالة	%16.3	%16.3	%16.2	%17.1	%19.4

المصدر: وزارة العمل إدارة التخطيط والمتابعة

2.3.5 أسباب البطالة في السودان:

ويعزى ارتفاع معدلات البطالة في السودان للأسباب التالية:

- السياسات الاقتصادية الانكماشية التي انتهجت في السودان منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن.⁽¹⁾ وقد كان انتهاج هذه السياسة استجابة في بعض الأحيان للمؤسسات الدولية لتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتثبيت سعر الصرف والتضخم لتمكين السودان من سداد ديونه التي حدثت نتيجة للاقتراض المفرط منذ مطلع السبعينيات وفي أحيان كثيرة كانت هذه السياسة نابعة من دواعي وطنية لتحقيق استقرار الأسعار وتحقيق استقرار سعر الصرف المتدهور بداية من نهاية السبعينيات ومن آثار السياسة الاقتصادية الانكماشية رفع معدلات الضرائب وتحجيم التمويل المصرفي وهذان العاملان ربما أديا إلى تحجيم الاستثمار الجديد في القطاع الخاص وربما أدى هذان العاملان إلى عدم العمل بالطاقات القصوى وقفل بعض المصانع (مصانع النسيج) للاستثمارات القديمة للقطاع الخاص مما أدى إلى ضعف التوظيف في القطاع الخاص كما أن انتهاج السياسة الانكماشية في خفض الإنفاق الحكومي ربما أدى إلى وقف استثمارات القطاع العام وتحويل أصوله إلى القطاع الخاص وتسريح قوى عاملة كانت تخدم في القطاع العام وهذه السياسة أدت إلى ضعف التوظيف في القطاع العام الحكومي وبالتالي ارتفع معدل البطالة في السودان نتيجة للسياسة الاقتصادية الانكماشية.

¹ سامية علي احمد، سياسة التعليم العالي وبطالة الخريجين في السودان 1990-2003 رسالة ماجستير غير منشورة، ص

- الثورة التي حدثت في التعليم العالي والتي أدت إلى تصاعد أعداد الخريجين في الفترة الأخيرة والتي لم تقابل بتصاعد في حجم الاستثمار في القطاع الخاص والعام لامتناس هذا النوع من القوى العاملة.

- من أسباب البطالة أيضا الهجرة من الريف للمدن إضافة للهجرة الوافدة من دول الجوار.

- أيضا من أسباب البطالة في السودان العامل الديمغرافي المتمثل في زيادة معدل القوى العاملة بسبب ارتفاع معدل السكان السنوي ولا يقابل هذه الزيادة فرص تخديم جديدة بالإضافة إلى ظاهرة الهجرة المعاكسة الناتجة من اكتظاظ سوق العمل الخارجي في البلدان العربية الناتج من تدهور عائدات النفط واستخدام العمالة الآسيوية وقد كان السبب في انخفاض معدل البطالة في الفترة السابقة.

- ضعف الأجر النقدي المحدد في القطاع العام والخاص عند مداخل الخدمة وهذا لا يشجع الراغبين في العمل للدخول للتعيين في القطاع العام أو الخاص لأنه لا يغطي الأساسيات المعيشية.

2.3.6 سياسات لمعالجة البطالة:

هنالك عدة سياسات من شأنها تخفيض معدل البطالة وهذه السياسات جزئية أكثر من كونها كلية: نذكر منها

أولاً: برامج تدريب القوى العاملة: لاقت هذه البرامج تأييدا كوسيلة لتخفيض لبطالة إذ أن معظم الاقتصاديون يعززون البطالة إلى الطلب الكلي غير الكافي وقد تحدى هذا الرأي فريق من الاقتصاديين الذين ادعوا أن البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد، فعندما تتغير

التكنولوجيا ويتغير تركيب الطلب النهائي على السلع والخدمات فان الاقتصاد المذكور يتعرض لتغير هيكله⁽¹⁾. وعندما يواجه الاقتصاد تغيرا هيكليا فان الوظائف القديمة تتلاشى وتخلق وظائف جديدة. فإذا كان العمال المستبعدون قادرين على مواجهة متطلبات التعليم والمهارة اللازمة للوظيفة الجديدة وكان لديهم الرغبة في التوطن في مكان جديد إذا لزم الأمر، فإنه لن تخلق مشكلة خاصة باستثناء ما تستغرقه فترة التكيف. أما إذا كان العمال المستبعدون لا يستطيعون مواجهة المتطلبات التعليمية والمهارية ولا يرغبون في التوطن في مناطق أخرى فإنهم سوف يظلون عاطلين عن العمل لفترة طويلة من الزمن، وهذا النوع من البطالة تسمى البطالة الهيكلية مع اعتراض البعض على هذا الاتجاه على أن السياسات التي من شأنها زيادة الطلب الكلي غير فاعلة في تخفيض البطالة.

ثانيا: الحد الأدنى القانوني للأجر. وذلك لأنه مع وجود الحد الأدنى للأجور فان معظم المنشآت لا تستخدم أشخاص ذوي مهارات دنيا ومن ثم فان كثير من الاقتصاديين يطالبون بإلغاء هذه القوانين او تعديلها، لأن مع وجود هذه القوانين تترادف نسبة البطالة لكن إذا تم إلغاء الحد الأدنى للأجور فان كثيرا من المراهقين سوف يحصلون على وظائف تدمهم بالخبرة الثمينة، لأن معظم المنشآت سوف تستأجر الصبيان وغير ذوي الخبرة وكذلك ذوي المهارات الدنيا على الرغم من انخفاض إنتاجيتهم.

ثالثا: مكاتب التوظيف العامة. وذلك بتحسين مكاتب التوظيف العاملة وزيادة كفاءتها والذي بدوره سوف يؤدي الى سرعة تجديد العمل وتقليل عدم التناسب بين العمال والوظائف والتي

¹ مايكل ايدجمان مرجع سبق ذكره، ص 443

تؤدي إلى زيادة فترة البحث عن العمل (ويستند هذا الرأي على الفكرة القائلة بأن العمال والمنشآت يفتقرون إلى المعلومات).

رابعاً: تعويضات البطالة: أو تأمين البطالة القومية برغم الانتقادات التي وجهت لهذا النظام لأنه يطيل فترة البحث عن العمل ويزيد الفصل المؤقت للعمال، لأن المنشآت يكون لديها حافز قوي لتسريح العمال، لتستجيب مؤقتاً للتغيرات في الطلب لأنها تستطيع أن تكون واثقة نسبياً من إعادة تأجيرهم عندما يتزايد الطلب الكلي. لكن إذا تم فرض ضريبة على نظام تعويض البطالة بنفس المعدل الذي تفرض به على الدخول الأخرى هذا سوف يجعل من عملية تسريح العمال مؤقتاً بواسطة المنشآت أمراً أكثر تكلفة وهذا يمكن أن يساعد في تخفيض معدل البطالة.⁽¹⁾

وفي السودان قامت الدولة بإنشاء وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل للقيام بالمهام والاختصاصات الآتية:

- 1/ وضع السياسات العامة والخاصة بالعمل على المستوى القومي.
- 2/ تنظيم عمليات التشغيل داخليا وخارجيا بما يضمن عدالة الفرص للمواطنين.
- 3/ العمل على استقرار علاقات العمل.
- 4/ اقتراح سياسات الأجور بصفة دورية بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- 5/ وضع النظم الخاصة بسلامة العاملين وحمايتهم من مخاطر المهنة بترقية ظروف بيئة العمل.

6/ متابعة تنفيذ تشريعات العمل البالغ عددها خمس قوانين والإفتاء بشأنها والعمل على تطويرها.

7/ الإشراف على أنشطة الثقافة العمالية.

8/ تنظيم عمليات المفاوضات الجماعية والتحكيم وفق القوانين المعمول بها.

9/ تنظيم علاقات العمل الخارجية مع المنظمات الدولية والإقليمية وتمثيل البلاد في المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات في مجال التعاون التقني في مختلف مجالات العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن قضية الاستخدام بدأت تحظى بالاهتمام من قبل الدولة منذ منتصف السبعينيات عندما أعدت منظمة العمل الدولية وبناء على طلب الحكومة دراسة حول مشكلة التنمية القومية والاستخدام وأعدت إستراتيجية شاملة للنمو الاستخدام والعدالة غير أن توصياتها الرئيسية لم تنفذ بسبب الاختلالات التي واجهت الاقتصاد والتي اقتضت إبقاء نظام العمل بالخطط الشاملة والاستعاضة عنه بنظام البرمجة الدائرية قصيرة المدى، وتركز معظم الجهد بعد ذلك على تصحيح تلك الاختلالات.

وفي غياب إستراتيجية متكاملة للاستخدام في الماضي انحصر نشاط وزارة تنمية الموارد البشرية والعمل في مجال الاستخدام في تنظيم خدمات الاستخدام عبر مكاتب العمل المنتشرة في البلاد والقيام بجمع معلومات عن أسواق العمل من خلال التقارير الدورية الشهرية وبرامج بيانات سوق العمل ثم انتقلت إلى مرحلة جديدة حيث وضعت خطة جديدة لإجراء مسوحات دورية للعمالة والاستخدام واستطاعت تنفيذ مسح عامي 1990-1996

يعتبران المصدرين الرئيسيين لكل بيانات الاستخدام والبطالة وأوضاع القوى العاملة إلا أن عدم توفر التمويل أدى إلى وقف هذا النشاط الهام.

في منتصف الثمانينات قامت الحكومة بخطوات مكثفة مع عدة جهات خارجية بدأت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة لتنمية رأس المال وصندوق التنمية العربي للإنماء وبرنامج الغذاء العالمي وحكومة سكسونيا في تنفيذ مشروع تجريبي للعمالة المكثفة في منطقة النيل الأبيض مستهدفا للريف باعتباره مصدرا للفقر ومنبعا للهجرة النازحة للمدن.

اشتمل هذا المشروع على إضافة بعض الأنشطة الزراعية وبعض المشاريع الإنتاجية والخدمية وتدريب النساء والرجال وقد اعتمدت هذه المشاريع في تنفيذها وتمويلها على المشاركة الشعبية وحقت نجاحا كبيرا أكد قابليتها للاستدامة والتكيف مع الظروف المحلية. شكلت الجوانب الايجابية في هذه المشروعات أساسا لإضافة مشروعات المناطق المختارة. كما تم التوسع في إنشاء مراكز التدريب المهنية والحرفية التي بدأت بمركز واحد عام 1956 وارتفع عددها إلى 13 مركزا موزعة على جميع أنحاء البلاد وتقوم هذه المراكز بالتدريب وتمليك المهارات⁽¹⁾.

انعكست السمة الشبابية للسكان والتوسع الكبير في التعليم العالي على أوضاع البطالة وسط الشباب، ولمواجهة هذه المشكلة بدأت الوزارة في تنفيذ برنامج يهدف إلى استخدام خريجي الجامعات والمعاهد العليا عبر مسارين ويشمل الأول الاستخدام المباشر والثاني دعم المبادرات الخاصة حيث تبنت الدولة المشروع القومي لاستيعاب الخريجين في

¹ أليسون مناني مقايا، ورقة عمل في إطار مشاركة المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان، أكتوبر 2009م، ص18

الولايات الشمالية في الأعوام (2005 - 2006 - 2007) وذلك بعد أن تم إجراء دراسة ميدانية بحاجة الولايات الشمالية من وظائف المداخل في عام 2005م واتضح أن الحاجة الفعلية كانت حوالي 52.000 ألف وظيفة ثم التخطيط للإيفاء بها على ثلاثة مراحل بتمويل من وزارة المالية الاتحادية لمد عامين يتحول بعدها لميزانية الولايات وبدا المشروع القومي في عام 2005 وكانت الوظائف المصدقة من الدولة (13) ألف وظيفة لكل الولايات الشمالية ما عدا ولاية الخرطوم وبلغ عدد المسجلين لملء هذه الوظائف بمكاتب لجان الاختيار بالولايات (31957) خريجا، وبلغ عدد المستوعبين منهم (10090) خريجا، وبذلك يكون عدد الذين لم يستوعبوا (21867) خريجا وفي 2006 كان المشروع القومي لاستيعاب الخريجين وقد تم توفير 20 ألف وظيفة. وكذلك في العام 2007 تم التصديق على 17 ألف وظيفة للولايات الشمالية وبلغ عدد المسجلين (41230) خريجا وعدد المستوعبين منهم (16048) خريجا وبذلك يكون عدد الذين لم يتم استيعابهم (25182) وعليه نخلص إلى أن الذين تم استيعابهم في المشروع القومي لاستيعاب الخريجين في الولايات الشمالية من الأعوام 2005 حتى 2007 (41354) خريجا والذين لم يتم استيعابهم (70222) خريجا.

وتمثل المسار الثاني في دعم مبادرات الخريجين عبر مشروع الخريج المنتج بالمساهمة في تمويل المشاريع الخاصة بهم ويتوسع البرنامج الآن ليستوعب الشباب بكافة مستوياتهم التعليمية⁽¹⁾.

كذلك نتيجة لسياسة التوسع في التعليم العالي والذي لم يصاحبه توسع في النمو الاقتصادي مما خلق فائض من مخرجات التعليم العالي (وجود بطالة) مع عدم ملائمة

¹ البسون مناني مقابا، مرجع سبق ذكره، ص19

البرامج التعليمية والمناهج لاحتياجات سوق العمل، جعل الدولة تفكر جادة في حل مشكلة البطالة وذلك بإنشاء المجلس القومي للتعليم الفني والتقني ويهدف هذا المجلس إلى عدة أهداف منها:

- تحقيق الأهداف القومية في مجال تنمية القدرات البشرية.
 - تحقيق التوازن المهني وفقا لحاجة البلاد.
 - التوظيف الأمثل للموارد المتاحة لتطوير مؤسسات التعليم الفني والتقني وغيرها من برامج تنمية القدرات الفنية والتوظيف لها.
- لم تكن هنالك سياسات للعمل في السابق كما ذكرنا فكل ما ورد سابقا لم يكن يتعدى محاولات لوضع سياسات للعمل إلا انه الآن يجري الإعداد لوضع إطار قومي للعمل في السودان بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي وفي هذا الصدد تم جلب خبراء مختصين من قبل المنظمة لزيارة السودان لجمع بيانات وإعداد أوراق عمل متخصصة تساعد في وضع الإطار وتم تنفيذ عدة ورش عمل ودائرة مستديرة وأخيرا مؤتمر لمناقشة ما توصل إليه الخبراء، تمهيدا لوضع سياسات التشغيل لتكون الركيزة الأساسية للعمل والتشغيل في السودان.

الفصل الثالث

دراسة الحالة

المبحث الأول: شركة بتروناس النشأة والأهداف

المبحث الثاني: دور شركة بتروناس في حل مشكلة البطالة في السودان

المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات، النتائج والتوصيات

المبحث الأول

شركة بتروناس النشأة والأهداف

3.1.1 نبذة عن الشركة:

تعتبر مؤسسة بتروناس الماليزية إحدى كبريات الشركات العاملة في مجال البترول في العالم. متعددة النشاطات بين الاستكشاف والتنقيب وتسويق المنتجات البترولية إضافة إلى تركيب الخطوط الناقلة وتسويق الغاز الطبيعي وإنتاج البتروكيماويات والاستثمار في ماليزيا والتي تأسست في 17 أغسطس 1974م بموجب قانون الشركات لسنة 1965م، كشركة ماليزيا الوطنية للبترول.

منذ الإنشاء تطورت بتروناس من مجرد تنظيم وإدارة قطاع البترول في ماليزيا إلى مؤسسة متعددة الجنسيات متكاملة الأنشطة واسعة النطاق في عمليات الزيت والغاز على المستوى العالمي مما سهل انتشارها عالميا وعلى الرغم من أن الشركة مملوكة بنسبة 100% للحكومة الماليزية إلا أنها تدار مثل أي شركة تجارية وربحية أخرى. تحتل بتروناس المرتبة رقم 18 في مجلة قلوبال فورتشن (- 500) من حيث الربحية والمرتبة رقم 8 من حيث أرباح صناعة النفط، وتُشغل بتروناس حوالي 28 ألف عامل حول العالم⁽¹⁾.

3.1.2 رؤية الشركة:

¹ المصدر: (Company Profile) PETRONAS marketing Sudan L t d ، 2012.

تتمثل ثقافة بتروناس العملية في العلاقة الوثيقة بين الرؤية والرسالة والقيم المشتركة، حيث إن رؤية الشركة أن تصبح من صفوف الشركات متعددة الجنسيات والقيادية في مجال النفط والغاز، هذه الرؤية مدفوعة بواسطة إستراتيجية خلق القيم والأنشطة التجارية ذات المزايا والتكامل ويتم دعم هذه الرؤية بواسطة وسائل الأنشطة التجارية، و تولي الشركة الاهتمام الأكبر للقيم المشتركة والتي تشمل مجموعه من المعايير والمبادئ التي يتم ممارستها على نطاق المجموعات من قبل كافة مستويات العاملين والإدارة.

3.1.3 الأنشطة التجارية:

هنالك خمسة أقسام رئيسية تدعم الأنشطة التجارية في الشركة وهي التخطيط والتنمية، التربية، التمويل، الموارد البشرية، إدارة التكنولوجيا.

تنتشر مجموعة بتروناس في 35 دولة وتشتمل على أكثر من 84 مؤسسه تجارية منها 41 مؤسسة مملوكة بالكامل، 18 مؤسسه مملوكة جزئية و 25 شركه تابعة، وبما أنها شركة متنوعة ومتكاملة فأن الأنشطة التجارية لبتروناس تتركز حول 5 أنشطة رئيسية وهي:

- الاستكشاف والإنتاج.

- النفط.

- الغاز.

- البتروكيماويات.

- تنظيم الإمداد والخدمات (اللوجستيات) والملاحة النهرية.

تسعى بتروناس إلى زيادة الاحتياطي الخاص بها لضمان كفاية الإمداد من الموارد البترولية الماليزية عن طريق الاستمرار في أنشطة الاستكشاف والتطوير والإنتاج خارج ماليزيا، والأداة الرئيسية التي يتم بواسطتها القيام بهذه الأنشطة هي بتروناس carijali (ما وراء البحار) والتي تم أنشاؤها في عام 1990، وتعمل بتروناس حالياً في ثلاثة مناطق عالمية رئيسية وهي آسيا، أفريقيا، الشرق الأوسط حيث تعتمد بتروناس أنها تتمتع بمزايا تنافسية مهمة.

لدى بتروناس وجود قوى في مجال الاستكشاف والإنتاج في أفريقيا حيث تعمل في 15 بلد من القارة المذكورة، ونتيجة لزيادة أنشطتها في ما وراء البحار فقد تراكم لدى بتروناس احتياطي عالمي من النفط والغاز يقدر بحوالي 3.7 بليون برميل تقريباً، وأيضاً لديها استثمارات عديدة في الشرق الأوسط إيران، البحرين، اليمن. وقد حصلت بتروناس على الجزء الأعظم من دخلها من سوق التصدير حيث شكلت المنتجات البترولية في 2001م أعلى مساهم في دخلها حيث بلغ حجم المساهمة 37,5 من جملة الإسهام أي ما يعادل 17.7 بليون دولار، بلغ خام النفط 21.6% والغاز الطبيعي المسال 19% والغاز 7% وبقية البتروكيماويات الأخرى والنقل البحري وغيرها حوالي 4 - 5%.

3.1.4 بتروناس والاهتمام بالتعليم والتدريب:

حسب رؤية بتروناس فأنها تعطي قطاع التعليم الاهتمام الأكبر باعتباره النصير للتعلم والتطوير المستمر لرأس المال الفكري ويعتبر ذلك جزء من الجهد المبذول لإعطاء قوه وفعالية لأهمية إدارة المعرفة في صناعة النفط والغاز، وقد تم دعم ذلك بوضع الخطة

التعليمية العامة التي تركز على التعلم أكثر من التدريب وتعنى بذلك تطوير وتنمية وتحديث مهارات وكفاءات العاملين في مجموعات المهارات الخاصة بهم.

توج هذا الاهتمام بتأسيس مختلف المنشآت والمرافق مثل بتروناس للتدريب الإداري ومعهد بتروناس لتكنولوجيا البترول وجامعة بتروناس للتكنولوجيا في ماليزيا وأكاديمية النقل النهري في ماليزيا وقد وجهت جميع هذه المؤسسات نحو تحقيق تحسين مستمر في جميع مستويات الإدارة والخدمات والجوانب التشغيلية للصناعة⁽¹⁾.

بداية أنشطة بتروناس في السودان

3.1.5 بتروناس في السودان:

في مايو 1996م كانت الدراسة الفنية المشتركة للإمكانيات البترولية في السودان في كل من مربعي 12 و 14 ومربع البحر الأحمر بواسطة بتروناس واوبيا (هيئة استكشاف وإنتاج النفط)، وفي ديسمبر 1996م أصبحت بتروناس المشغل الشريك للمربعات رقم 1، 2، 4 مع الشركة الصينية الوطنية للبترول وتالسمان وسودابت، وفي فبراير 1997 أصبحت بتروناس شريك في المربع 5 (أ) مشروع استكشاف البترول مع شركة البترول العالمية لונدين وذلك كمشغل، وفي مايو 1998م تم الافتتاح الرسمي لمكتب بتروناس سودان بواسطة الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا، تبع ذلك في أغسطس 1999م كان أول إنتاج من النفط من المربعات رقم 1، 2، 4 وصل إلى محطة التحميل البرية للصادر في بورتسودان، وعلاوة على ذلك في 13 مارس 2003م اشترت بتروناس أصول شركة موبيل أويل (سودان) والتي كانت موجودة في السودان منذ عام 1959م و الآن فإن بتروناس تعمل

¹ المصدر: السابق.

في مجال منتجات البترول في السودان تحت أسم PETRONAS Marketing Sudan (PMSL)Ltd.

وبالرغم من أن رأس المال في بترonas ماركيتنق أجنبي (ماليزي) إلا أن الشركة تعتبر سودانية بنسبة 100% حيث أنها مسجلة للحكومة السودانية وفق قانون الشركات السوداني وحيث أن الشركة قدمت إلى السودان متأخرة فقد كان عليها ان تضع في الاعتبار التطور التكنولوجي ومتطلبات أسواق النفط العالمية وعلى الأخص محطات الخدمة وتسويق المنتجات البترولية وأنشطة أعمال الطيران.

رؤية شركة بترonas ماركيتنق سودان هي أن تصبح شركة التسويق البترولية المفضلة وتتمثل رسالة التشغيل للشركة في عدة محاور:

- تلبية واستيفاء متطلبات الزبائن.
- تطوير قوة عمل ملتزمة وكفوءة وموضع ثقة.
- الحفاظ على مصلحة أصحاب المصلحة (اي ملاك الشركة).
- إن هدفها هو السعي لتحقيق التميز من خلال معايير التشغيل العالية والسلوك المهني والأخلاقي.

أيضاً للشركة قيم مشتركة تحافظ عليها بين مستويات الإدارة وهي الولاء للأمة والشركة، الاحترافية وتتمثل في الالتزام والابتكار والمبادرة والسعي نحو التميز، النزاهة والاستقامة والتماسك وذلك يعني الاتحاد في الهدف والزمالة.ونجد أن شركة بترonas ماركيتنق تتفق مع بترonas العالمية في نفس القيم والرسالة إلا أن الاختلاف يأتي في

الرؤى لكل واحدة منها وذلك لاختلاف وضع كل منهما وحسب الأهداف التي تسعى كل واحدة منها لتحقيقها وحسب نطاق عمل كل منها ⁽¹⁾.

3.1.6 أنشطة الأعمال لـ PMSL (أعمال البيع بالتجزئة):

تقوم الشركة بتسويق منتجاتها في جميع أنحاء البلاد وذلك للزبائن مباشرة وأيضاً بواسطة شبكة محطات الخدمة الخاصة بها ويشمل المجال الرئيسي لأنشطة بتروناس لتسويق سودان المحدودة تسويق الوقود الذي ينتج بواسطة شركة مصفاة الخرطوم في الجيلي وبيع لجميع الشركات العاملة في مجال تسويق البترول.

تمتلك بتروناس للتسويق (سودان) أكثر من 76 منفذ (للتسويق في جميع أنحاء البلاد ونجد أن الشركة تهتم بتزويد محطات الخدمة التابعة لها) بالتقنية العالية والمتقدمة في تلبية جميع احتياجات السيارات إلى جانب الخدمات الأخرى غير التقليدية مثل التغيير الآلي كزيوت التشحيم والتزليق والاحتياجات الأخرى للسيارة إلى جانب احتياجات السائق بواسطة محطات الخدمة.

3.1.7 أعمال البيع بالجملة:

تملك بتروناس سودان 14 مرفقاً متوسط الحجم لتوزيع المواد السائبة وغير المعبأة في سائر أنحاء البلاد وذلك لتلبية متطلبات واحتياجات القطاعات الصناعية والزراعية ومشاريع الأعمال التجارية والمقاولات.

تعتمد بتروناس على ثلاثة محطات طرفية رئيسية بطاقة تخزينية تبلغ أكثر من مليون لتر لتخزين مختلف أنواع الوقود في كل الشجرة والجيلي وبور تسودان. ولدى الشركة أسطول

¹ المصدر: السابق.

من الشاحنات الصهرجية للنقل والتوزيع لضمان التسليم الفوري للمنتجات إلى محطات الخدمة والزبائن. بالإضافة إلى إمدادات وقود الطائرات وبعض الشاحنات لتوزيع مواد التشحيم⁽¹⁾.

3.1.8 الأعمال التجارية ل (PMSL):

تقوم بتروناس ماركتنق سودان بالتسويق العالمي لمواد التشحيم الاصطناعية والمعدنية والتي يتم تصنيفها وتعبئتها وفقاً لمعايير بتروناس ومعايير الصناعة العالمية وتستورد أيضاً بعض مواد التشحيم للاستخدامات الخاصة لبعض الصناعات وتسعى بتروناس من خلال برامجها الصناعية لاستهداف الطرق المثلى لاستخدام زيوت وشحوم التزليق لخفض الاستهلاك وتوفير للحماية الكاملة للآلات وبالتالي إطالة عمرها الافتراضي.

3.1.9 الأنشطة التجارية المتعلقة بالطيران:

باعتبار أن سوق الطيران سوقاً حيوياً وربحاً في مجال الاستثمارات لنقل البضائع والركاب في السودان فإن بتروناس تقوم بإمداد الطائرات النفاثة بالوقود بواسطة مطاري الخرطوم وبورتسودان مع الأداء المتميز الذي يشتمل على المعايير العالمية وتوكيد الجودة والتي تلبي جميع احتياجات شركات الطيران العالمية، لذا نجد أن شركة بتروناس تغطي شركات الطيران الوطنية بجانب عقود مع شركات عالمية أخرى للطيران وتتفهم الشركة حساسية منتجات وقود الطيران ولذلك تفحص وتختبر بعناية منتجاتها للتحقق من الجودة ونستطيع القول أن بتروناس هي احد الموردين الرئيسيين لوقود محركات الطائرات أضافه

¹ المصدر: السابق نفسه.

لأنها المورد الرئيسي لجميع شركات الطيران العربية الأعضاء في منظمة الاتحاد العربي للنقل الجوي في 2004م⁽¹⁾.

وقد أكملت شركة بتروناس عملية تملك أنشطة وأعمال الطيران الخاصة بشركة شل سودان وذلك في يوم 14 يونيو 2005م بتوقيع كل من مدير عام شركة شل ومدير عام شركة بتروناس في حضور فريق من إدارة الشركتين. شكل هذا الاستحواذ علامة على توسع بتروناس في مجال خدمة الطائرات وعلى الأخص في مطار الخرطوم الدولي الذي يعتبر أكبر وأهم المطارات في البلاد، تلا ذلك تكليف الشركة للعمل في مطار الأبيض ومن ثم نيالا، الفاشر، وبورتسودان ويعد هذا الاستحواذ تعزيز لوضع ومكانة بتروناس كشركة سباق ورائدة وأفضل اختيار لشركات الوقود في السودان.

3.1.10 بتروناس والبيئة:

تعتبر بتروناس ماركيتنق سودان صديقة للبيئة من خلال الاهتمام والعناية التي تمارسها والتحولات الصائبة التي تتخذها لتخفيف أي آثار سلبية قد تتعرض لها البيئة جراء عمليات الشركة التجارية وفيما يتعلق بالتشغيل فالشركة لها أنظمة خاصة بإدارة الصحة والسلامة والبيئة والتي تعتبر بمثابة عنصر أساسي في الأعمال التجارية والتي تحرص على تطبيقه بين جميع مستخدميها والمقاولين.

3.1.11 تنمية المجتمع (العمل معاً لتطوير الناس)⁽²⁾:

¹ المصدر: السابق.

² المصدر: السابق.

لاعتقاد بتروناس بأنه ليس بمقدور أي شركة العمل بمعزل عن المجتمع الموجودة فيه وخاصة إذا كانت طبيعة أنشطتها مرتبطة بأعضاء ذلك المجتمع لذا نجدها تتفاعل وتتشارك في جميع متطلبات واحتياجات المجتمع ولذلك فإن بتروناس ماركيتنق ملتزمة بالمساهمة في تنمية المجتمع في المقام الأول، ويتجلى ذلك الاهتمام أن لبتروناس جامعة عالمية في ماليزيا باسم جامعة بتروناس للتكنولوجيا فهي تقوم بتقديم 45 منحة دراسية لطلاب السودانيين منذ عام 2000م وأيضاً تزيد هذه المنح سنوياً بنسبة 10 إلى 20 طالب اعتباراً من عام 2005م وغيرها من الاهتمامات في هذا المجال كدعوتها لأوائل الشهادة السودانية في 13/8/2004م لزيارة ماليزيا.

3.1.12 مكتبة بتروناس المتجولة:

وهو مشروع تقوم به الشركة بالتعاون مع وزارة التربية ولاية الخرطوم يهدف إلى انتشار عادة القراءة والاطلاع في أوساط أطفال المدارس وأيضاً مشاركتها في الاحتفال بمهرجان الفنون الشعبية 2003م في السودان تماشياً مع التزامها ببناء ورعاية العلاقات مع المجتمعات التي تعمل فيها حيث قامت برعاية وتمويل ليلة الافتتاح التي عقدت بقاعة الصداقة بالخرطوم. بالإضافة إلى مساهمتها دوماً في درء الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات وتمثلت في مساعدات عينية وغيرها. كما إنها تعاونت مع حملة وزارة الصحة ولاية الخرطوم في حملة استئصال شلل الأطفال في ولاية الخرطوم ولقد تعاونت الشركة مع هذه الحملة بتوزيع نشرات المعلومات من خلال محطات الخدمة التابعة داخل ولاية الخرطوم لزيائنها طيلة فترة الحملة⁽¹⁾.

¹ المصدر: PETRONAS marketing Sudan L t d(Company Profile • 2012..

المبحث الثاني

دور شركة بترonas للتسويق Petronas Marketing Sudan Ltd في خفض

معدلات البطالة

تعتبر شركة بترonas ماركيتنق سودان مملوكة بالكامل للحكومة السودانية برغم أن رأس مالها يعتبر أجنبي (ماليزي) ويقوم عملها أساساً في مجالين هما المحروقات والزيوت، وهذه المنتجات تنتج وتوزع بواسطة الشركة. وبما أن الشركة سودانية بالكامل فإن الحكومة السودانية هي المورد الرئيسي للمواد البترولية عبر المؤسسة السودانية للنفط SPC التابعة لوزارة النفط ولذلك يتم التصديق وتحديد الأسعار من قبل الحكومة وتقوم الشركة بترonas ماركيتنق بتسويق هذه المنتجات بالقطاعي للتجار مباشرة أو عبر محطات الخدمة التي ذكرت آنفاً.

3.2.1 العمالة بالشركة:

إذا تحدثنا عن حجم العمالة بالشركة نجد أنها تبلغ عدد 561 موظفاً وعاملاً والعمالة المحلية يبلغ عددها 559 موظفاً واثنان من الأجانب يعملان في قسم الحسابات، وذلك في جميع مواقع الشركة في السودان، والجدير بالذكر أن هنالك عدد 152 موظفاً يشكلون العمالة الثابتة والبقية يعملون وفق عقود محدودة الأجل⁽¹⁾، كما أن هنالك اعتبارات خاصة للعمالة الأجنبية حيث أنهم مغتربون عن أوطانهم من أجل العمل لذا كان لا بد للشركة من أن تقدم لهم مزايا خاصة إضافية مثل تعليم الأولاد وتوفير السكن وتذاكر الطيران وغيرها من الامتيازات الأخرى. وبذلك الواقع داخل الشركة نجد أنها أسهمت في حل مشكلة البطالة

¹ مقابلة مع الأستاذ/ الفاضل عبد الرحمن مدير إدارة الموارد البشرية-ديسمبر 2013. شركة بترonas ماركيتنق سودان. الخرطوم

داخل السودان بصوره كبيره، إلى جانب تشغيل العمالة نجد أن الشركة أسهمت في جانب إكساب الأفراد خبرات ومهارات جديدة عبر التدريب المستمر خارج وداخل السودان. وتجدر الإشارة هنا أن العمالة السودانية في الشركة تعمل في جميع أقسام الشركة مالياً، محاسبيه، هندسه، فنيين وغيرها من التخصصات داخل الشركة.

3.2.2 نهج الشركة في التوظيف:

تقوم الشركة بالإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف ومن ثم تقوم لجنه بفرز بيانات المتقدمين للتأكد من استيفائهم للشروط وتضطلع إدارة الموارد البشرية بهذه المهمة وتسعى شركة بتروناس لتوظيف أناس ذوي خبرات ومهارات عاليه لذا تقوم بالعديد من الخطوات في التعيين للتأكد من قدرة الشخص لتحمل أعباء الوظيفة التي توكل إليه بشفافية كاملة ويتم الإعلان عن الوظائف حسب حوجة الشركة مثلاً في حالات وجود شاغرة بسبب نزول بعض العاملين للمعاش أو سفر بعضهم للخارج أو الاستقالة لظروف معينة⁽¹⁾.

3.2.3 التسهيلات الممنوحة للشركة من قبل الحكومة:

إذا تحدثنا عن التسهيلات التي قدمتها الحكومة السودانية للشركة نجد أن الشركة منذ تأسيسها في السودان استفادة من الميزات الممنوحة من قبل الحكومة للاستثمارات الأجنبية بشكل عام مثل الإعفاءات من ضرائب أرباح الأعمال في الخمس سنوات الأولى من إنشاءها إلى جانب الإعفاء من الرسوم الجمركية لاستيراد أدوات الإنتاج وغيرها.

بذلك نجد أن قوانين الاستثمار السودانية قد ساعدت كثيراً في تمكين الشركة من القيام والعمل بصوره ترضي طموحات المستثمر والدليل على ذلك استمرارية الشركة إلى الآن

¹ المصدر السابق

بالرغم من انه لا توجد امتيازات بعينها قدمت للشركة الماليزية خلاف التي وردت في قانون الاستثمار السوداني كحال الشركات التي تعمل في نفس المجال.

تمتلك شركة بتروناس أسهم كبيره في كل من شركة النيل الكبرى لعمليات البترول وشركة النيل الأبيض وغيرها من الشركات التي تعمل في مجال الاستكشاف والإنتاج، بشكل عام نجد أن قوانين الاستثمار في السودان مقبولة لشركة بتروناس لأنها مازالت تعمل بصورة جيدة ومرضية للطرفين، وإلا كانت تراجعت الشركة وسحبت أموالها من السودان.

إذا تحدثنا عن إمكانية السودان لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية نجد أن تقلبات قيمة سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتدهورها بالإضافة إلى المخاطر الأمنية قد يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية طبعاً بخلاف الاستثمارات في مجال البترول ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا المجال تتحكم فيه الحكومة لأنها تقوم بشراء الخام من الشركات الموردة ثم تقوم بالتوزيع والتصديق وتحديد الأسعار للشركات العاملة في مجال التسويق وبالتالي فإن الشركة لا تتأثر بتقلبات العملة.

كما يمكن القول أنه ليست هنالك مشاكل تواجه الشركة في ممارسة نشاطها لأنها استفادت بصورة كبيرة من قوانين ولوائح الاستثمار في مرحلتها الأولى إلى أن ثبتت أقدامها بالإضافة إلى إن طبيعة عمل الشركة لا يتطلب امتيازات إلا في مرحلة الإنشاء. وللشركة استثمار يتمثل في شراء مصنع لتعبئة وصناعة الزيوت بالباكير، وقد قامت شركة بتروناس بشراء هذا المصنع من شركة أخرى وقد دخل المصنع الخدمة في العام 2013م⁽¹⁾.

¹ المصدر السابق نفسه

المبحث الثالث:

مناقشة الفرضيات

1/ الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة:

إذا أردنا أن نتعرف إلى مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة انطلاقاً من الفرضية نجد أنه ومن أهم الأهداف التي تتشدها الدولة من وراء جذب الاستثمارات الأجنبية تشغيل العمالة المحلية والتخفيف من مشكلة البطالة والتي تعد من أكبر المشاكل التي تؤرق معظم دول العالم بشكل عام ودول العالم الثالث بشكل خاص. ومن خلال دراسة الحالة للبحث (شركة بترول ناس) نجد أن العمالة السودانية بالشركة تبلغ حوالي 559 موظف أو أكثر أي بنسبة 99%، وبذلك الواقع داخل شركة بترول ناس ماركيتنق نستطيع القول أن الشركة أسهمت بشكل كبير في حل مشكلة البطالة.

2/ هنالك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان:

قبل قيام وزارة الاستثمار كان هنالك تضارب في الاختصاصات ما بين الجهات المختلفة ذات الصلة بالاستثمار مثل الضرائب والجمارك إضافة لتضارب في القوانين على المستوى الولائي والاتحادي.

حيث كان المستثمر يتعامل مع أكثر من جهة على المستوى الولائي والاتحادي وكان المستثمر يمتلك ملفين لمشروع واحد.

و في مجال الإجراءات والتنسيق فقد كانت إجراءات الاستثمار مطولة والخطوط متباعدة
اهتمت الوزارة منذ قيامها بتعديل قانون الضرائب والجمارك لتبسيط الإجراءات وجعل الميزات
الجمركية تلقائية بتطبيق التعرفة الضريبية لواردات المشروعات الاستثمارية من التجهيزات
الرأسمالية وتوحيد الفئة الجمركية لمدخلات الإنتاج 3% وفي جانب الضرائب تم إلغاء إعفاء
إعادة التأهيل وتطبيق فئة موحدة للقطاع الصناعي بتخفيض ضريبة أرباح الأعمال إلى
10% بدلا عن 30%.

في جانب الأرضي تم الاتفاق مع ولاية الخرطوم في ضم مفوضين للأراضي -
التخطيط العمراني -المساحة ومن ثم التنسيق مع ديوان النائب العام حيث تم إنشاء مفوض
لمسجل الأعمال داخل الوزارة أيضا تم التنسيق مع بنك السودان المركزي لتكوين لجنة
مشتركة لإجراءات التسجيل وتقييم رأس المال الأجنبي، وأيضا التنسيق مع الطيران المدني
لإنشاء صالة خاصة لاستقبال المستثمرين. وأخيرا التنسيق مع الولايات بإنشاء إدارة خاصة
تتولى شئون الولايات لتوحيد وتبسيط إجراءات الاستثمار والوقوف على العقبات التي تعترض
مسار الاستثمار بالولايات وتوحيد الجهود الترويجية والمساعدة في تدريب الكوادر وتبادل
المعلومات حيث أن أكبر المشاكل التي يواجهها المستثمر غياب المعلومات عن
المشروعات الاستثمارية بصفة عامة أو في صناعة معينة بصفة خاصة ويعتبر توفر
المعلومات الاستثمارية من أهم ما يسهل جذب الاستثمار إلى البلد وذلك لتوفير الوقت على
المستثمر في بحثه عن الفرص المتاحة وعن طبيعة البلد ومعلومات وبيانات عن طبيعة
السوق، وما عدد المشروعات الموجودة في كل مجال، وفي غياب هذه المعلومات تواجهه

المستثمر صعوبة في اتخاذ قراره ومشكلة المعلومات من ابرز المشكلات التي يعاني منها قطاع الاستثمار في السودان.

كما أن تدهور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية يمكن أن يؤثر تأثيرا بالغا على الاستثمار حيث أن عدم استقرار سعر صرف الجنيه من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني وذلك لظهور الدولار كمستودع للقيمة وانخفاض ودائع الأفراد في البنوك بجانب حقوق الملكية في المصارف وندرة النقد الأجنبي (الدولار) واتجاه تصاعد الدولار مقابل الجنيه وتحويل أرباح المستثمرين إلى الخارج.

واستقرار سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية يعني جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وازدهار التنمية في البلاد

وعن الاستقرار الأمني والسياسي نجد أن ظروف الحرب التي يعيشها السودان في دارفور وأخيرا ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق يمكن أي يؤدي لهروب كثير من الاستثمارات إلى دول الجوار لأن المستثمر لا يأتي برؤوس أمواله لبلاد تعاني وتعيش ظروف حرب أو سياسات اقتصادية صعبة. فيعتبر الاستقرار السياسي والأمني في أي بلد إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية حيث يوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي ظروف مشجعة للاستثمار، لذا فان مشكلة الاستثمار في السودان ترتبط بالحل السياسي الشامل، والذي يمهد لقيام مناخ ملائم للاستثمار بجميع متطلباته السياسية والاقتصادية والتنظيمية. لا سيما أن جميع الدول أصبحت تتنافس حول توفير المناخ الاستثماري الملائم واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. أيضا ضعف البنيات التحتية

وتخلفها والتي تتمثل في الطرق والمواصلات والمطارات ومرافق الخدمات العامة صحية وتعليمية تعوق الاستثمار.

3/بيئة الاستثمار في السودان تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية بالبلاد:

يتميز السودان بموقع استراتيجي ومدخل للقارة الأفريقية كما انه يعتبر منفذ بحري لعدد من الدول مما جعله يتوسط الأسواق العالمية وهذا الموقع جعله قبلة لكثير من الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية مثل الأنهار والمياه العذبة والمراعي والغابات إلى جانب الثروة الحيوانية ووفرة المواد الخام التي تمثل أساسا لكثير من الصناعات.

يلاحظ أن قوانين الاستثمار قد شهدت العديد من التعديلات خصوصا خلال الفترة 1999-2007 م وقد هدفت هذه التعديلات لجعل مناخ الاستثمار جاذبا بالبلاد والعمل على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية بالبلاد، وقد أشار مدير إدارة الموارد البشرية بشركة بتروناس أن قوانين الاستثمار قد ساعدت الشركة كثيرا في أداء مهامها دون تعقيدات تذكر.

المبحث الرابع:

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي من أهم الأدوات التي تسهم بصورة كبيرة في رفع كفاءة الاقتصاد للبلد المضيف إلى جانب مساهمته الفاعلة في خلق التوظيف للعمالة المحلية والتقليل من مشكلة البطالة، لذا سعت جميع الدول النامية لاستقطابه بالاهتمام بقوانين الاستثمار والترويج الجيد للاستثمار.

أولاً: النتائج:

- 1/ الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة.
- 2/ تضارب الاختصاصات بين الوزارات، البيروقراطية، عدم الاستقرار السياسي والأمني، تدهور سعر صرف الجنيه السوداني وضعف البنى التحتية من أبرز المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية بالبلاد.
- 3/ موقع السودان الاستراتيجي، وفرة الموارد الطبيعية إضافة للتعديلات الايجابية على قوانين الاستثمار كلها يمكن أن تمثل عوامل جاذبة للاستثمارات الأجنبية بالبلاد.

ثانياً: التوصيات

1/ اهتمام الدولة بجذب المشاريع التي تعتمد في عملياتها على الكثافة العمالية للتخفيف من حدة البطالة.

2/ اهتمام الدولة بقوانين تشجيع الاستثمار واستحداثها بما يتلاءم مع رغبة المستثمر وخلق مناخ استثماري جاذب.

3/ الترويج الجيد للاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات.

4/ اهتمام الدولة بالتدريب الجيد للكوادر المحلية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة المستقدمة بواسطة المستثمر وطرق الإدارة الحديثة وضمها والاستفادة منها في خلق استثمارات محلية.

5/ اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تشكل حافزا قويا للمستثمرين الأجانب.

6/ اهتمام الدولة بالبنية التحتية للدولة من كهرباء للمشاريع الزراعية وسفلة الطرق وربط

العاصمة مع الولايات بطرق نقل حديثة يسهل حركة المستثمرين داخل الدولة مع ضرورة

إنشاء فنادق بمواصفات عالية لحل مشكلة إقامة المستثمرين وإنشاء منتجعات سياحية.

ثالثاً: المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

- 1- أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999م.
- 2- أميرة حسب الرسول محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية (دراسة مقارنة، تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية للنشر، 2004م.
- 3- رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الداخلية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985م
- 4- فؤاد مرسي، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المعارف، 1958م
- 5- مايكل ألد جمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، 1999م.
- 6- مالكوم جبلز ومايكل رومر، اقتصاديات التنمية، تعريب: طه عبد الله منصور وعبد العظيم مصطفى، دار المريخ، الرياض، 1995م.
- 7- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 1997م.
- 8/ محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار القومية للنشر، بلا تاريخ.
- 9/ محمد طاقية وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر، الأردن 2009
- 10- مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، جامعة البلقاء، دار وائل للنشر، الأردن، 2007م.

11- محمد طاقية وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م.

ثانيا الرسائل الجامعية:

12- إشراقة محمد صالح، أثر العوامل الاقتصادية الكلية على التدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى السودان، في الفترة 1990 – 2006م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، كلية الاقتصاد، 2008.

13- انس محمد الحاج، تقويم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، 2009.

14- اميرة حسب الله، محمد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 2004.

15- الصادق احمد عثمان مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2005.

16- الصديق محمد أبو بكر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة في السودان في الفترة 1990 – 2000م، رسالة ماجستير غير منشورة 2004م.

17- بخاري عبد الله احمد محمد، الحملات الإعلامية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية بالتطبيق على وزارة الاستثمار 200-2003 ماجستير 2007.

18- جواهر الأمين أحمد عبد الله، أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد السوداني، في الفترة من 1997 – 2008م، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، مايو 2010م.

19 - سامية على أحمد، سياسة التعليم العالي وبطالة الخريجين في السودان، 1999-2003م.

20 - مثاني محمد على معلى، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005م، جامعة الخرطوم، قسم الاقتصاد.

21 - هالة محمود حماد، الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، 2005 م.

ثالثاً: أوراق العمل والمنشورات:

19 - أبو القاسم أبو النور، طرق جذب الأموال للسودان، ورقة عمل قدمت لمؤتمر الاستثمار الأفريقي بالخرطوم بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 14 ديسمبر 2004م.

20 - اليسون مناني مقايا، ورقة عمل في إطار مشاركة المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، لبنان، أكتوبر 2009م.

21 حسين رفردان الهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر الاستثمار، شرم الشيخ، 2004م.

22 - خليل محمد سيد، مناخ الاستثمار العلاقات الاقتصادية التركية، ورقة عمل قدمت لسمنار العلاقات السودانية التركية، 2001م.

23 - ورقة بتروناس بعنوان: Company Profile، 2012م.

رابعاً القوانين:

24 - جمهورية السودان - وزارة الصناعة والتعدين - قانون تنظيم الاستثمار الصناعي لسنة

25- جمهورية السودان – وزارة الصناعة والتعدين -قانون التنمية وتشجيع الاستثمار

الصناعي 1972م

26- جمهورية السودان، وزارة المالية العرض الاقتصادي، 1996م، الإدارة العامة للسياسات

والبرامج، مايو 1997م.

27- الجهاز القومي للاستثمار، الخرطوم، إدارة البحوث والمعلومات

28- جمهورية السودان، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، قانون تشجيع الاستثمار لسنة

1980م.

خامسا المقابلات:

29- مقابلة مع الأستاذ/ الفاضل عبد الرحمن، مدير إدارة الموارد البشرية، ديسمبر 2013م،

شركة بتروناس ماركييتنق سودان، الخرطوم.

سادسا: الانترنت

30- Ekhwanonline. 2012/5/30م.

31- ويكيبيديا – جريدة الصحافة. ، 2014/4/12م.

32- ويكيبيديا، عبد الغني السلفي، اقتصاديات السودان، مقال مفصل، الزراعة في السودان،

أغسطس 2008م، 2014/7/23م.

الإهداء

إلي من تغمرني بالحنان دوما والدتي المفضاله إلى والدي الغالي متعهما الله
بالصحة والعافية وأطال في عمرهما

إلي من كان قلبهم معي دوما أدام الله الود بيننا

إلي أخواني وأصدقائي الذين ساعدوني في إخراج هذا البحث بهذه الصورة التي
عليها

إلي أهلي وعشيرتي وزملائي

الشكر و التقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى اله وصحبه الطاهرين.

أتقدم بوافر شكري وتقديري للأستاذ الجليل د. / خالد حسن البيلي

المشرف على هذه الدراسة، الذي أثناني بعلمه ومعرفته الواسعة، وكانت لملاحظاته وتوجيهاته العلمية القيمة طوال فترة الدراسة الأثر الطيب في إخراج هذه الدراسة بهذه الصورة.

الشكر موصول للإخوة العاملين بمكتبات كلية الدراسات العليا جامعة دنقلا، جامعة الخرطوم ومكتبة وزارة الاستثمار بالخرطوم. ومكتبة السودان. أسمى آيات الشكر والتقدير للأخوة بوزارة تنمية الموارد البشرية بإداراتهم المختلفة،

أخيراً الشكر موصول لكل من أسهم برأي أو جهد أو مشورة لإكمال هذه الدراسة.

ج

قائمة المحتويات

البند	المحتوى	الصفحة
-------	---------	--------

1	الاستهلال	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر والعرفان	ج
4	قائمة المحتويات	د
5	قائمة الجداول	هـ
6	قائمة الأشكال	و
7	مستخلص البحث	ز
8	Abstract	س - ح
9	المقدمة	1 - 5
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة		
10	المبحث الأول: مفاهيم الاستثمار وأنواعه	15-7
11	المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي	40-16
12	المبحث الثالث: تجربة مصر في الاستثمار الأجنبي	48-41
13	المبحث الرابع: مفهوم وأنواع البطالة	68-49
الفصل الثاني: دور الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة في السودان		
14	المبحث الأول: خلفية تاريخية عن الاستثمار الأجنبي في السودان	85-70
15	المبحث الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السودان	103-86
16	المبحث الثالث: البطالة في السودان الأسباب وسياسات المعالجة	115-104
الفصل الثالث: دراسة الحالة		
18	المبحث الأول: شركة بتروناس النشأة والأهداف	126-117
19	المبحث الثاني: دور شركة بتروناس للتسويق في خفض معدلات البطالة	129-127
20	المبحث الثالث: مناقشة الفرضيات	133 - 130
21	الخاتمة -النتائج – التوصيات	135-134
22	المصادر والمراجع	139-136

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
87	الاستثمارات الأجنبية في السودان في الفترة من 1999 – 2008م	1
89	إجمالي الاستثمار الأجنبي في المجال الخدمي في الفترة من 1999 – 2008م	2
89	أمثلة لمشاريع أجنبية في المجال الخدمي	3
90	إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المجال الصناعي	4
90	أمثلة لمشاريع أجنبية في القطاع الصناعي	5
91	إجمالي الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي	6
91	أسماء المشاريع في المجال الزراعي	7
92	عدد وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمصدقة من 2000 – 2007 بالسودان.	8
93	الحجم الفعلي للاستثمار الأجنبي من 1999 – 2006م	9
94	الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول كنسبة من الناتج المحلي من 1999 – 2006م	10
96	عدد وحجم المشاريع الأجنبية المباشرة من حيث العمالة	11
107	القوى العاملة لسنة 1996م وإسقاطاتها في الفترة 2007 – 2011م بالسودان	12

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
51	حالة الأجور المرنة	1
53	حالة الأجور غير المرنة	2
57	حجم التشغيل للعمالة مقارنة بين سوقي A - B	3
62	حالة توازن سوق العمل	4
66	الفرق بين الإنتاج الفعلي والإنتاج الممكن	5
87	نسبة توزيع العمالة على المشاريع الأجنبية في السودان حسب القطاعات 1999 - 2008م	6
88	نسبة توزيع رؤوس الأموال على المشاريع الاستثمارية الأجنبية في السودان حسب القطاعات 1999 - 2008م	7

تهدف هذه الدراسة لدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض معدلات البطالة في السودان من خلال دراسة حالة شركة بتروناس وذلك خلال الفترة 1999-2013 وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المصادر الثانوية والأولية معا. اختبرت الدراسة الفروض الآتية:

الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة.

هنالك العديد من المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان.

كذلك أن بيئة الاستثمار في السودان تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية بالبلاد. وقد تم إثبات جميع الفرضيات.

من أهم توصيات البحث ضرورة اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تشكل حافزا قويا للمستثمرين، إضافة لاهتمام الدولة بتحسين البنى التحتية من طرق وكباري وكهرباء ومن أهم نتائج البحث أن الاستثمار الأجنبي له دور ايجابي في خفض معدلات البطالة، موقع السودان الاستراتيجي ووفرة الموارد الطبيعية إضافة للتعديلات الايجابية على قوانين الاستثمار كلها يمكن أن تمثل عوامل جاذبة للاستثمارات الأجنبية بالبلاد.

Abstract

This research aimed at examining the impact of foreign direct investment (FDI) on reducing unemployment in Sudan through studying the case of Petronas Company during the period 1999-2013. The research adopted the descriptive analytical method while using both secondary and primary sources of data. The research tested the following hypotheses: FDI played an important role in reducing unemployment in Sudan; there are many constraints that facing FDI in Sudan; the investment environment in Sudan constitutes an attractive factor for foreign investors to invest in the country. All these hypotheses had been verified. The research main results indicated the positive role played by FDI in reducing unemployment rate in the country. Moreover, the strategic location of the country, the availability of natural resources, besides the existence of attractive investment laws may constitute attractive factors for foreign investors to invest in the country.

The research most important recommendations called for the state to design and implement attractive economic and financial policies in order to attract FDI in the country, besides improving its inadequate infrastructure such as paved roads, bridges, and electricity.



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في خفض
معدلات البطالة في السودان 1999-2013
(دراسة حالة شركة بترonas)

***The Role of Foreign Direct Investment in Reducing
Unemployment Rate in Sudan 1999-2013,
Case study of Petronas Company***

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير
في الاقتصاد

إعداد الطالبة / إعتدال مصطفى عبد الحميد دياب
إشراف د/ خالد حسن البيلي

مارس 2015

